



جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



تداعيات الثورات العربية على الشراكة
الأورو-مغربية
دراسة حالة تونس (من 2011 - 2016)

مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:
حدرياش لوهاب

إعداد الطالبتين:

- زاوي نادية.
- عبدلي صافية.

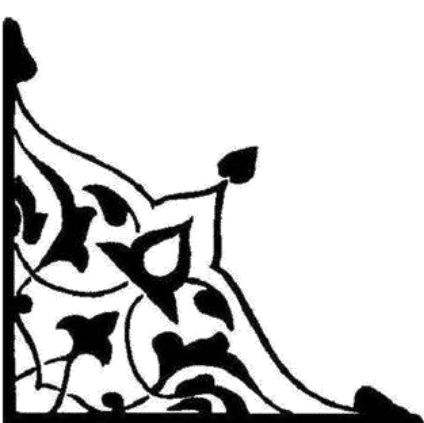
أعضاء لجنة المناقشة

- الأستاذ سيد أحمد كبير.....رئيسا
- الأستاذ حدرياش لوهاب..... مشرفا
- الأستاذ عمرو محمد.....مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و تقدير

سبحانك ربي وسعته كل شيء علماً، لا علم لنا إلا ما علمتنا، تعلم ما بين أيدينا وما خلفنا ولا نحصى

بشيء من علمك إلا بما شئت.

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

بكل تواضع منا نتوجه بالشكر و التقدير إلى كل من ساهم سواء من قريب أو بعيد، بكلمة أو

مجهود في إتمام هذا العمل.

نخص بالذكر أساتذة أعضاء لجنة التحكيم الموقرة التي نتمنى أن نكون تحت حسن ظنهم، أيضاً من

له البط الأوفر في إنجاز هذا البحث، الأستاذ والدكتور د. رباح لوهاج والذي أفادنا بالكثير

من النصع والإرشاد رغم انشغالاته الكثيرة.

كما لا ننسى فضل الأستاذة خلفوني، فائزة التي كانت لنا سنداً ومعاوناً من خلال نصائحها وتوجيهاتها

النيّرة.

أيضاً نشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو خاصة من ساهموا في تكويننا خلال

مشوارنا الدراسي، كما لا ننسى تقديم العرفان لكل من الأصدقاء والعائلة الكريمة التي لها الفضل

وكل الفضل في تشجيعنا مادياً ومعنوياً للوصول إلى ما نحن عليه اليوم.

نادية + صافية.

الإهداء

إنّه ليعجز اللسان عن التعبير ، و همما حاولنا لن نوفي حق هؤلاء ، إلى من قال
الله فيهما " ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً".

إلى التي نمرتنا حبا وحناناإلى فيض العطف و المودة
"الأم الغالية."

إلى رمز النبل والألقمنبع الجود و الكرم
"الأب العزيز."

إلى رمز المحبة "الأخوة و الأخوات."
إلى كل أصدقاء الدرب و زملاء الدراسة دون إستثناء
خاصة دريوش سيليا و بوزيدي حسيبة
أمدي هذا العمل إلى كل الأحباب و الأعزاء.

الإهداء

إنّه ليعجز اللسان عن التعبير ، و مهما حاولنا لن نوفي حق هؤلاء ، إلى من قال
الله فيهما "ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً".

إلى التي نمرتنا حبا وحناناإلى فيض العطف و المودة
"الأم الغالية".

إلى رمز النبل والأطلاقمنبع الجود و الكرم
"الأب العزيز".

إلى رمز المحبة "الأخوة و الأخوات".

أمدي هذا العمل إلى زوجي "أعمر" الذي كان لي سنداً و عوناً خلال هذه
الفترة

إلى كلّ أصدقاء الدرب و زملاء الدراسة دون إستثناء

خاصة دريوش سيليا و بوزيدي حسينة

أمدي هذا العمل إلى كلّ الأحباب و الأعماء.

صافية



خطة الدراسة



خطة الدراسة

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد الفصل

المبحث الأول: الإطار النظري للثورة

المطلب الأول: مفهوم الثورة والرّبيع العربي

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للثورة

المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالثورة

المبحث الثاني: ماهية الشراكة الأورو - مغاربية

المطلب الأول: مفهوم الشراكة وأهدافها

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للشراكة

المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة للشراكة

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: بيئة الثورة التونسية

تمهيد الفصل

المبحث الأول: أسباب الثورة التونسية

المطلب الأول: الأسباب السياسية للثورة

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للثورة

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية للثورة

المبحث الثاني: القوى المحركة للثورة في تونس والموقف الأوروبي من الثورة

المطلب الأول: القوى الشبابية الإعلام

المطلب الثاني: القوى العمالية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني

المطلب الثالث: دور الأحزاب والمؤسسة العسكرية

المطلب الرابع: المرحلة الانتقالية في تونس وموقف الإتحاد الأوروبي

خلاصة الفصل

خطة الدراسة

الفصل الثالث: الشراكة الأورو-تونسية

تمهيد الفصل

المبحث الأول: الشراكة الأورو-تونسية 1956-1998

المطلب الأول: انطلاقة الشراكة الأورو-تونسية

المطلب الثاني: مضمون عقد اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية

المبحث الثاني: الشراكة الأورو-تونسية 1998-2016

المطلب الأول: الشراكة التونسية قبل ثورة 2011

المطلب الثاني: الشراكة الأورو-تونسية بعد ثورة 2011

المطلب الثالث: تأثيرات الثورة على الدولة التونسية

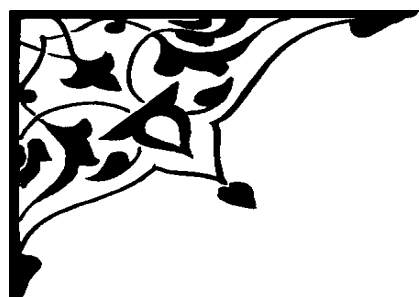
خلاصة الفصل

الخاتمة

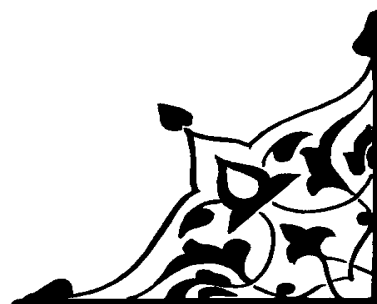
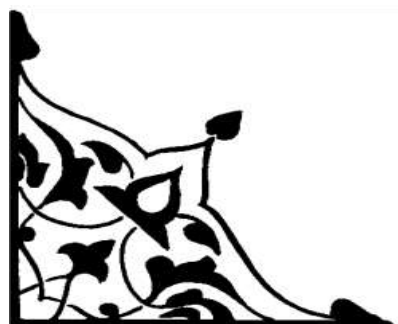
قائمة المراجع

فهرس الجداول

فهرس المحتويات



مقدمة





مقدمة:

إنّ العلاقات الأورو-مغربية هي علاقات ليست وليدة اليوم بل تعود جذورها إلى فترة زمنية قديمة، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التقارب الجغرافي ووجود التبادلات التجارية وتنوعها بين الطرفين في جلّ المجالات، إذ تدعّمت هذه العلاقات بكون الدول الجنوبية مستعمرات للدول الأوروبية.

فمن هذا المنطلق تمّ توقيع اتفاقيات الشراكة بين الطرفين، إلا أنّها اتفاقيات بين طرفين غير متكافئين، بكون الاتحاد الأوروبي يفاوض كتلة واحدة مندمجة والدول الجنوبية غير موحدة، بسبب فشل بناء إتحاد المغرب العربي. وفي ظل هذا الوضع ونتيجة لإدراك الدول المغربية بالانعكاسات السلبية لهذا الوضع سارعت إلى إيجاد حلولٍ تجنبها الخوض في أزمتٍ تهدّد مصالحها ووجودها، فكان الحلّ اللجوء إلى التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الدّول الغربية التي كان هدفها تحقيق مصالح كلا الطرفين في كلّ المستويات. ومن أهم هذه الاتفاقيات تلك الموقعة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

وقد تأثّرت هذه الشراكة بثورة 14 جانفي 2011 التي شهدتها تونس، فباعتبار تونس في مقدّمة الدول التي شهدت الثورات العربية والتي وقّعت على الاتفاقيات الثنائية للشراكة، فلا بدّ من وجود علاقة بين الظاهرتين، وبالرجوع إلى ما سبق ذكره ستحاول الدراسة التطرق وتحليل انعكاس وتأثير الثورة على مسار الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، سواء كان التأثير ايجابيا أو سلبيا على كل الجوانب، ذلك من خلال التطرّق إلى معطيات أهم المبادلات التجارية بين الطرفين قبل ثورة 2011 إلى غاية 2016.



الإشكالية:

تكمّن الإشكالية التي تسعى الدراسة لمعالجتها في التساؤل التالي:
" إلى أي مدى ساهمت الثورة التونسية في الرقيّ بالشراكة الأوروبية-التونسية؟

- وقد تفرّج عن التساؤل السابق مجموعة من التساؤلات، هي:
- ✓ ما مفهوم الثورة وأهم النظريات المفسرة لها ؟
 - ✓ ما المقصود بالشراكة الأورو-مغاربية والمفاهيم ذات الصلة ؟
 - ✓ فيما تتمثل أهم الأسباب والقوى المحركة للثورة التونسية ؟
 - ✓ ماهي طبيعة العلاقة الموجودة بين تونس والإتحاد الأوروبي ؟
 - ✓ كيف أثّرت الثورة على الشراكة الأورو-تونسية؟

فرضيات الدراسة :

- وللإجابة على التساؤلات السابقة تم اقتراح الفرضيات التالية :
- ✓ إن الانتقال من حكم مستبد إلى حكم ديمقراطي يستوجب تفعيل المشاركة السياسية ؛
 - ✓ يساعد التحول الديمقراطي الناجح داخل الدولة في إرساء معالم الشراكة الحقيقية ؛
 - ✓ اندماج اقتصاد تونس في الاقتصاد العالمي ضروري لتعميق الشراكة الأورو-تونسية.

أسباب اختيار الموضوع :

إن المرجعية الأساسية وراء اختيار موضوع **تداعيات الثورات العربية على الشراكة الأورومغاربية :**
دراسة حالة " تونس " تعود إلى مجموعة من المبررات الموضوعية والذاتية التي يمكن إجمالها في :

1- المبررات الذاتية :

يتطلب أي بحث علمي توفر الأسباب الذاتية التي تؤدي بالباحث إلى انتقاء الموضوع، وقد يكون انتماء الباحث إلى المنطقة المراد دراستها والتي تشهد حركة كبيرة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، من أهم الدوافع إلى الاهتمام بهذا الموضوع بغية الاطلاع على حقيقة الأحداث وعلى ما يمكن أن يؤول إليه الوضع في المستقبل.

2- المبررات الموضوعية :

ترتبط الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع بكونه موضوعا حديثا في الساحة الدولية، ومحاولة رصد أهم جوانب الأحداث التي عرفتها الدول العربية خاصة تونس.



أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى محاولة معرفة تأثير الثورة التونسية على الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي، والاطلاع على أهم أسباب قيام هذه الثورة، كما تهدف إلى معرفة أهداف الطرفين من الشراكة والحالة التي آلت إليها ثورة 14 جانفي 2011.

أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية :

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في كونها توفر مرجعا جديدا للباحثين والمهتمين بموضوع الشراكة الأورو-تونسية، كما تسمح لهم بالاطلاع على أحداث ومجريات هذه الثورة وأسبابها ونتائجها.

2- الأهمية العملية :

تكمن الأهمية العملية للدراسة في كونها تتناول أحد أهم المواضيع في الساحة السياسية، ألا وهو الشراكة الأورو-تونسية، وأهم التأثيرات المترتبة عن الثورة التونسية على الصعيد الداخلي والخارجي باعتبارها موضوع التحليل استنادا إلى كون تونس الشريك المميز للاتحاد الأوروبي وهي أول دولة شهدت بداية الربيع العربي.

منهجية البحث:

من أجل انجاز أي دراسة من طرف أي باحث لابد من إتباع ووضع عدة مناهج، ولقد تم اعتماد مجموعة من المناهج في هذا البحث التي تم حصرها فيما يلي:

1. **منهج دراسة حالة:** وهذا يظهر من خلال التطرق إلى دراسة التجربة التونسية وأهم الأحداث التي مرت بها، ومرحلة ما بعد الثورة داخليا وخارجيا خاصة علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.

2. **المنهج التاريخي :** من خلال هذا المنهج تمّ التطرق والعودة إلى تاريخ العلاقات الأورو-تونسية وانطلاقة الشراكة بين الضفتين، كما تمّ توظيفه لتقصي أهم الخلفيات التي كانت وراء إبرامها.

3. **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال هذا المنهج تمّ التطرق إلى دراسة وتحليل مضمون الشراكة الأورو-تونسية ووصف طبيعة العلاقة التي تربط الطرفين.

4. **المنهج المقارن:** من خلال المقارنة بين ضفتي المتوسط أي الضفة الشمالية متقدّمة وضفة جنوبية نامية.



تقسيم الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة متكونة من ثلاثة فصول وكل فصل مقسم إلى مبحثين.

- شمل الفصل الأول على الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة حيث تناول مبحثين مبحث أول تحت عنوان الإطار النظري للثورة، ويتضمن هذا المبحث ثلاث مطالب وهي تتمحور حول إعطاء مفهوم للثورة والربيع العربي والنظريات المفسرة للثورة، إضافة إلى المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الثورة، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تضمن الشراكة الأورو-مغاربية، مفهوماها، والنظريات المفسرة لها والمفاهيم ذات الصلة بها.

- أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تناول بيئة الثورة التونسية والذي شمل بدوره مبحثين : المبحث الأول معنون بأسباب الثورة التونسية، وهو مقسم إلى ثلاثة مطالب تتمحور حول الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة، أما المبحث الثاني فهو تحت عنوان القوى المحركة للثورة في تونس، وهو مقسم إلى أربعة مطالب تشمل أهم القوى التي حركت الثورة، إضافة إلى مطلب رابع حول المرحلة الانتقالية التي شهدتها تونس بعد الثورة وموقف الإتحاد الأوروبي من الثورة التونسية.

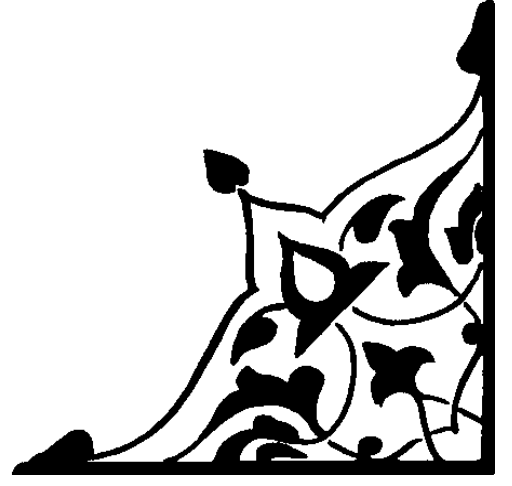
- أما بخصوص الفصل الثالث المعنون بالشراكة الأورو-تونسية هو بدوره مقسم إلى مبحثين: المبحث الأول تضمن مطلبين يتمحوران حول انطلاقة الشراكة ومضمون عقد الشراكة، أما المبحث الثاني تضمن ثلاثة مطالب تناولت الشراكة قبل وبعد ثورة 2011، إضافة إلى التقييم في المطلب الثالث.

وفي نهاية الدراسة تم الخروج بجملته من استنتاجات وتوصيات من خلال ما ورد في مضمون الدراسة.



الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة





تمهيد الفصل:

يعدّ موضوع الثورات العربية والشراكة الأورو-مغاربية من أهم المواضيع التي لاقَت اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين والأكاديميين بهدف تحديد طبيعة هذه المفاهيم أي الثورة والشراكة ، ومن هذا المنطلق تمّ التطرق خلال هذا الفصل إلى محاولة إعطاء مفهوم شامل لهما، رغم وجود عدة اختلافات في وجهات نظر المفكرين حول تعريف دقيق للمفهومين، إضافة إلى ذلك تناول هذا الفصل أهم المفاهيم القريبة والتي لها صلة بالمفهومين بغية الاطلاع على العلاقة الموجودة بينهما من خلال التركيز على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف والتداخل وإزالة الغموض عنها.

في نفس السياق ارتأت الدراسة عبر هذا الفصل إلى التطرق لبعض النظريات التي تناولت موضوع الثورة والشراكة، ومن أجل توضيح أكثر وتفسير أعمق تم تناول مبحثين في هذا الفصل كالتالي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للثورة.
- المبحث الثاني: ماهية الشراكة الأورو- مغاربية.



المبحث الأول: الإطار النظري للثورة

المطلب الأول: مفهوم الثورة والرّبيع العربي

أولاً: مفهوم الثورة من الناحية اللغوية:

تُعرّف الثورة من الناحية اللغوية وحسب ما جاء في قاموس لسان العرب لابن منظور أنها كلمة جاءت من الفعل ثارَ، يثورُ، ثورةً وتعني الهيجان أو كثرة الغضب والاندفاع العنيف: ثار أي هاج، ثارت أعصابه أي فقد السيطرة على أفعاله. ورد أيضاً في المعجم العربي الأساس: ثارَ، يثورُ، ثورةً، ثوراناً، ثار الشيء، أي هاج وانتشر "ثار الغبار والدخان" "يقال ثار ثائره أي بلغ غضبه مبلغاً بعيداً"¹. ومصطلح الثورة في اللغات الأجنبية في الأصل مصطلح فلكي نشأ في علم الفلك وأُستخدم في سبيل التشبيه في السياسة ويقصد بها الحركة الدائرية للنجوم، والكلمة لا تشير إلى العنف بل تشير إلى حركة دائرية متكررة².

ثانياً: مفهوم الثورة من الناحية الإصطلاحية:

يقصد بالثورة في الغالب الاندفاع نحو تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية في أي مجتمع تغييراً جذرياً. كما تعني الخروج عن الوضع الزّاهن إلى وضع أفضل. ويعرّفها البعض على أنها تغيير حقيقي في أنماط العلاقات السائدة في المجتمع بمستويات مختلفة وفي قطاعات متباينة، أمّا في حالة استمرار بنية السلطة على ما هي فهو مجرد تغيير للأشخاص³. يعرفها د. سلمان العودة: على أنها محاولة تجاوز وتخطي الفرق الشاسع والواسع القائم بين الحاكم والمحكوم أي بين النظام والشعب، وهي تدفع إلى إلغاء تجربة ماضية بأكملها لأنها لم تقدم أي

¹ يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر 2010، أطروحة ماجستير، جامعة فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2016، ص10.

² هيثم مزاحم وآخرون، "لماذا تحدث الثورات؟"، في محمود حيدر (محرّر)، ثورات قلقة سوسيو - إستراتيجية للحراك العربي، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012، ص250.

³ لوهاب حديباش، الثورات العربية بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2017، ص29.



الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

وجه من وجوه الإصلاح أو التغيير الذي يتناسب مع طموحات ومتطلبات الشعب. ولذلك يقول المؤرخ الفرنسي الشهير توكوفيل بأنَّ أخطر أسباب الثورة هي برامج الإصلاح المتوقفة أو المتعثرة، ومنه فإنَّ الثورة ليست من الضروري أن تكون مصاحبة للقتال وإراقة الدماء والعنف، لكنَّ في حالة الثورة السلمية التي يقابلها ردّة فعل عنيفة قد تزرع في نفوس الشعب القناعة بضرورة الدفاع وحماية النفس مما يؤدي بالتمرد المسلح أن يكون مصاحباً للثورة¹. ما يجعل هذه الأخيرة تحمل كل معاني الغضب والهيجان ويجعلها مرتبطة بالحركة السريعة الانفعالية للشعب².

تُعرّف أيضا على أنَّها: فعل تأسيسي وليست فعل انقلابي، يُؤسّس من خلالها واقعا جديدا يتجاوز سلبيات الواقع القديم، فتكون بذلك إزالة كاملة لمعالم النظام القديم³، أي التغيير القطعي للواقع البالي الذي لم يعد من الممكن تحمله واستيعابه، وهي تحطيم لنمط من الوجود بغية استبداله وتغييره بنمط جديد والتخلص من استمرار الأحوال القائمة. فمن هنا فإنَّ الثورة تهدف إلى إعادة تنظيم الواقع السياسي وإعادة بناء النظام الاجتماعي بناءً جذرياً⁴ ذلك من خلال حركات اجتماعية قد تكون عنيفة ضد نظام الحكم المستبد للإطاحة به وإسقاطه وتغييره بنظام آخر يلبي متطلبات المجتمع⁵.

ثالثاً: مفهوم الربيع العربي:

هو حركة احتجاجية سلمية واسعة وضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر 2010⁶ وبداية 2011، وقد تمَّ استخدامها أوّل مرة عام 1968 للإشارة إلى حركة الإصلاح التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا للتخلص من قبضة النظام الشيوعي السابق الذي حال بإجهاض موسكو بهذا الربيع في العاصمة "براغ" قبل بدايته، كما تم الترويج أيضا للمصطلح في دول أوروبا الشرقية لوصف ثوراتها في إسقاط الأنظمة الشيوعية منها: رومانيا، بولندا، يوغوسلافيا... الخ⁷.

¹ سلمان العودة، أسئلة الثورة، ط 1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص.37.

² عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربية الحديثة، ط.1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص.19.

³ نعيمة الزياحي، الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة، ط.1، تونس، دار نقوش عربية، 2013، ص.11.

⁴ نفس المرجع، ص.14.

⁵ وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014، ص.22.

⁶ إيمان بن قدور، الوجه الآخر للعولمة "الربيع العربي نموذجا"، مذكرة ماستر، جامعة تلمسان، كلية الأدب واللغات الأجنبية، 2014، ص.14.

⁷ يوسف سلامة، مرجع سابق، ص.10-11.



واللافت للانتباه أنّ كلمة الرّبيع استخدمت في مصطلح الرّبيع العربي للإشارة إلى المعاني والدلالات التي ينطوي عليها التعبير والتي تتمثل في أنّ الرّبيع يحمل في طياته معنى الشّباب والتجديد، إضافة إلى ما يرمز له عادة من تفاؤل وأمل فهذا ما نجده ينطبق تماما على الثورات العربية، التي كانت مساهمة شريحة الشّباب أكثر من غيرها من فئات المجتمع في قيادتها، وأيضا طموح الشعوب العربية والرغبة الجذرية في تغيير أعمدة نظم الاستبداد والظلم التي لم تستطع خلال فترات قيامها من تحقيق التنمية وتلبية متطلبات الشعوب¹. فإنّ إطلاق مفهوم "الرّبيع العربي" كان للدلالة على الثورات التي اجتاحت السّاحة العربية نهاية عام 2010، حيث كانت الشرارة الأولى قد انطلقت من تونس وصولا إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا² والتي رفع فيها الشعب شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"³.

المطلب الثّاني: الاتجاهات والنظريات المفسّرة للثورة

تعدّدت الاتجاهات المفسّرة لظاهرة الثورات العربية وكل اتجاه حسب طبيعة تفسيره لهذه الظاهرة، التي مرّت بها الدول العربية نهاية 2010:

أولاً: المدخل النفسي:

ينظر هذا المدخل إلى الصراع، على أنه تعبير عن دوافع ونزاعات الإنسان للتصارع والتسلّط ففرويد يرى في الصراع فرصة لإرضاء مثل هذه النزاعات، بينما كينيث والتز يرى بأنّه سوء توجيه النزاعات العدوانية، غير أنّ الافتراض بأن الإنسان أو أي جماعة تميل بطبيعة غرائزها إلى التصارع، ينفي فكرة أن البيئة المحيطة تلعب دورا مطلقا أو مقيدا لتلك الرغبات. فلا يمكن النظر إلى الصراعات الداخلية في دول الحراك العربي من الناحية النفسية على مجرد رغبة في التسلط، وإنّما هي نتيجة تأثيرات البيئة المحيطة. فلقد خلّفت الأنظمة العربية السائدة ظواهر نفسية معقدة ضد المجتمعات العربية كالحرمان والظلم والإحباط وعدم إشباع الحاجات وغيرها.

ثانياً: الإحباط الجمعي:

إذ يرى "جيمس ديفير" في نظريته أنّ الصراعات الداخلية تعبّر عن حالة إحباط جمعي في المجتمعات، إذ هو تباين بين ما تريده الجماعة وتراه من حقها والواقع الفعلي، فهو متغير وسيط يعقب

¹ عادل الصفتي، "الرّبيع العربي... ماذا يعني؟" الجريدة العربية 5 أوت 2011، ص.1. (10/ 05/ 2017/ 13:06).

² كبوسة عمران، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.16، بسكرة، 2014، ص.153-166.

³ بن قدور، مرجع سابق، ص.14.



الشعور بالحرمان قد يؤدي إلى الصراعات، والناس عادة يهتمون بالعدالة الإجرائية أكثر من العدالة التوزيعية والتي تتعلق بتوزيع عوائد التنمية (فإهانة الكرامة تلعب دورا هاما في إشعال الثورة كما حدث في تونس)¹. وتفترض هذه النظرية التي تبناها جالتونج أنّ جميع البشر لديهم احتياجات أساسية مادية (مأكل، مسكن) وغير مادية (حريات) يسعون إلى تحقيقها، وأنّ الصراعات تنشأ عندما يجد الفرد أو الجماعة أنّه لم تشبّع أيّ من مطالبهم وأنّ آخرين يعيقون إشباعها².

ثالثاً: مدخل الهوية:

هو أحد أهم المداخل للصراعات، فالهوية تتشكّل من السمات المشتركة بين أعضاء الجماعة بما يميّزها عن غيرها فتتمّ مقاربات نظرية عديدة للهوية على أسس الجغرافيا، العرق، الثقافة، الدين، الطائفة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فساكن القرى والأرياف في تونس اكتسبوا هوية التهميش في مواجهة المركز في المدن الكبرى بالعاصمة على مدى أكثر من خمسة عقود وتلك الهويات قد تتعايش أو تتنافر مع هوية الدولة الوطنية بشروط تتعلق بمدى شرعية وعدالة الدولة³.

رابعاً: النظرية الليبرالية:

تغطي الليبرالية أفقا واسعا من الفكر الدولي حيث تمتد الليبرالية الدولية في عصر التنوير إلى الليبرالية المثالية لما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ونظرية السّلام الديمقراطي، ولا شك أنّ الانتصار الذي أحرزته الليبرالية على المستوى الدولي خاصة في الميدان الاقتصادي والسياسي فتح بابا لليبراليين أن يعمّموا النموذج فكريا وقيميا ليشمل الحياة الدولية. ومثل هذه التفاعلات الاقتصادية والثقافية ولدت لدى العديد من المفكرين والمنظرين أمثال: روبرت كابلان (JAMES ROBERT KAPLAN) ROSENEN... الخ الرؤية بأنّ الثقافة تعمل على تآكل الحدود فيما بين الدول ومن ثمّ فهي تخدم السلام وتتّجه بالنظام الدولي نحو المزيد من التعاون⁴.

وقد تأثر الفكر الليبرالي أساسا بكتابات جون لوك، امانويل كانط، ادام سميث وجون ستيوارت ميل، فالمدرسة الليبرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية على الرغم من غياب بناء نظري موحد، إلّا أنّها مثّلت نسقا فكريا متعدّد التيارات وهو ما عبّر عنه ستيفن والت "بالعائلة الليبرالية"، لقد أعاد الليبراليون

¹ عبد الله بوطبة وفاء مباركي، التحديات الأمنية في دول الحراك العربي بعد 2011 دراسة مقارنة بين تونس ومصر، مذكرة ماستر، جامعة قالم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015، ص.36-37.

² المرجع نفسه، ص. 37.

³ المرجع نفسه، ص. 40.

⁴ فاطمة حموتة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011، ص.76.



الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعاً وشمولية من خلال فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضدّ تهديدات الدول الأخرى وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين وهي أكثر تأثيراً من العامل العسكري في إقامة السلام.

ترتكز النظرية الليبرالية بشقيها البنوي والمؤسساتي على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن، ويمكن اختصار الأفكار الليبرالية لتصور الأمن في نشر قيم الديمقراطية وانتشار الديمقراطية تحت على التسوية السلمية للخلافات، كما تركز الليبرالية البنوية التي اقترنت بكتابات مايكل دويل وبروست راسست على المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني وقد بني هذا الاتجاه استناداً لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي لكانط التي مفادها أنّ الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب.

يشير مايكل دويل إلى العناصر الثلاثة التي قدّمها كانط إزاء الأمن الدولي وهي:

أ. التمثيل الديمقراطي الجمهوري؛

ب. الالتزام الأيديولوجي لحقوق الإنسان؛

ت. الترابط العابر للحدود الوطنية.

وهذه العناصر تفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، فانعدام هذه المعايير يجعل سلوك الدول يميل إلى النزاع وإلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدّد الأمن الدولي¹.

المطلب الثالث: المفاهيم ذات صلة بالثورة

أولاً: الانقلاب السياسي: "Coup d'Etat"

كلمة "Coup" يقصد بها الضربة المفاجئة، كلمة "Etat" أي الدولة والكلمتان تبينان أنّ الضربة موجهة إلى الدولة القائمة. ومنه فالانقلاب السياسي هو عمل من أعمال العنف خُطّط له سراً، ونُقِّذ بتنظيم دقيق على نحو خارج عن القانون السائد، وهو مناهض للنظام القائم، من طرف عدد من القوات المسلحة أو المدنيين المشتغلين في النشاط السياسي بمساعدة عناصر من الجيش النظامي أو قوات الأمن أو التنظيمات المسلحة أو جميعها بهدف إحداث تغيير في شكل الحكم القائم جزئياً أو كلياً بالاعتماد على التخطيط الدقيق والمفاجئة التي تعطلّ إمكانية تدخل الدولة الناجح والسريع².

¹ عادل نقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي"،

www.politics.ar.com/m/index.php/permalink (2017/06/04 10:00)

² الموسوعة العربية، رفيق جويجاتي، م. 4، ص. 63. في: www.arabia.com.



الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

ويمكن أن يكون هذا الانقلاب مؤيداً من طرف الشعب أو لا¹، ويستمر الانقلاب ببقاء الأفراد الذين جيء بهم إلى الحكم في مواقعهم السياسية والإدارية². إذ أن في عملية الانقلاب لا يهتم المستولي على السلطة بالتغيير الجذري والحقيقي للواقع الاجتماعي والاقتصادي الراهن والقائم³ بل يسعى إلى تحقيق مكاسب فردية ومؤقتة للأفراد المعنيين، لاسيما الأفراد الذين احتلوا مواقع الحكم بعد الحركة الانقلابية⁴.

ثانياً: مفهوم الانتفاضة:

تعني الانتفاضة ردّة الفعل الغاضبة والعنيفة أحياناً على وضع لم يعد بإمكان التعامل معه، وردّة الفعل هذه عادة ما تكون ذات محدودية زمنية تتوقف بمجرد الاستجابة لمطالب المنتفضين. فالانتفاضة ليست معنية بتقديم بديل شامل لأنها تستهدف إلغاء الوضع القائم والراهن وإحلال محله نقيض له أي بديل⁵.

والانتفاضة محدودة الأهداف فقد تتطور لتصبح ثورةً ذلك حسب ردّة الفعل السياسية واستجابة الشعب وتفاعلهم معها⁶.

وتعرف أيضاً على أنها تمرّد شعبي ساخط ضد الحكومات وسياساتها، والبعض يصفها بالعصيان الشعبي أو أحداث اجتماعية تسبق الثورة. وقد يستخدم في كثير من الأحيان العنف ضد مؤسسات ورموز السلطة لأنها حالة تعبر عن غضب الشعب ضد سياسة دولته، إلا أن أهم ميزة للانتفاضة هي أنها عفوية، فهي تقتصر إلى التنظيم والإيديولوجية في كثير من الأحيان⁷.

ثالثاً: الحراك الاجتماعي: (La Mobilité Sociale)

يستعمل المصطلح لوصف حركة انتقال الأفراد من فئة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى داخل نفس المجتمع وقد يكون الحراك على مراتب سلم التدرج الاجتماعي نحو الأعلى أو نحو الأسفل حيث تختلف درجة الحراك الاجتماعي حسب نمط المجتمع، والبناء الاجتماعي السائد إضافة إلى ثقافة المجتمع، فلا

¹ حسين عبد الرزاق، "ثورة انقلاب عسكري"، جريدة المدى، ع. 2863، 06، 2013، ص. 01. في: www.almada.com.

² يوسف سلامة، مرجع سابق، ص. 60.

³ الرياحي، مرجع سابق، ص. 18.

⁴ يوسف سلامة، مرجع سابق، ص. 60.

⁵ محمد المختار الفلاني وآخرون، القوى المضادة للثورة في تونس: الباجي قائد السبسي نموذجاً، مطبعة فن الطباعة، 2012، ص. 14.

⁶ العودة، مرجع سابق، ص. 35.

⁷ بلقيس محمد جواد، "سوسيولوجية ثورات الربيع العربي، (دراسات تحليلية لفعل الثورات العربية)"، مجلة العلوم السياسية، إصدار كلية العلوم السياسية، بغداد، ع. 44، كانون الثاني 2012، ص. 246.



وجود للحراك في المجتمعات التي تخلو من الانقسام الطبقي مثل المجتمعات البدائية والمجتمعات ذات التركيبة البسيطة ولا وجود للحراك الاجتماعي في المجتمعات التي تسود فيها العبودية والإقطاعية بسبب بنائها الاجتماعي "الأحرار والعبيد"¹.

ويتحدد مدى الحراك الاجتماعي بناءً على عدة عوامل تساعد في حدوثه داخل المجتمع ومن أهم هذه العوامل: التعليم، الهجرة، التحولات السياسية².

ويُعرّف أيضا على أنه عبارة عن عملية إيجاد بيئة محفزة للعمل تتيح للمواطن تنمية قدراته واستعداداته، وتكون فيه الفرص متاحة بناء على القدرات والمواهب والجهد الذاتي للحصول على مكانة وظيفية واجتماعية راقية داخل المجتمع، ومن ثم يصبح المجتمع مجالا خصبا للتنافس أعضائه³.

رابعا: تحديد مفهوم التحول الديمقراطي:

يعرّف التحول الديمقراطي على أنه عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية⁴. فالتحول الديمقراطي هو العملية التي يتم بمقتضاها صياغة قواعد وأساليب حل النزاعات والصراعات بطرق سلمية وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة ونزيهة وتوسيع نقاط المشاركة السياسية لأنها معيار لنمو النظام السياسي وهو مؤشر يدل على الديمقراطية، ولتحقيق التحول الديمقراطي لابد من توفر التعددية السياسية، التخفيض من مركزية الدولة، إطلاق الحريات ووجود مجتمع مدني فعّال إضافة إلى ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث⁵.

أما التحول الديمقراطي حسب "هنتغتون Huntington" هو مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتفق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة.

أما فيما يخص الباحث الأمريكي فيليب شماتير "SCHMITTER PHILIPPE" فقد عرّفه على أنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل

¹ ساعو، مرجع سابق، ص. 20.

² بوطبة ومباركي، مرجع سابق، ص. 26-27.

³ يوسف سلامة، مرجع سابق . 44.

⁴ مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008، أطروحة

دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009، ص. 25.

⁵ يوسف سلامة، مرجع سابق، ص. 33.



أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل. إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحويل من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.

أما عند والت وبيتمان روستو "Walt Whitman Rostow" فإنّ التحويل الديمقراطي هو عملية اتخاذ قرار تساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة والتي تتمثل في: النظام، المعارضة الداخلية والقوى الخارجية. يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع¹.

يتضح من خلال ما تقدم وبشكل جلي أنّ هناك عدة مفاهيم ترتبط بالثورة ارتباطا وثيقا رغم اختلافها في بعض النقاط، حيث أنّه يمكن تمييز الثورة عن الانقلاب في كون الثورة فعل يتم من خلاله التغيير الجذري للنظام أي زوال النظام القديم القائم على الاستبداد واحتكار السلطة وتغييره بنظام جديد بغية تحقيق الرفاهية وإرساء مبادئ الديمقراطية. كما أنّ الثورة لا تحدث بتدبير من فئة معينة بل هي حالة غاضبة تتبع من فئات مختلفة من المجتمع، أما الانقلاب فهو عملية تجميع السلطات في يد فئة معينة تابعة للنظام سواء كانت القوات المسلحة أو المدنيين المشتغلين في السياسة، ولا يهتم المستولي في هذه الحالة بالتغيير الجذري والحقيقي للوضع القائم والواقع الاجتماعي المعاش بل يسعى إلى تحقيق مصالحه الفردية، والانقلاب يتم عن طريق التخطيط له سرا وينفذ عن بطريقة محكمة.

أما فيما يخص الثورة والانقضاة فهما يختلفان في كون الثورة هي رفض لمعظم الجوانب المعيشية داخل البلاد والمطالبة بتغيير الوضع القائم بمشاركة مختلف فئات المجتمع، وهي تمرّ بعدة مراحل قد تستغرق سنينا طويلة لحدوثها. أما الانقضاة فهي محدودة الأهداف والزمن إذ تتوقف بمجرد الاستجابة لمطالب المنتفضين، فهي حدث عاجل ومؤقت، إضافة إلى هذا فهي لا تقوم بتغيير جذري للنظام.

أما بالنسبة للثورة والحراك فيختلف المصطلحان في أنّ الثورة لا تقودها فئة معينة من المجتمع ولا يتحرك القائمون بالثورة وفق قواعد تضعها جماعة معينة والمحفّز الرئيسي لها هو رفض الموجود والمطالبة بالتغيير، في حين يكون الحراك هو الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي ولا يمكن للفرد أن يتحرك بمفرده خارج الجماعة لوجود عدّة روابط اجتماعية تربط الفرد بجماعته داخل نفس المجتمع. والحراك الاجتماعي هو محاولة إيجاد بيئة محفّزة للعمل تسمح للمواطن

¹مريم طويل، زهية بن عمارة، دور المجتمع المدني في إدارة عملية التحويل الديمقراطي في تونس: نموذج الاتحاد العام التونسي للشغل، 2011-2015، مذكرة ماستر، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2017، ص. 25.



تطوير قدراته وتكون هذه الفرص على أساس الجهد الذي يبذله الفرد من أجل الحصول على مكانة اجتماعية راقية في المجتمع.

من خلال التطرق إلى مفهوم الثورة والتحول الديمقراطي يتبين بوضوح مدى التداخل والترابط الموجود بين المصطلحين، فالتحول الديمقراطي هو تغيير النظام القائم غير الديمقراطي بنظام جديد قائم على أسس ديمقراطية يسمح للشعب بالمشاركة في الحياة السياسية، من خلال إقامة انتخابات نزيهة بغية اختيار الرئيس، أما الثورة هي الوسيلة التي يتم من خلالها إحداث التغيير والتوصل إلى حدوث تحول ديمقراطي داخل الدولة.



المبحث الثاني: ماهية الشراكة الأورو - مغربية

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورو - مغربية وأهدافها

أولاً: مفهوم الشراكة: Partenariat

تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بها سواء كانوا اقتصاديين، سياسيين، أكاديميين أو اجتماعيين ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- الشراكة هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون بين الشركاء، يتعلق بأنشطة متنوعة ومتعددة منها مشاريع تكنولوجية، صناعية، خدمية أو تجارية وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة. ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل من الطرفين في رأس المال وإنما أيضا المساهمة الفنية خاصة في عملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع واستخدامها أيضا في العلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية، إضافة إلى المساهمة في كافة عمليات مراحل الإنتاج والتسويق، حيث ينتج عن هذه الشراكة تقاسم الطرفان للمنافع والأرباح التي سوف تتحقق بذلك، طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية¹؛
- كما يعرفها بعض المهتمين على أنها: تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على أن تقوم الأطراف المشاركة فيه بالمساهمة بنصيب من العناصر اللازمة لقيام الشراكة، حيث يسعى كلٌّ من هذه الأطراف لتحقيق أهداف معينة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر. وهناك من يعتبر الشراكة تعاون وتحالف استراتيجي².
- ويقصد بها أيضا "نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين". أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات وبدأت هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة 1995 بمشاركة 27 دولة³. كما يُنظر إليها على أنها نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميّزة بين الدول والمؤسسات، المنظمات

¹ زهرة بود بودة، أثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص.90.

² المرجع نفسه، ص.91.

³ مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو - مغربية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص.47.



الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبنى على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين.

- وينظر للشراكة من جهة أخرى على أنها اتفاقيات للتعاون الاقتصادي التي تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة وتماثل التزامات لكل الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستويات النمو بين الدول النامية والدول المتقدمة. واتفاقيات الشراكة هي أوسع نطاق حيث أنها لا تقف عند كونها مجرد تعاون اقتصادي بين طرفين، بل تدخل في إطار العمل التكاملي، إذ يمكن اعتبارها أول درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي (منطقة التجارة الحرة)¹؛

كما تعرف الشراكة على أنها صيغة مبتكرة للتعاون بين الدول في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية، ومن ثم يصبح مفهوم الشراكة صيغة مختلفة عن تلك النماذج التقليدية للتعاون أو التكامل الاقتصادي... وتعتبر وسيلة حديثة يتم من خلالها الربط بين الدول بعضها البعض، عبر التوقيع على اتفاقيات دولية والتبادل التجاري، الثقافي، العلمي وإعطاء قروض مالية والقيام بالاستثمارات في شتى المجالات².

ثانيا: مفهوم الشراكة الأورو - مغربية:

تعني مجموعة العلاقات بين طرفين وهما الطرف الأوروبي من جهة والدول المغربية (تونس، الجزائر والمغرب) من جهة أخرى، وهي جزء أساسي من المشروع الأوروبي لإعادة احتواء دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وإدارة أزماتها بصورة تساعد على التقليل من الانعكاسات السلبية على دول الاتحاد الأوروبي، وتضمن توفر الاستقرار النسبي الذي يوفر المناخ الاستثماري لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وبالتالي تدخل في إطار الشراكة الأورو-متوسطة التي تركز على محاور عديدة³، الاقتصادي، الأمني والسياسي.

ويعرّف كلٌّ من الطرفين الشراكة كما يلي:

- بالنسبة للاتحاد الأوروبي: فيعني مصطلح الشراكة بالنسبة له أنها مصالح مشتركة بين الطرفين وهي أيضا تعني توسيع الدعم المالي لدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي.

¹ محمد لحسن علاوي، اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية، شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع.16، 2012، ص. 139-165. في:

[http:// elwachat.univ.ghardaia.dz](http://elwachat.univ.ghardaia.dz) (13/05/2017 13 :00)

² رياض حمدوش، محاضرات نظرية التكامل والاندماج، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2012، ص. 6. في: <http://hamdoucheriad.yolasite.com>. (13/05/2017 16 :00)

³ بود بودة، مرجع سابق، ص. 206 .



- أمّا بالنسبة لدول الجنوب "تعني الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" لهم الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا يتطلب منها إصلاحات وتغييرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- كما تعرّف أيضا على أنّها إحدى الوسائل العلمية لتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول أو الأطراف المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة لدى هذه الأطراف، كما أنّها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.¹

ثالثاً: أهداف الشراكة الأورو-مغربية:

تتخصر الأهداف الفعلية لاتفاقيات الشراكة بين طرفين متباينين بالنظر لتباين مستويات الأداء الاقتصادي فهناك اقتصاديات رأسمالية متطورة ومتقدمة تسعى إلى إيجاد منافذ جديدة لصادراتها، وهناك اقتصاديات نامية تسعى إلى رفع مستويات اقتصادها وتحقيق التكامل الاقتصادي. لذا يمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

أ. تبادل الخبرات وتسهيل هجرة اليد العاملة للحد من مشكل البطالة والفقر، والعمل على تحسين مستوى التعليم و الصحة؛

ب. تحقيق فضاء موحد للسلام والاستقرار وذلك عبر التعاون على إزالة التوتر في العلاقات الدولية؛

ت. العمل على تبادل الثروات الطبيعية عبر تطوير البنية التحتية لتزويد كل دولة بحاجياتها الأساسية والعمل على تحديث الاقتصاد وتكثيف المبادلات بين الدول لتطوير الإنتاج والحد من التبعية؛

ث. فتح أسواق جديدة وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة فرص العمل.²

وينظر الاتحاد الأوروبي إلى دول الجنوب على أنّها منافذ أوسع لصادراتها من السلع المصنعة، يعطى لها معاملة تفضيلية وذلك بتحديد المنتجات وتحديد الأسعار والكمية، وهذا في المشروع المتوسطي وعبر إقامة منطقة التبادل الحر. أمّا بالنسبة لدول الضفة الجنوبية فهي تسعى من خلال إقامة هذه الشراكة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتسعى أيضا للاستفادة من المساعدات المالية والفنية التي تخصصها دول الاتحاد الأوروبي من أجل الرفع من اقتصاديات دول الضفة الجنوبية.

ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال كل اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية على محاربة الإرهاب الإسلامي وهذا حسب ما جاء في نصوص اتفاقيات مسار برشلونة وحوار 5+5 لمنع امتداده إلى

¹ جعفر عدّالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع.2، ديسمبر 2014، ص.1-12.

² بود بودة، مرجع سابق، ص.92-93.



الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الداخل الأوروبي والحفاظ على أمنها، فعملت على الحد من الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية المترتبة على المجالين الاقتصادي والاجتماعي¹.

ما يمكن استنتاجه أن لكلا الطرفين سواء الجنوبي أو الشمالي أهدافاً ومساعياً حقيقية يبحث عن تحقيقها وذلك بتفعيل الشراكة بينهما. فالاتحاد الأوروبي كان يسعى إلى ضمان الموارد الأساسية من الطاقة خاصة الغاز الذي يعتبر أهم المصادر التي تحتاجها الصناعات الأوروبية، في الوقت الذي تهدف فيه الدول الجنوبية إلى جلب رؤوس الأموال من الضفة الشمالية من أجل النهوض باقتصادها.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للمشاركة

أولاً: النظرية الواقعية:

يرى الواقعيون أنه لا يوجد تناسق في المصالح بين مختلف الدول وإنما تتضارب الدول في مصالحها إلى درجة تقود بعضها إلى الحرب والمفاهيم المركزية في الفكر الواقعي هي القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، لذلك يعتبر الواقعيون أن الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار هي لعبة ميزان القوى "هانس مورغانثو (Hans Morgenthau)" من أبرز كتّاب الواقعية ومفكريها، الذين طوروا إلى نظرية سياسية حيث يعتبر في كتابه "السياسة بين الأمم" أن مفهوم المصلحة أداة تحليل رئيسية في الواقعية السياسية لفهم السياسة الدولية، وتعرف المصلحة دائماً بلغة القوة وتعتبر المصلحة المحددة بمفهوم القوة كمفهوم يصلح لتحليل مختلف سياسات الدول في أوقات مختلفة².

ثانياً: النظرية الوظيفية:

تتعلق الوظيفية في تحليلها من فكرة أن التعاون الدولي في حقل أو قطاع واحد سوف يساهم في اتساع قاعدة التعاون الدولي في مجالات أخرى، ويبرز لدى "ميتيران" مفهوم الانتشار الذي يعني من جهة نظرة تطور التعاون الدولي الناتج عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون، ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي التوجه نحو التعاون في مجالات جديدة، وهذا كله يدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي، فـ "ميتيران" يتخطى فكرة الإقليمية إلى فكرة الكونية أو العالمية ولو أن الأخيرة تساهم في تشكيل الأولى.

¹ لحسن علاوي، مرجع سابق، ص ص. 145-146.

² أمين خلفون، المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو-مغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005-2006، ص ص 15-16.



إذن من خلال التعاطي مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية فإنّ الوظيفة هي نظرية غير سياسية إلاّ أنّها نظرة أكبر من أن تكون مثالية في السياسة الدولية، وبناء على هذا النقد ظهرت نظرية جديدة في إطار التكامل والاندماج¹.

ثالثاً: الوظيفة الجديدة:

لقد قدّمت الوظيفة الجديدة الإطار الفكري لنشأة الجماعة الأوروبية وتستمد بعض عناصرها كمدخل للتكامل الإقليمي من النظرية الوظيفية، فهي تعتبر التكامل يبدأ على مستوى السياسات الدنيا لكن دون أن يتولى ذلك قيادات غير سياسية، وهو الأمر الذي طرحه المدرسة التقليدية، حيث يعتبر "ارنست هاس (Ernest Hass) من أبرز منظري الوظيفة الجديدة فيما يعتبر "روبرت شومان (Robert Schuman) و"جان مونييه (Jean Monnet) من المبادرين إلى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فوق وطنية (إقليمية)، والتي من شأنها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية.

فأغلبية التحاليل التي في نهاية الخمسينات ركّزت على محاولات التكامل الجهوي، و من هنا يبرز أهم اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفة التقليدية. ولابد من الإشارة هنا إلى أنّ التحول في التركيز على المناطق الجهوية جاء نتيجة فشل طروحات الوظيفة التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول، ويتمثل محور الوظيفة الجديدة في تخلي الدول عن سلطتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاط معها بفعالية أكبر وبصفة انفرادية والتي منها بطبيعة الحال المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات تختص بشؤون هذه المجالات، وإذا كان "كارل دوتش (Karl Deutsch)" قد بدأ هذه المدرسة بتطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية وتدشينه فيما بعد لما يسمى بنظرية المبادلات الدولية. فإنّ إحدى المسلمات الأساسية للوظيفة الجديدة هي كون المجتمعات قيد التكامل، مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون من شأن توافق مصالح مجموعتين قويتين في دولتين مختلفتين أن يصبّ في مسار التكامل ولو عارضت السلطة السياسية ذلك المسار في كلتا الدولتين، ذلك أنّ وسائل الضغط وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية لها دور في إيصال مواقف مجموعات الضغط إلى السلطة وتحويلها إلى قرار سياسي لمصلحة مسار التكامل. ومن هنا يتضح أنّ الوظيفة الجديدة أكثر واقعية من الوظيفة التقليدية من جانب عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية وإن كانت تؤكد على أولوية الأولى في سبيل نجاح أي مسار تكاملي².

¹ المرجع نفسه، ص. 18. 19.

² مراد خليفة، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والرجعية القانونية تجارب وتحديات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005/ 2006، ص ص 9 - 10.



رابعاً: نظرية التبعية:

ساهمت النظرية كثيراً في تحليل أهداف الشراكة وتقوم على فكرة مفادها أن المؤسسة التي لا تستطيع استغلال ومراقبة كل عوامل الإنتاج، تلجأ إلى الشراكة مع مؤسسات أخرى تعمل في مجال نشاطها، فمثلاً الشركات البترولية العالمية التي لم تعد منتجة للمحروقات، نجدها تسعى لاستغلال إمكانياتها وطاقاتها التكنولوجية وذلك باستيراد المواد البترولية الخام وإعادة تحويلها وتصنيعها ثم تقوم بتصديرها على شكل مواد مصنعة، وتعدّ الشراكة خياراً استراتيجياً تلجأ إليه المؤسسات لتحقيق أهدافها المختلفة لأنها تمثل فرصة لغزو الأسواق الدولية خاصة باختيار الشريك الاستراتيجي المناسب، لأنّ الشراكة تستهدف الربط بين الطرفين المحلي والأجنبي قصد الرفع من فعاليتها وتدعيم التعاون والتبادل المشترك بينهما¹.

المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة للشراكة

أولاً: مفهوم التكامل: Intégration

1. من الناحية اللغوية:

تَكَامَلَ، يَتَكَامَلُ، إِكْتَمَلَ أي تم وكان كاملاً². إن كلمة "التكامل" كلمة ذات أصل لاتيني تم استعمالها سنة 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي (Oxford)، والذي أورده بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلاً واحداً.

وهذا المعنى يتفق تماماً مع المعنى العام لكلمة "تَكَامَلٌ"، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتكون منها كلاً واحداً³.

2. من الناحية الاصطلاحية:

يرجع ظهور مفهوم التكامل إلى الاقتصادي "جايكوب فينر" واطع نظرية الاتحاد الجمركي 1950 والتي ركزت على تنشيط التجارة الخارجية للدول وذلك من خلال إلغاء التعريف الجمركية، وللتكامل دوافع

¹ ليلي أوشن، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص. 29.

² حمدوش، مرجع سابق.

³ كمال مفروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2014، ص. 3.



عديدة منها ما هو اقتصادي وما هو سياسي¹، أمّا الاقتصادية فهي تتمثل في إنشاء منطقة تبادل حر (ZLE) وتحقيق اتحاد جمركي (UD) بين الدول إضافة إلى خلق سوق مشتركة وحرية تنقل وسائل الإنتاج (MC) بين الدول المتكاملة. أمّا فيما يخص الدوافع السياسية فتتمثل في إقامة مؤسسات مركزية لصناعة القرار لصالح المجموعة ووضع ميكانيزمات ملائمة لتحقيق الوحدة الكاملة.²

ثالثاً: تعريف بعض المفكرين للتكامل:

- يعرف كارل دوتش (Karl Deutch) التكامل على أنه انجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار لضمان الاستمرار لوقت طويل اعتماداً على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم؛
- ويعرفه أميتاي ايتزيوني (Amitai Itziouni) بأنه قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية؛
- عرّف أرنست هاس (Earnest Haas) التكامل بأنه العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولائاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة³؛
- ويعرف (Beba Lassa) التكامل من جهته على أنه عملية وحالة فبوصفه عملية تتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة والتي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها. أما بوصفه حالة أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية؛
- وتم تعريف التكامل من طرف ليون لينبرغ (Leon Lindnberg) على أنه العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضهم البعض وتسعى بدلاً من ذلك إلى اتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة⁴.
- في حين يرى دافيد ميتيران (David Mitterrand) أنّ تزايد التعقيد في النظم الحكومية ومثل هذه الوظائف لم تؤدي فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، لكنها

¹ عبد الفتاح بن بادة وعبد الحميد بلاغيث، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ليسانس، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012، ص.4.

² عمر بغزوز، محاضرات في مبادرات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، في (13:00. 2016/11/12).

³ عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص.15 - 16.

⁴ رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010، ص.17-18.



الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي. وإذا أصبح من الممكن إبلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حدّ ما عن القطاع السياسي فإنّه من الممكن في هذه الحالة إنجاز التكامل الدولي، بحيث يبرز في رؤية ميثران مبدأ الانتشار الذي يقرّ أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون مؤكد في باقي الحقول الأخرى، إذ أنّه يخلق حاجات جديدة تؤدي محاولات تلبيتها إلى خلق الدافعية باتجاه المزيد من التعاون¹.

يمكن تعريف التكامل من كل ما سبق على أنه عملية تسعى وفقها الدول المتكاملة إلى تحقيق الوحدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية عبر إقامة مؤسسة مركزية تفوض لها الدول بعض وظائفها واختصاصاتها وفق اتفاق مسبق، حيث تكون لهذه المؤسسة العليا القدرة على اتخاذ القرارات في عدّة مجالات، وأيضا إزالة القيود والحواجز الجمركية أمام السلع والخدمات بين الوحدات المختلفة وفتح فرص تحقيق التكافؤ أمام جميع عوامل الإنتاج محليا، إقليميا ودوليا.

ثانيا: مفهوم الاعتماد المتبادل: Interdependance

يعني الاعتماد المتبادل بين طرفين في الحاجات الأساسية وفي تبادل الخدمات والمصالح والدعم السياسي المتبادل تجاه طرف ثالث².

ويعرف أيضا على أنّه حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين، في دراسة العلاقات الدولية تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنتين، الحساسية والهشاشة، تدل الحساسية على الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدّلات التضخم أو البطالة) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية.

وتدلّ الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على التغيرات من هذا النوع، وهكذا قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها، قد تجد إحدهما أنّ الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها ممّا تجده الأخرى فنقلص اعتمادها على النفط³.

¹ حمدوش، مرجع سابق.

² قاموس الوسيط (إنجليزي. عربي)، أحمد عودي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ص. 33.

³ مارتن غريفش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص. 65.



من ناحية أخرى يعرف الاعتماد المتبادل على أنه كحالة بالاعتماد على نموذج النظام أي حسب طبيعة النظام القائم في الدول ، ومن الواضح أن يكون للاعتماد المتبادل نماذج مختلفة¹ بحيث يتم بطريقة غير مباشرة و ذلك من خلال تأثير السياسات الحكومية الواحدة في الأخرى بدون اتصال مباشر بين الحكومات نفسها أو محاولات تداولية بين طرف الحكومات للتعامل مع سلوكيات بعضها البعض، فمثلا؛ التغييرات اليابانية في سياسة الرسوم التي توجهها نحو شركاتها في صناعة السيارات يمكن أن تؤثر على عملية تصدير السيارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية فبالتالي تؤثر في التجارة الأمريكية وسياساتها المالية.

كما قد يكون الاعتماد المتبادل مباشر حيث تعتمد فيه الحكومات اتخاذ قرارات من أجل التأثير على سياسات الدول الأخرى، سواء أكانت تلك القرارات تحمل طابع تهديدي أو أنها ذات طابع تأثيري فمثلا؛ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هما في اعتماد متبادل استراتيجي مباشر، حيث أن كلا منهما يمكنه تدمير مجتمع الآخر وكلا الطرفين واعون بهذا الموقف، من جهة أخرى هناك علاقة اعتماد متبادل اقتصاديا بين الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وأوروبا الغربية وهذا واضح في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إقناع أو إجبار هذه الحكومات بإعادة تقييم عملتها في سنة 1971 وهذا يبين مدى تبعية وتأثير هذه الدول بقرارات الولايات المتحدة².

يمكن استنتاج، من التعاريف السابقة، أن الاعتماد المتبادل هو عملية بين طرفين تهدف إلى التقليل من النزاعات، عدم استخدام القوة العسكرية وتحقيق لمصالح المشتركة، وأي تهديد أو تأثير لفاعل من الفواعل يمس الفواعل الأخرى. ومن جهة أخرى يمكن أن يصبح الاعتماد المتبادل غير المباشر اعتمادا تبادليا مباشرا عندما تصبح سياسات بعض الحكومات تشكل تهديد للدول الأخرى فبذلك تقوم هذه الأخيرة بالتأثير في هذه السياسات.

ثالثا: مفهوم التبعية: Dépendance

هو مصطلح يقصد منه أن تكون دولة تابعة لدولة أو دول أخرى بسبب اعتمادها التجاري عليها، مما يؤثر على اتجاهاتها الاقتصادية والسياسية، أي الاعتماد على الخارج سواء في التجارة أو التصدير مما يفرض على الدولة علاقات غير متكافئة ولذلك فالدول تحاول التخلص من التبعية بالاعتماد على النفس وكذلك بزيادة الاعتماد المتبادل مع الدول الأخرى على أساس من المصلحة المشتركة³.

¹ مصباح، مرجع سابق، ص.29.

² المرجع نفسه، ص.33 - 34 .

³ عودي، مرجع سابق، ص.76 .



ويقصد بالتبعية على أنها نتيجة لعملية تاريخية تم بموجبها إلحاق دول العالم الثالث ومنها دول الوطن العربي بنظام الرأسمالي العالمي من منطق عدم المساواة وعدم التكافؤ، سواء كانت في توجهاتها الاقتصادية حيث أن نمو وتوسع اقتصاديات الدول التابعة ارتبط بمجموعة الدول الرأسمالية أو أنّ مؤسسات هذه الدول تكيفت في بنائها الداخلي على النمط الذي يسود في المجتمعات الأخرى. ومنه برزت العلاقة الغير متكافئة حسب عالم الاجتماع النرويجي "كالثونغ" ويعتبر المدخل الثقافي من المداخل الأساسية لخلق علاقة تبعية يتم تكريسها من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية، وإشاعة القيم الاستهلاكية بحيث يستمر الاعتماد على الغرب في تلبية الاحتياجات الأساسية، ولما كانت التبعية السياسية قرينة بالتبعية الاقتصادية فهذا يفسر عدم استقرار واستقلالية القرارات السياسية للدول الدائرة في دائرة التبعية¹.

تعرف التبعية على أنها تلك الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر، والاتفاقيات التجارية غير المتساوية وتسديد الفوائد على الديون. بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية بسلع مصنعة بأسعار مرتفعة وهذا ما يتسبب في نشوء علاقات بنيوية غير متكافئة وغير متوازنة بين المركز والأطراف، حيث تتحول الثروة تلقائياً من الأطراف إلى المركز حسب "عندرفرانك" نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر.

فتعمل الدول الكبرى الرأسمالية على تجريد الدول التابعة من فائضها الاقتصادي فينتج عنه تطور الدول الكبرى وتخلف وتبعية لدول العالم الثالث².

رابعاً: المشروطة السياسية:

تعود فكرة المشروطة إلى أواخر السبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين، حيث ركزت على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعاً لما تعرضت له دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت. وكان مضمون المشروطة تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، وجاءت هذه البرامج بهدف فرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث. فإنها لم تخل من بعد سياسي بفرض النمط الغربي للتنمية على الدول النامية³.

تعتبر المشروطة السياسية عملية تقوم من خلالها الدول الغنية بتقديم مساعدات مالية للدول الأقل تقدماً والفقيرة، ومع بداية التسعينات بدأت الدول المانحة للمساعدات المالية والمؤسسات المالية

¹ موسوعة علم السياسة، ناظم عبد الواحد الجاسور، دار المجدلوي، عمان، ط.1، 2004، ص.114.

² غريش وأوكالاهان، مرجع سابق، ص.117.

³ عصام عبد الشامي، بين المشروطة السياسية والحكم الراشد دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 03 ديسمبر 2016، ص.2.



النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول النامية من أجل إقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب. وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المساعدات والتسهيلات المالية، أو إيقافها فعلا بفرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي¹.

¹ المرجع نفسه، ص.4.



الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

خلاصة الفصل:

- مما سبق تناوله في مضمون الفصل، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:
- تعرّف الثورة على أنها التغيير الجذري للنظام القائم على الاستبداد وسلب الحريات، وتغييره بنظام جديد يقوم على أسس ديمقراطية ويمنح للفرد كل حقوقه وحريّاته؛
 - تختلف الثورة عن الانقلاب في أنّ هذا الأخير يقوم به جماعة أو فئة تابعة للنظام كالجيش العسكري أو مدنيين يشتغلون في السياسة؛
 - تختلف الثورة عن الانتفاضة في كون هذه الأخيرة تكون محدودة الأهداف والزمن أمّا الثورة فيمكنها أن تدوم لسنوات طويلة؛
 - الثورة والحراك يختلفان بحيث أنّ في الحراك لا يستطيع الفرد أن يتحرك بعيدا عن الجماعة التي ينتمي إليها فيما تكون الثورة لا ترتبط بأية جماعة أو فئة معينة؛
 - يكون التحول الديمقراطي والثورة متداخلان، فالثورة هي الوسيلة التي يلجأ إليها الشعب لأحداث تغيير وتحقيق التحول الديمقراطي في الدولة؛
 - هناك عدّة نظريات تناولت وفسّرت مفهوم الثورة من كل الجوانب؛
 - تعرف الشراكة على أنها العلاقة القائمة بين طرفين أو أكثر تقوم على تبادل الخبرات والقيام بمبادلات تجارية يستفيد من الفوائد كلّ الطرفين؛
 - يرتبط مفهوم الشراكة بعدة مفاهيم في حقل العلاقات الدولية وهي:
 - أ) الاعتماد المتبادل؛
 - ب) التكامل؛
 - ت) التبعية.
 - هناك عدّة نظريات مفسرة للشراكة؛
 - المشروطية السياسية هي تلك الشروط التي تضعها الدول القوية مقابل منح مساعدات مالية أو قروض للدول الشريكة.

الفصل الثاني :
بيئة الثورة التونسية



تمهيد الفصل:

بعد أن ظلت الدولة التونسية تحت تأثير النظام الاستبدادي على مرّ عدّة عقود، وصولاً إلى نظام بن علي، شهدت المنطقة في أواخر 2010 حركة احتجاجية ضخمة التي كانت أول شرارتها إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه تعبيراً عن الحياة المزرية التي كان يعيشها. وهذا ما كان إلا القطرة التي أفاضت الكأس، فالحركة التي شاهدها تونس تعود إلى العديد من الأسباب، السياسية منها، الاقتصادية والاجتماعية، إضافةً إلى هذه الأسباب هناك عدّة قوى، داخلية وخارجية، ساهمت في التحريك والتأثير في مجريات الثورة. وعليه تمّ التطرق في هذا الفصل إلى المحاور التالية:

- **المبحث الأول:** أسباب الثورة التونسية.
- **المبحث الثاني:** القوى المحركة للثورة في تونس والموقف الأوروبي من الثورة.



المبحث الأول: أسباب الثورة التونسية

تعرّض الوطن العربي على مدار معظم تاريخه السياسي الطويل إلى أنظمة مستبدّة ومتسلطة، وصلت إلى الحكم من خلال اللجوء إلى قوة السلاح والعنف والنفوذ، والتي حافظت على وجودها وجبروتها بالظلم والاستبداد. وأخذت الأنظمة الديكتاتورية طابع الثبات والاستمرار لكن هذا الوضع انتهى بنزول الشعب التونسي بمختلف طبقاته إلى الشارع، والتحقّت بالثورة الشعبية منظمات المجتمع المدني معبرة بذلك عن سخطها الكامن منذ سنوات على المافيا المالية المحيطة ببن علي وعائلته. حيث كانت بداية الثورة بعد إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه في 17 ديسمبر 2011. فمن هذا المنطلق فإنّ للثورة العديد من الأسباب والتي يمكن حصرها فيما يلي:

المطلب الأول: الأسباب السياسية للثورة:

تمثّلت الحياة السياسية في تونس بسيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهيمنته على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتهما. وزادت وتيرة هذه الهيمنة والسيطرة على الحياة السياسية مع وصول رئيس الحزب زين العابدين بن علي في عام 1987 على إثر انقلاب أبيض* قاده على الرئيس الحبيب بورقيبة، ومنذ ذلك التاريخ حتى سقوط بن علي بعد الثورة الشعبية التي أطاحت به في يوم 14 جانفي 2011، سيطر الحزب على أغلبية المقاعد في مجلس النواب (أكثر من 80% من المقاعد) وذلك في الدورات الانتخابية التي أجريت منذ عام 1989¹.

وهكذا سيطر الحزب على مجمل الحياة النيابية في مجلس النواب، وترتب على ذلك صدور تشريعات وقوانين صبّت في مجملها في مصلحة الحزب الحاكم، حيث قام مجلس النواب بعدّة تعديلات دستورية بهدف ضمان الرئيس بن علي للسلطة منها تعديلات 1998 التي أزالّت قيد عدد فترات الترشح لتولي منصب رئيس الجمهورية، إضافةً إلى تعديلات 2002 التي ألغت تحديد فترات تولي الحكم ورفعت سنّ الترشح للرئاسة من 70 إلى 75 سنة.

وننتج عن هذه التعديلات فوز مرشّح حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الرئيس زين العابدين بن علي في الانتخابات الرئاسية للسنوات 1989، 1994، 1999 و 2004 بنسبة 90% تزيد أو تنقص

*الانقلاب الأبيض: هو انقلاب سلمي قام به زين العابدين بن علي للإطاحة بالرئيس الحبيب بورقيبة رفقة مجموعة من الأطباء اللذين أكدوا عل تدهور حالته الصحية

¹ ALBAN Digmil, "Révolution tunisienne 14 janvier 2011", le 01/11/2016. Sur le site : <http://www.herodote.net/14janvier2011-evenement-20110114.php>



قليلاً¹. وقد محت نتائج الانتخابات غالبية الأحزاب التي كانت تسيطر على حصة المعارضة في برلمان نظام بن علي 1987-2011، حيث خصّص هذا الأخير 20 % من مقاعد البرلمان لستة أحزاب توصف بالديكتاتورية وهي حزب الوحدة الشعبية (تأسّس في 1981)، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (1988)، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (1987)، الحزب الاجتماعي التحرري (1988)، حركة التجديد (1993) وحزب الخضر للتقدم (2008) وهذه الأحزاب ليس لها سلطة في البرلمان فهي فقط أحزاب شكلية وتمثلت أحزاب المعارضة الحقيقية طوال فترة حكم بن علي بخمسة أحزاب.²

بعضها حصل على إجازة العمل القانونية والبعض الآخر ظلّ محظوراً وهي الحزب الديمقراطي التقدمي (1983)، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (1993)، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (2001) حزب العمال الشيوعي وأيضاً حركة النهضة (1981)³، التي تعتبر من أبرز الأحزاب التي عارضت بن علي أثناء حكمه والتي يتزعمها "الشيخ راشد الغنوشي" الذي يعتقد أنّ مشاركة حركة النهضة في انتخابات 1989 أعطت زخماً كبيراً غير مسبوق، وكان الرأي العام مسانداً للحركة ومتفائلاً ومتأملاً في المستقبل.

هذا ما جعل السلطة تسارع إلى قمع واستئصال شامل لحركة النهضة، وأعقب ذلك حدوث مزيج من القمع البوليسي والقضائي والتشويه الإعلامي والإصرار على تسمية واتهام المنافس السياسي بالإرهاب والأصولية وتهديد مكاسب الحداثة. وقد تعرّضت الحركة للتصفية والإقصاء من الحياة السياسية التونسية برفض منحها الإطار القانوني للعمل السياسي في البداية ومن ثم ملاحقة أعضائها بتهمة مختلفة وزج قياداتها وعناصرها في السجون⁴، والدولة التونسية البوليسية مارست سياسة الاستبعاد والإقصاء للمعارضة التي شملت آثارها المجال السياسي في سيادة دولة المخابرات بوصفها مخلوقاً استبدادياً بيروقراطياً التي تستمد استقرارها من الخوف لا من الشرعية، ولا تعترف بأنّ السياسة هي مشاركة إيجابية من جانب الشعب في الشأن العام وهي حق من حقوق الإنسان والمواطن وإثماً تعترف بأنّ السياسة حكر على الدولة البوليسية التونسية⁵.

¹ العربي صديقي، تونس: ثورة المواطن. "ثورة بلا رأس" سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011، ص ص. 13-14.

² رشيدة خشانة، خارطة سياسية جديدة في تونس تمهد لأخرى في غضون سنة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2011، ص ص. 1-7.

³ المكان نفسه.

⁴ صديقي، مرجع سابق، ص. 15.

⁵ توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 2001، ص. 13.



خلال فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي، لم تقم الأحزاب السياسية بدور فعال ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية حيث لم تتمكن من نقل انشغالات المواطنين إلى أجندة السياسة العامة للحكومة¹، ممّا ولّد أزمات سياسية، اقتصادية واجتماعية وغياب الديمقراطية وهذه الأخيرة هي نخبة محكومة بحالة من الاستبداد البوليسي الذي يضيق المجال السياسي للمجتمع ويضعه في قبضة النخبة الحاكمة والمسيطرة على السلطة من غير أن يفسح المجال لسيادة القانون أو العقلانية، لتأتي منسجمة مع حدود الهوية القمعية والشمولية للحزب الواحد ويقوم بمصادرة حق المعارضة في العمل السياسي بمحض الإرادة والحرية.

ولا تعترف أنّ حق السلطة مساوٍ لحق المعارضة وإنّ كل المجتمع التونسي يتطلع إلى تحقيق الديمقراطية الحقيقية غير الحرية الاقتصادية وهذا ما عزّز من حدّة القمع السياسي ومنح حريات التعبير في تونس، خوفاً من وصول الإسلاميين إلى السلطة مستفيدين من العملية الديمقراطية ولكن هذا لن يحصل في ظلّ محاربتها من قبل الدولة البوليسية القائمة على الإرهاب ذات الأفكار الإيديولوجية التي يعتبر الأصولية الإسلامية عدوة المجتمع المدني والحدّات والديمقراطية، وحاربت أيضاً الدولة البوليسية الموضوعيين من الديمقراطيين ونشطاء حقوق الإنسان². إضافةً إلى المعارضين السياسيين، الكتاب، الصحف، الأحزاب والمنظمات المدنية وتقننت في إتباع عدة أساليب لتحقيق ذلك نتج عنها كبت سياسي واجتماعي واقتصادي ما أنتج ثورة³ تمتاز بالمفاجئة وهي الأسلوب الوحيد للتغيير.

وقد بيّنت منظمة حقوقية تونسية في تقرير لها أنّ نسبة المحاكمات السياسية بلغت أكثر من 20 % من مجمل الانتهاكات المسجّلة، وقد طالت تلك المحاكمات قيادات لجمعيات حقوقية وهيئات سياسية مثل العضو المؤسس للجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين طارق السويسي، والرئيس السابق لحركة النهضة الإسلامية المحظورة "الصادق شورو". وأضافت أنّ أغلب المحاكمات شملت عدداً من الشباب الذين حوكموا بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب اللّادستوري كما تصفه، وعادة ما تشمل تلك المحاكمات الشباب الذين يتبنون الأفكار السلفية حيث اتسمت الانتهاكات حسب التقرير المذكور بكثرة الاعتداءات على المرتبة الثانية حسب التصنيف النوعي للاعتداءات التي اعتمدته المنظمة. وممّا سبق يمكن القول أنّ هذه هي أهم الأسباب السياسية التي دفعت بالمواطن التونسي إلى الخروج للمطالبة بحقوقه والتغيير⁴.

¹ عروسية بن سالم، إشكالية الثورات العربية وتحقيق الاستقرار السياسي: دراسة حالة تونس، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص.25.

² المديني، (سقوط الدولة...)، مرجع سابق، ص.15-16.

³ آية يوسف عبد السلام "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات الاجتماعية والثقافية، 2013، ص.23.

⁴ يوسف عبد السلام، مرجع سابق، ص.1.



المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للثورة:

يعد العامل الاقتصادي أحد أهم أسباب قيام وإشعال فتيل الثورات في الشوارع العربية، التي عانت التدهور الاقتصادي على مرّعة عقود خلال الحكم الاستبدادي من طرف الحكام واستئثار النخبة الحاكمة على الثروات الوطنية والتلاعب بها ونهب ممتلكات المواطنين والتعدي عليها باستعمال القوة. فالشعوب العربية النائرة خرجت إلى الشوارع معبرة عن استيائها ورفضها للأوضاع القائمة والحالة المعيشية المزرية التي سببتها الدولة من خلال نشر الغلاء بزيادة الأسعار خاصة في المواد الغذائية الرئيسية، إضافة إلى احتكار كبار التجار للسلع في الوقت الذي تكون فيه مداخيل المواطنين متدنية ومنخفضة بنسب كبيرة مع زيادة الرسوم والضرائب على المواطنين، مما أضعف قدرة المواطن العربي على التحمل والرضا بما هو موجود خاصة فئة الشباب الذي كان في مقدمة المحتجين والمطالبين بالتغيير نظرا إلى أنهم أكثر الفئات معاناة من لإقصاء الاقتصادي في البلدان العربية، وأهم هاجس يعيشه الشباب العربي هو مشكل البطالة، خاصة في أوساط المتعلمين الحاصلين على الشهادات الجامعية¹ والتي بلغت أزيد من 22% خاصة أن المتخرجين من الجامعات والمدارس العليا والمطالبين بتوفير مناصب الشغل في زيادة مستمرة والدولة عاجزة عن تلبية حاجياتهم².

لقد عانت الأنظمة العربية في ظل غياب العدالة وفرض منظومة محكمة من الاستبداد والفساد ونهب الثروات وتحويلها إلى الطبقة الحاكمة، وهذا ما حصل في تونس في ظل حكم الرئيس بن علي حيث تميزت فترة حكمه بسلب أبسط حقوق شعبه باعتباره إحدى الديكتاتوريات البوليسية الرهيبة. فقد كان المواطن التونسي يسمع باستمرار عن المعجزة الاقتصادية التونسية وعن وصف تونس بالقوة الاقتصادية الصاعدة وأيضا بنمر شمال إفريقيا إلا أن حقيقة الواقع الاقتصادي كان غير ذلك، فالحكم على سياسة اقتصادية ناجحة لابد من توفر القدرة للدولة على الاستجابة لمقتضيات النهوض بالبلد في جميع المجالات وإخراجه من حلقة التبعية والاحتكارات ثم تلبية حاجيات الشعب الأساسية المادية منها والمعنوية.

لقد واصل بن علي منذ إزاحته للرئيس السابق بورقيبة في نوفمبر 1987 تطبيق "برنامج الإصلاح الهيكلي" الذي تمّ الشروع في تنفيذه بتوصية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي³ حيث طلب هذا

¹ دينا شحاتة ومريم وحيد، الثورات العربية: الانهيارات المتتالية النظم السياسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، ع. 184، أبريل 2011، ص. 11.

² عبد العلي حامي الدين، الثورة الشعبية في تونس، مدى قابلية النموذج للتعميم، في سلسلة (تقييم حالة)، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011، ص. 3.

³ بوطبة ومباركي، مرجع سابق، ص. 53-54.



الأخير من تونس تطبيق الحرية الاقتصادية من أجل إدماج الفئات الفقيرة والمقصية والمهمشة في دوائر الإنتاج، والقضاء على مشكل البطالة بتقديم مساعدات.

كما اجتهدت بوضع أشكال أكثر تطوراً مثل الصندوق الوطني للتضامن الذي يهدف إلى تطوير البنى التحتية للمناطق المحرومة والتي كانت تسمى رسمياً بمناطق "الظل" لكن سوء الإدارة وتعدد الإجراءات وعدم الشفافية وغياب المساءلة أفقد هذه الآليات جدواها ونتاج عنه أزمة ثقة حادة بين المواطنين والدولة¹.

كما جاء الاتحاد الأوروبي ببرنامج آخر وهو " برنامج التأهيل الشامل" 1995 في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية التي تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر مع تونس. لكن ما قام به بن علي في إطار هذه البرامج كان لها نتائج وخيمة على الاقتصاد التونسي، حيث تم تبديد الممتلكات العمومية بعنوان الخصخصة التي شملت كافة القطاعات بما فيها القطاعات الإستراتيجية كالإسمنت، الكهرباء، الاتصال، الغاز والنقل، وقد تفاقمت هشاشة الاقتصاد التونسي بسبب توجيه النشاط الاقتصادي إلى قطاعات غير منتجة بحثاً عن الربح السهل والسريع² ناهيك عن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام تراجعت سنة 2002 إلى حدود 10.4 % ولم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعة والمناجم 29.1 % بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات إلى 60.5 %.

ومنه فإنّ البلاد أصبحت تعيش من الاستيراد وهذا ما عمّق من تبعيتها ورهن مستقبلها بمراكز القرار الأجنبية، وزيادة على ذلك فإنّ برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تزعمت السلطة اعتماده لم يؤدّي إلى التخفيف من عبئ المديونية الخارجية بل زادت وتفاقمت حيث وصلت إلى 3.6 % في الفترة ما بين 1987 و 2002. وعجز الميزان التجاري المتواصل كما أنّ انخراط تونس في المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها لاتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وخلق منطقة التبادل الحر وما نتج عن ذلك من تحرير المبادلات وإلغاء تدريجي للتعريفات الجمركية أدّى إلى تدمير تدريجي للنسيج الصناعي المحلي، وعدم قدرة المؤسسات التونسية التي تغلب عليها المؤسسات الصغرى والمتوسطة على المنافسة³.

وقد شهدت تونس في مجال توزيع الثروة تباين واختلاف بين فئات الشعب التونسي، حيث تركزت الثروة في يد فئة قليلة مرتبطة بنظام الحكم، إذ استطاعت زوجة الرئيس بن علي وعائلتها من السيطرة والهيمنة على النشاط الاقتصادي فقد كشفت الصحفية" كاترين كراسبييه" والكاتب "نيكول بيبو" في كتابهما

¹ لطفي طرشونة، «منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير»، في أحمد مالكي وآخرون (محررون)، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012، صص. 64-65.

² بوطبة ومباركي، مرجع سابق، ص. 54.

³ يوسف عبد السلام، مرجع سابق، ص. 27.



"حاكمة قرطاج" الذي صدر في فرنسا، حجم الفساد الذي ترتكبه العائلة الحاكمة، كما أشارت مؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2010 حول الفساد، أنّ تونس تحتل المرتبة 62 من أصل 180 دولة من الدول المذكورة في التقرير التي تشهد الفساد¹.

وهذا على غرار انتشار الرشوة التي أدّت إلى فساد كبير في الاقتصاد الذي جعله يفتقد إلى المصداقية في الكثير من المؤسسات خاصة القضاء والإدارة. إضافة إلى تركيز حوالي 80% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف، وهذا ما يؤكد أنّ هناك نمو غير متكافئ ووجود فجوة كبيرة بين مركز البلد وأطرافه². ومنه يمكن القول أنّ التدهور الاقتصادي من أهم الأسباب المحركة للثورة في تونس

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية للثورة:

يعد العامل الاجتماعي والثقافي من أبرز وأهم العوامل والأسباب التي أدّت إلى قيام الثورات في الوطن العربي، إذ أنّ البيئة التي تقوم فيها الثورة تعود إلى تراكم الغضب في نفوس الشعوب بسبب الفساد الذي يعم البلاد والفقر المدقع وهشاشة الأمن الاجتماعي، أي معاناة المواطنين من حالات اللاأمن واللااستقرار داخل التراب الوطني، إضافة إلى الإهانات وانعدام الحريات حتى في الحصول على أبسط حقوقهم أو حتى التعبير عن رأيهم ومشاعرهم. أيضاً تعرض الشعب إلى سوء المعاملة والقمع من طرف أجهزة الأمن³.

ونجحت الدولة البوليسية التونسية في حرمان الشخص الأخلاقي للمواطن وجعل قرارات الضمير في غاية الإشكالية والالتباس، وما أن يقتل الشخص الأخلاقي عند المواطن يتحول أفراد الشعب التونسي إلى أداة في يد السلطة عبر الشعار الذي رفعته "استهلك واخرس". ولكن هناك عدد قليل من المواطنين يبقون معزولين وغير واعين بحقوقهم، هذا ما يمثل الملجأ الوحيد بالنسبة لهم حيث تحكمهم المصلحة الآنية وغريزة النجاة بالذات في خضم طوفان إرهاب الدولة البوليسية، عند تدمير الشخصية الأخلاقية والقانونية في المواطن وبسهولة بذلك تدمير الفردانية فيصبح أفراد الشعب التونسي عفويين يمشون إلى موتهم السياسي فلا يستطيعون على رد الفعل، لا على الرفض ولا على المقاومة وهذا ما أحرزه النظام البوليسي في تونس⁴.

¹ يوسف سلامة، مرجع سابق، ص ص. 95-97.

² Causes et objectifs de la Révolution Tunisienne, sur le site : www.assabah.com.tn (18/05/2017 10:30)

³ العودة، مرجع سابق، ص. 42.

⁴ المدني، (سقوط الدولة...)، مرجع سابق، ص. 16.



إضافة إلى هذا فإنّ المجتمع التونسي يعاني من سوء الخدمات الصحيّة فأدى ذلك إلى انتشار عدّة أمراض خاصة في المناطق المحرومة، وأيضاً انتشار الأمية بنسب كبيرة خاصة في فئة النساء، وانسداد السبل والآفاق للشباب من أجل تطوير كفاءاتهم ومهاراتهم رغم أنّ هذه الفئة بدأت تتفتح تدريجياً على العالم الخارجي المتطور مما جعلها تقارن أوضاعها وحالاتها المعيشية مع الأوضاع الاجتماعية للدول الأخرى. فقد تبادرت إلى أذهان الشباب عدّة أسئلة حول عدم استفادتهم من عوائد التنمية وعدم الرقي إلى مستوى الشعوب الأخرى. وحسب التقرير الذي أصدرته منظمة اليونسكو الأخير "التعليم والأزمة الخفية" لسنة 2011 الذي أشار إلى تدهور أنظمة التربية والتكوين في الوطن العربي، أدى إلى العديد من الاختلالات وابتعاد المجتمع عن قيم الجدارة، الكفاءة والمعرفة¹، حيث أنتج العديد من العاطلين عن العمل وأغلبهم من الشباب خاصة حاملي الشهادات الجامعية الذين يطالبون بفرص عمل لا سيما أنّ نسبة البطالة لدى هذه الفئة وصلت حسب الإحصائيات الرسمية إلى حوالي 14 %.

وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدّة مشروعات للتخفيف من حدة البطالة منها مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم تنمية المناطق الداخلية، مشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي²، حيث عانت هذه المناطق من التهميش والتجاهل لفترات طويلة وشهدت ارتفاعاً في معدلات البطالة، وقدم المعهد الوطني للإحصاء التونسي عام 2010 أرقاماً ونسب العاطلين عن العمل والتي بلغت نحو 461000 عاطل عن العمل بنسبة 13% من عموم السكان القادرين على العمل وارتفعت النسبة عام 2011 لتصل 18.7% أمّا في 2012 بلغت 17.6%³.

وقد قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات بأن وزعت الجامعات داخل كل ولاية تقريباً هذا ما أدّى إلى الاختلال بين العرض والطلب فأصبحت الجامعة التونسية تعيش ضغوط التكوين ولم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادراً على استيعاب تلك الطاقات الجامعية الشابة. إذ أنّ في عام 2008 و2009 وصل عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 200 مؤسسة منتمية إلى 12 جامعة سجّل فيها 359828 طالب يكوّنهم 2000 مدرّس، لكن المشكلات تكمن في عدد المتخرجين الجامعيين بمختلف الشهادات العلمية حوالي 80 ألف متخرج⁴.

¹ سمير أوزيد وآخرون، حوارات ما بعد الثورة: حوارات فكرية متخصصة وأخرى قصيرة، ط.1، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص ص. 105-106.

² عبد النور ناجي وآخرون، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، في عبد الإله بلقزيز (محرّر)، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، أبريل 2012، ص. 158.

³ يوسف سلامة، مرجع سابق، ص. 97.

⁴ ناجي وآخرون، مرجع سابق، ص. 158.



وقد أشار آخر تقرير دوري لمنظمة العمل الدولية إلى أنّ التقديرات العامة للبطالة في العالم العربي لعامي 2009 و 2010 وصلت إلى 25%¹. ففي السنوات الأخيرة شهد الشعب التونسي صعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود والمنخفض بسبب غلاء المعيشة، ومن الناحية الاجتماعية تؤدي الفئة الوسطى دوراً أساسياً وبارزاً في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي غير أنّ استيلاء العائلة الحاكمة على المقدرات الاقتصادية للبلاد ولّد في نفوس هذه الطبقة الشعور بالألم النفسي الذي تحوّل إلى غضب شعبي². وما زاد من حدّة الغضب هو محاولة الطبقة الحاكمة طمس وتدمير الهوية وانتهاكها، ففي عهد الحبيب بورقيبة كان يزدي الإسلام وقيمه وبمقت اللغة العربية مما أدى به إلى غلق جامع الأزهر والزيتونة، وبعد وصول زين العابدين إلى الحكم استهدف الهوية الإسلامية باستخدام القبضة الأمنية واستخدام شعار الديمقراطية لتغطية الوضع الاقتصادي ومحاولة تحسين الأوضاع التونسية³.

¹ ناهده حسين علي الأسدي، ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته، ط.1 الأردن، دار المجذلاوي للنشر والتوزيع، 2014، ص.21.

² ناجي وآخرون، مرجع سابق، ص.159.

³ بن سالم، مرجع سابق، ص.11.



المبحث الثاني: القوى المحركة للثورة التونسية

شهدت عدّة دول عربية ثورات شعبية حرّكتها جهات مختلفة من أجل إنجاحها وتحقيق الأهداف المرسومة ورغم اختلاف الجهات المحركة لهذه الثورات إلا أنّ مطالبها تتشابه إلى حدّ بعيد، فقد ركّز الثوار على مطلبين رئيسيين؛ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من أجل الخروج من التهميش والظروف الاجتماعية الصعبة وكسر الأنظمة الاستبدادية. ومن القوى المحركة للثورة في تونس ما يلي:

المطلب الأول: الحركة الشبابية والإعلام:

أولاً: الحركة الشبابية:

إنّ ما حدث في تونس وما قام به محمد البوعزيزي وما فجره من غضب على نظام بن علي الذي يفرض الإذلال والاستبداد والذي كان وراء نظام تعليمي كوّن الشباب ولم يوفر لهم شروط العمل والشغل والكرامة، فشكّل هؤلاء الشباب وقود الثورة، كان أغلبهم متعلمين ومتقنين وينتمون إلى الطبقة الوسطى عموماً كل من له وعي ثقافي متقدم شكله النظام لتقوية الاستفادة من هذه الفئة سوسيولوجيا وثقافياً، وبفعل هذا المستوى العلمي الذي تلقاه الشباب التونسي اكتسب وعياً تاماً بالاستبداد الذي كان يحدث في المجتمع، فوجد في وسائل الاتصال كشبكة التواصل الاجتماعي¹ أفقاً جديدة للتعبير عن الذات وإحداث التغيير.

إنّ الانفتاح على العالم والتخلص من سنوات وسنوات من الحكم الديكتاتوري وكسر جدار الخوف من خلال خروج الشباب إلى الشوارع الذي كان له دور كبير في إشعال فتيل الثورة، سمحت ب بروز نخبة جديدة شابة ومتسلحة بأدوات تواصل جديدة ووسائل تغيير مختلفة عن وسائل المثقف العربي منذ عقود بالجلوس منعزلين فيقدمون اجتهاداتهم بشكل فردي، إنّ المثقف الشاب اليوم ينتفض مع الجماهير في ميدان الاحتجاج هذا هو المثقف الجماعي. إنّ مفهوم المثقف تجاوز المفهوم التقليدي وانفصل عن رمزيته وأطره المؤسسية التي كانت تعطي الشرعية له وتنزعها عنه ويستعمل الشباب، باعتباره تجسيد لصورة المثقف العفوي الجديد، وسائل جديدة وابتكارية في العلاقات بين الشارع والتنظيم وبين ما هو نظري وما هو تطبيقي، حيث عملوا على صياغة نظام جديد يتطلب جرائد مقرات ووسائل إعلام وأشكال تنظيم للتواصل مع أكبر عدد ممكن من الناس.

¹ أفاية محمد نور الدين وآخرون، "القوى الاجتماعية للثورة"، في الإله بلقزيز ويوسف الصّواني (محرّرين)، الثورة ولانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، عبد بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، يوليو 2012، ص.144.



فالفرق بين المثقف القديم والجديد يكمن في أنّ الأول يحصر إنتاجه على النخبة حتى ولو أنّه ادعى تمثيل الجماهير لكنّه في الحقيقة يخدم النخبة، غير أنّ المثقف الجديد الجماعي الشبابي قد فجّر ثنائية النخبة والجماهير لأنّ إنتاجه منبثق من الشارع وهو مفتوح على كل الجموع الحركية الجماهيرية فضلاً عن أنّ هذه الأحداث ساهمت في بروز أوجه جديدة من النخب كانت مهمشة فعملت على نقل أفكارها بواسطة خطابات واحتجاجات وشاركت في التأيير والتنظيم¹.

ثانياً: دور الإعلام في الثورة التونسية:

تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي كما ساهمت في توعية الشعب التونسي في أحقيّته وجدارته في ممارسة الديمقراطية²، فتم اعتماد التواصل الاجتماعي كوسيلة نشر بديلة جاء كرد فعل للواقع الاجتماعي والسياسي والأوضاع غير المستقرة في المنطقة التونسية، إضافة إلى انقلاب النظام فيها سياسياً وإعلامياً والسيطرة المفروضة على وسائل الاتصال، التعبير والنشر وخنق الحريات، وأهمها حرية التفكير. بالإضافة إلى فرض قيود كثيرة أمام إصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والمحطات التلفزيونية ومنع التظاهر عن الراغبين في التعبير عن آرائهم السياسية والتعبيرية وفرض عقوبات ومحاكمات على المتظاهرين.

هذا الكبت السياسي دفع بالشباب للجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم³. وفي ظل الوضع الإعلامي الدولي لم يعد النظام في تونس قادراً على إخفاء تجاوزات حقوق الإنسان حيث نشر موقع "ويكيليكس" العديد من الوثائق السرية والحساسة عن الفساد وعن تجاوزات حقوق الإنسان في تونس، فالتقرير الذي بعث به السفير الأمريكي في تونس إلى الخارجية الأمريكية مفاده أنّ الأوضاع في تونس متعفنة والفساد منتشر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تحكّم عائلة الرئيس في الحكم والاستثمارات الداخلية. وأنّ بن علي تقدّم في السن وبعيد عن الأنظار ومحاط بالفساد، ما ألّمح أنّ بن علي لم يعد صديقاً وحليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية ما دفع إلى المطالبة بإزاحته في بيئة كانت ناضجة ومستعدة لموجة من الاحتجاج⁴.

¹ المرجع نفسه، ص ص. 145-146.

² ناجي وآخرون، مرجع سابق، ص. 162.

³ أحمد عبد الله عبد الجبار، "لور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم السياسية، ع. 44، كانون الثاني، 2012، ص. 204.

⁴ ناجي وآخرون، مرجع سابق، ص. 162.



فلعبت شبكات التواصل الاجتماعي، في الحراك التونسي أدوارًا تحددت فيما يلي:

أ. **التعبئة السياسية:** وتشمل مجالين أولهما العمل على بناء قاعدة اجتماعية تدعم الأهداف السياسية، وثانيهما توظيف تلك القاعدة لتحقيق أهداف سياسية محدّدة مثل الدعوة إلى الإضراب أو التظاهر أو العصيان المدني. حيث نجحت شبكات التواصل الاجتماعي في تحويل الغضب الافتراضي إلى غضب على أرض الواقع وبالإضافة إلى جمع آلاف الشباب من خلال مئات الصفحات بمطالب عادلة وتحريك الرأي العام من أجل إحداث التغيير الاجتماعي، الثقافي والسياسي، وهذا ما أبرز قادة جدد للرأي يدعمون فكرة التظاهر لإنجاح الثورة¹.

ب. **التنظيم والتنسيق:** قامت هذه الشبكات بتنسيق التواصل بين القيادات الميدانية والفئات المشاركة في الحملات الاحتجاجية، تعمل على التنظيم والحركة المشتركة ونقل الخبرات. لا يقتصر دورها على الترتيب والتنظيم فقط بل يتعداه إلى متابعة الاحتجاجات وتحركاتها ووقائعها، فحصلت على التأييد العالمي².

إضافة إلى هذه الأدوار هناك أدوار أخرى لعبتها شبكات التواصل الاجتماعي كتنسيب الشباب الذين كانوا بعيدين عن القضايا السياسية من خلال تأسيس جماعات وتنظيمات سياسية افتراضية شبيهة بالأحزاب السياسية يتم من خلالها نشر الأفكار السياسية ومناقشتها عبر كافة أدوات الرأي والتعبير مثل المدونات والمنشآت. فشكّلت هذه التنظيمات الافتراضية معارضة شبابية للأنظمة الاستبدادية قبل سقوطها لاقت هذه الحركات الاحتجاجية سواء على شبكات التواصل الاجتماعي ومن خلال المظاهرات، دعمًا من قبل المجتمع المدني كما وظفت هذه الشبكات من أجل العمل على إضعاف شرعية النظام الحاكم على الصعيدين الداخلي والخارجي³.

يمكن القول ممّا سبق أنّ الإعلام شكل منعرجا حاسما لنجاح الثورة التونسية لأنّها سمحت بإيصال انشغالات ومطالب الشعب خاصة فئة الشباب المقبل بكثرة على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة الفايسبوك، تويتر واليوتوب التي فتحت له الطريق للانفتاح على العالم الخارجي والخروج من قيود النظام الاستبدادي.

¹ عبد الجبار، مرجع سابق، ص. 215.

² المرجع نفسه، ص. 216.

³ المرجع نفسه، ص ص. 218-219.



المطلب الثاني: القوى العمالية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني:

لعبت القوى العمالية والمهنية دورًا مهمًا في تأييد الثورة الشعبية التونسية، حيث كان للاتحاد العام التونسي للشغل، الدور الكبير في النضال السياسي إبان الاستعمار والأنظمة الاستبدادية التي جاءت بعده وأيضًا خلال الحراك السياسي التونسي سنة 2011 حيث أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي بيان في يوم 22 ديسمبر 2010 أكد فيه أنّ الشغل حق مشروع تضمنه كل التشريعات والمواثيق والمعاهدات الدولية ويؤمنه دستور البلاد كما دعا إلى اعتماد البلاد حلقات حوار جهوية ووطنية للقضاء على عوامل التوتر¹.

وقد بدأ الاتحاد بإعلان إضرابات من دون أن يتجرأ على إقرار إضراب عام واحد في البلاد بأكملها حيث سمحت الهيئة الإدارية للاتحاد لكل جهة بإعلان الإضراب حسب الظروف التي تناسب ذلك وهذا يوم 11 جانفي 2011 وباشرت فروعته بإعلان الاحتجاجات، وكان الاحتجاج على استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين عنوان الإضراب العام. وبعد هروب بن علي أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل بشكل رسمي تضامنه مع الشعب المحتج وعلى تنظيم حركة إضراب وتأييدها وإنجاحها، حيث كانت مطالبه التزام الحكومة بتطبيق الدستور واحترام فصوله وطالب بإنشاء لجان لتقصي الحقائق لمقاضاة من ثبتت التهمة عليه باغتيال أبناء الشعب وتشكيل لجان وطنية لمراجعة الدستور.

ودعا الهياكل النقابية الجهوية والمحلية إلى تشكيل لجان لحماية مقرات الاتحاد والممتلكات العمومية ومؤسسات العمل لحماية المواطنين من كل مظاهر السطو والاعتداء². وقد أسهم انضمامه إلى الحركات الاحتجاجية بشكل كبير في تغيير حوارات بين القوى وتشجيع قوة سياسية ونقابية أخرى ومنظمات حقوق الإنسان على إعلان تأييدها وانضمامها إلى الاحتجاج. كما ظهر تحالف بين الاتحادات والمتقنين وغيرهم حول الشباب وتضامنه معهم وانضمامهم إلى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق هذه الأخيرة طبقا ومناطقيا أي في المناطق المختلفة مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام القائم بشكل غير مسبوق³.

¹ طويل وين عمارة، مرجع سابق، ص.60.

² عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، جانفي 2012، ص.287.

³ عبد الجبار مرجع سابق، ص.205.



المطلب الثالث: الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية:

أعلنت الأحزاب والقوى السياسية تضامنها والتحامها مع الثورة الشعبية التونسية ولكن من الملاحظ أنّ الأحزاب السياسية لعبت دوراً تابعاً لدور القوى الشعبية الشبابية، فلم تبادر قيادات الأحزاب والنخب السياسية بالدعوة إلى هذه الاحتجاجات بل تأخرت في الإعلان عن تأييدها للقوى الشبابية، لكن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة إليها، تراجعت هذه الأحزاب عن حذرهما وقامت بالإعلان عن تأييدها للانتفاضة والتحقت بالحراك الشعبي وأسهمت قيادات الأحزاب في دعم التحركات إعلامياً وسياسياً إلا أنّ الملاحظ بأنّ موقف هذه الأحزاب والقوى السياسية وتأييدها لهذه الاحتجاجات والالتحاق بها إنّما كان محاولة لركوب موجة الاحتجاجات وتسييرها وتسخيرها لصالح مصالحها الخاصة¹.

وقد طالب الحزب الديمقراطي التقدمي الحكومة بعد أربعة أيام من اندلاع الاحتجاجات سحب قوات الأمن من المدينة وفتح حوار مباشر مع ممثلي الشباب العاطل عن العمل ومع الهيئات المدنية، إضافة إلى مطالبة إجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وباستراتيجية التنمية عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المفروضة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية².

أمّا حزب حركة التجديد لم يختلف موقفه عن مواقف الحزب الديمقراطي التقدمي إذ طالبت الحركة بدورها بفك الحصار الأمني على المدينة وإطلاق صراح الموقفين وقد توجهت هذه الحركة إلى الرئيس بن علي برّد ملحّ لاتخاذ قرارات وإجراءات فورية وملموسة وكفيلة بوضع حد لهذا التصعيد، ولمعالجة جذرية للأسباب الحقيقية التي دفعت بالشعب إلى هذه الدرجة من الغضب والحركات. كما طالبت بالاعتراف بشرعية الطموحات الشعبية والتعجيل بتنظيم ندوة وطنية تجمع كل القوى الوطنية بالبلاد كما دعت هذه الحركة كل القوى الوطنية من أحزاب، جمعيات ونخب إلى تنظيم مسيرة وطنية من أجل دعم الشعب ومساندته في نضالاته المشروعة³.

لعبت الأجهزة العسكرية والأمنية دوراً مهماً في إنجاح الثورة التونسية إلا أنّ دورها لم يكن مباشراً، إذ أنّ هذه الثورات نجحت بعد أن استطاعت أن تجعل الجيش محايد من أن يقف ضدها ويقمعها⁴ حيث امتنعت قوات الجيش عن إطلاق النار على المتظاهرين في تونس العاصمة وإصراره على أنّ دوره هو حماية المنشآت العامة، وتصرف الجيش كقوة وطنية تميز بين الدولة والنظام ووظيفته حفظ أمن الدولة وليس حفظ أمن النظام، في ظرف أنّ حفظ أمن النظام قد يمس بالأمن القومي أي أمن الناس وأمن

¹ عبد الجبار، مرجع سابق، ص. 204.

² المديني، (سقوط الدولة...)، مرجع سابق، ص. 277.

³ طويل وين عمار، مرجع سابق، ص. 61.

⁴ عبد الجبار، مرجع سابق، ص. 206.



الشعب. ولقد كان الجيش التونسي مدركا بضرورة الحفاظ على الاستقرار في عملية التحول الديمقراطي لأنها إذ لم تكن مستقرة ومسؤولة قد تؤدي إلى صدامات دموية¹.

إضافة إلى المحركات والفواعل الداخلية التي ساهمت وبشكل كبير في الثورة التونسية، هناك أيضا محركات خارجية ساهمت في إشعال فتيل الثورة:

❖ المحركات الخارجية للثورة التونسية:

حول مدى تأثير العوامل والمحركات الخارجية في الثورة التونسية، هناك اتجاهين:

أولاً: اتجاه يرى أنّ الثورة التونسية أو الثورات العربية بصفة عامة وكل الاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأنّ العرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ليست سعيدة بالثورات العربية ويتعامل معها فقط كأمر واقع.

ثانياً: اتجاه يرى دور العامل الخارجي وماله من قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه، استناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكيليكس"، أنّ الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر والبعض الآخر يرى أنّ هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل لما حدث في العالم العربي بما في ذلك تونس لأنّ هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول². وعلى العموم يمكن رصد عاملين أساسيين ساهما في تبلور التحولات الراهنة بدوافع خارجية:

أ. الاختراق الرأسمالي الواسع والشامل للبلدان المتخلفة التابعة والذي يمثل إحدى المصاعب الأساسية أمام التحول الديمقراطي فيها، لما يوفره من حالات القروض والتسهيلات الائتمانية لسداد ديون أنظمتها الحاكمة ويوفر لبعضها الحماية العسكرية ناهيك عن الاختراق السياسي، الثقافي والإعلامي.

ب. التراجع النسبي للمنظومة النيوليبرالية، ببروز الأزمات المتتالية والتفكير في البدائل الممكنة من طرف الدول الغربية لتجنب الكوارث الاقتصادية والأخطار الأمنية خاصة أمام صعود القوى الجديدة المنافسة³.

¹ عزمي بشارة، أسباب انطلاق الثورة التونسية، في برنامج العمق، شبكة الجزيرة الإعلامية، 27/10/30/11/2011.

في: www.djazeera.com (19:00 2017/05/20)

² رأفت فؤاد عبد الرحمن ريان، الثورات العربية 2011 وأثرها، مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، مذكرة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، كلية الدراسات العليا 2015/02/18، ص. 22.

³ عبد السلام فريفة، "حقيقة الحراك السياسي العربي تحول ديمقراطي أم فوضى خلاقة؟"، دفا تر المتوسط يصدرها مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط، العدد الأول، جوان 2014، ص. 66.



المطلب الرابع: المرحلة الانتقالية في تونس وموقف الإتحاد الأوروبي:

أولاً: المرحلة الانتقالية في تونس:

أ. مرحلة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي:

بعد أن تمّ الإعلان في 14 يناير 2011 عن مغادرة الرئيس بن علي تونس والتوجه نحو المملكة العربية السعودية بعد أقل من أربعة أسابيع من اندلاع المظاهرات ضد نظام الحكم، وبعد ساعات قليلة أعلن الوزير الأول "محمد الغنوشي" عن توليه منصب الرئاسة نظراً للفراغ المؤقت للمنصب طبقاً للمادة 56 من الدستور التونسي، ولكننا أقدم عليه "محمد الغنوشي" وجد معارضة من خبراء القانون الدستوري التونسي. وفي 15 يناير 2011 أعلن في العاصمة التونسية من جديد فراغ منصب الرئاسة في شكل دائم، فتولى منصب رئيس البرلمان التونسي على أن لا يتعدى ستين يوماً، حيث يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للبلاد. فقام الرئيس المؤقت "فؤاد المبرغ" في خطابه الأول بتوكيل مهمة تشكيل حكومة موحدة وطنية إلى "محمد الغنوشي" تعمل على إجراء انتخابات برلمانية في أسرع وقت ممكن وتشير كل هذه الإجراءات إلى السرعة الهائلة والارتباك التي اتسمت بها محاولة المجموعة الحاكمة في تونس نتيجة الرحيل السريع والمفاجئ للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، عملت على تطبيع الأوضاع وإعادة التماسك والاستقرار للنظام وللدولة وإضفاء شرعية دستورية على عملية التطبيع¹.

وترقباً للانتخابات، بدأ الثوار مرحلة جديدة من الثورة وهي مرحلة حشد وجمع المطالب والسعي إلى تحقيقها، وتعرضت الحكومة إلى انتقادات كثيرة ورفض شعبي لكونها تضم عدد من المسؤولين والتكنوقراطيين الذين عملوا في نظام بن علي المخلوع². فبرز دور الاتحاد العام للشغل الذي له تاريخ طويل في مواجهة نظام بن علي لكنها قُمت بقبضة أمنية، ومع بدأ الثورة كان الاتحاد مسانداً للحركات الاحتجاجية خاصة في أيامها الأولى.

ويشير الاتحاد إلى بدأ التحول في مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد رفض الشعب الحكومة الانتقالية حكومة الغنوشي، مما اضطرها إلى تقديم استقالة جماعية وتعيين "الباجي قائد السبسي" رئيساً للحكومة وهنا بدأ مسار الثورة يشهد تطورات لتغيير نظام بن علي بالكامل. وقدّم الثوار مجموعة من المطالب أهمها³:

¹ النموذج الثوري التونسي، المسار، التحديات، رهانات الانتقال، الرياض، مركز نماء للبحوث والدراسات، 17 سبتمبر 2016، [http:// nama-center.com](http://nama-center.com)، (12:45 2017/04/12).

² محمد أحمد صافيناز، عام من الثورة التونسية، المسار والتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، [http:// acpss.ahram.org.eg/news](http://acpss.ahram.org.eg/news)، (09:48 2017/04/12).

³ النموذج الثوري التونسي، مرجع سابق.



- أ. إجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية؛
- ب. حل مجلس النواب والمستشارين؛
- ت. إيقاف العمل بالدستور القديم؛
- ث. حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته؛
- ج. إلغاء إدارة الأمن السياسي؛
- ح. تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب، تكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى جانب إجراء انتخابات مجلس تأسيسي يتولى السلطة التشريعية والرقابة؛
- خ. سن العفو عن المعتقلين والمنفيين من رموز المعارضة؛
- د. إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات.

في هذه الفترة شهدت الساحة السياسية تباين في المواقف وهذا قبل إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، فبعض هذه المواقف انحازت لمطالب الشعب التونسي منها: إقالة قيادات الأجهزة الأمنية وحلّ الحزب الحاكم وتشكيل لجنة عليا لحماية أهداف الثورة، وبعضها سار في اتجاه آخر يطالب بمواجهة المظاهرات التي خرج فيها الشعب لاستكمال أهداف الثورة فقبلت بالعنف وهذا ما يدل على استمرار قمع مطالب الشعب. وقاموا بتعيين عدد كبير من المسؤولين والمحافظين من النظام السابق متورطين في قضايا الفساد وتشتت القرار السياسي بين الجهات المؤسسية وهي الحكومة المؤقتة، حكومة محمد الغنوشي الأولى والثانية وحكومة السبسي، والمؤسسة العسكرية ومسؤولي وقادة الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية¹.

ب. مرحلة انتخابات المجلس التأسيسي:

عبرت العملية الانتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011 عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور وتنتهي بانتخابات الرئيس². فقبل انتخاب المجلس التأسيسي حدث هناك تداخل في الرؤى الحزبية والدينية بصورة غلب عليها الطابع الإيديولوجي وكان هناك عدد كبير من القوائم الحزبية والمستقلين المشاركين في العملية الانتخابية دورًا في حدة التنافس الانتخابي حيث شارك في الانتخابات 1500 قائمة حزبية ومستقلة

¹ المرجع نفسه.

² احمد كرعود، الثورة؛ الحرية والكرامة، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد ودراسة المجالات، ص ص 46-47.



ضمن ما يقارب من 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي ويتنافسون على 217 مقعد. فقد اتسم المشهد الحزبي التونسي قبل الانتخابات بمتغيرات جديدة يمكن ذكرها فيما يلي¹:

أ. تأييد جماهيري لحزب النهضة الإسلامي فقد نال برنامجه الانتخابي استحسان العديد من فئات المجتمع بالرغم من تخوف النخبة المثقفة من تباين الخطابات بين المنابر السياسية تتسم بالمرونة والمنابر الدينية بالتشدد، لكن هذا لم يحدث فقد اتسم برنامجه بالاعتدال حيث لم يشر في بنوده المكونة من 365 بند إلى تطبيق الشريعة الإسلامية أو اتخاذ سياسات تمييزية ضد المرأة؛

ب. تقديم حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي تأسس في 1994 ومنح الترخيص القانوني سنة 2002 وقد اكتسب هذا الحزب التأييد الشعبي من خلال ما جاء به برنامجه الانتخابي الداعي إلى قطع تام للنظام القديم ورموزه؛

ت. بروز دور العريضة الشعبية المستقلة ويمثلها حزب المحافظين التقليديين القانوني في 15 يناير 2011 أي بعد مغادرة بن علي الحكم، حيث طرحت العريضة نفسها وفق خطاب توافقي إسلامي تقدمي يحمل أبعادا اجتماعية واستطاعت المنافسة في الانتخابات؛

ث. القطب الديمقراطي الحداثي ذو توجه يساري تأسس في 31 مايو 2011 ويضم 11 حزبا وقدّم نفسه من خلال برنامج علماني متطرف مستهدفا مواجهة الإسلاميين ولكنه حصل على نسبة تمثيلية ضئيلة في المجلس التأسيسي.

وكل هذه تمثل أهم القوى السياسية المشاركة في الانتخابات وجذبت عددا كبيرا من الأصوات حيث بلغ عدد سكان تونس 7 ملايين نسمة، بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع حوالي 70 % ونسبة التونسيين المقيمين في الخارج حوالي 40 % وتمّ تمثيلهم في المجلس الوطني التأسيسي ب 18 عضو². ويبين الجدول الموالي نتائج الانتخابات:

¹ صافيناز، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.



الجدول رقم (01): نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي

الأحزاب السياسية	عدد المقاعد
حركة النهضة	89
المؤتمر من أجل الجمهورية	29
العريضة الشعبية للحرية والعدالة	26
التكتل من أجل العمل والحريات	20
الحزب الديمقراطي التقدمي	16
الأحزاب والقوائم المستقلة	16
القطب الديمقراطي الحداثي	05
حزب المبادرة	05
حزب آفاق تونس	04
البديل الثوري حزب العمال الشيوعي	03
حركة الديمقراطيين والاشتراكيين	02
حركة الشعب	02
المجموع	217

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي "الإطار، المسار والنتائج"

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2012، ص. 22.

واتسم المشهد التونسي بحالة من التوافق في تلك الأثناء، حيث صدر قانون الانتخابات الذي منع احتكار أي فصل سياسي للأغلبية البرلمانية وحتمّ على القوى السياسية الفائزة إقامة تحالفات من أجل تشكيل الحكومة ولكن هذا شهد تجاذبات بين القوى السياسية المكونة للمجلس التأسيسي فصادق المجلس على دستور مؤقت للبلاد في جلسة تاريخية جرت فعاليتها في 11 ديسمبر 2011، حيث توافقت الآراء حول رئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب النهضة "حمادي الجبالي"، ورئاسة الدولة لصالح "منصف المرزوقي" رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ورئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل "مصطفى بن جعفر"¹.

¹ كرعود، مرجع سابق، ص ص. 48-49.



وتمّ تعيين "حمادي الجبالي" رئيساً للوزراء بناءً على سجلّه الحافل بمعارضة النظام السابق وهو عضو من حركة حزب النهضة عارض "زين العابدين" وكان من بين المعتقلين، ويرى الشعب التونسي أنّه سيحاول تحسين الوضع في تونس وأنّه جدير بالثقة¹

ت. مرحلة ما بعد الانتخابات:

شهدت هذه المرحلة عودة الإعتصامات والمظاهرات حيث اتهم الرئيس "منصف المرزوقي" بعض القوى اليسارية عن مسؤوليتها عن الأحداث خاصة الاعتصامات التي شهدتها تونس في يناير 2012 في العديد من المناطق المهمّشة، وحثّها على تصعيد مطالبها لإحراج الحكومة وإظهارها عاجزة أمام مطالب الشعب، فشهدت هذه الفترة عودة الإيديولوجيات والانقسامات في صفوف القوى السياسية وهذا راجع إلى المنافسة بين العلمانيين وحزب حركة النهضة. لكن العلمانيين لم ينجحوا في إفشال حزب النهضة لتمتّعها بقدرة عالية في تعبئة الرأي العام² فحدثت هناك عدّة انشقاقات بين الأحزاب في تونس وهذا كله راجع إلى الصراع بين النخب القديمة والجديدة. فهذا مرشح للتصعيد فاعتبر الاستقطاب الإيديولوجي عاملاً من عوامل الصراع الداخل تمثّل بوضوح في حالة التجاذب الحزبي حول مسارات عملية الانتقال الديمقراطي³.

فالبعض يرى أنّ القوى السياسية الفائزة في الانتخابات توافقت على اقتسام المناصب الحكومية دون أن تعرض تلك القوى مهام مناصبها واختصاصاتها على القوى الشعبية التي أتت بها إلى المجلس التأسيسي ممّا يعد تحولاً نحو الديكتاتورية الأغلبية واختلاف المنطلقات الفكرية لكل حزب فيما يتعلق بالمشروع المجتمعي المرغوب في تشييده خلال المرحلة الانتقالية⁴.

ث. أزمات التوافق الوطني وإقامة دستور جديد في تونس:

رغم كل الأزمات التي تعرّضت لها تونس خلال عام 2013 وكثرة التجاذبات في صفوف السياسة وبالخصوص بين الإسلاميين والعلمانيين، إلّا أنّ النخبة ظلت قادرة بدرجة ما على تجاوز خلافاتها وهو ما أسفر في أوائل عام 2013 عن إصدار دستور جديد بموافقة شبه عامة وهو دستور يتوافق مع معايير الديمقراطية. وقد شكّل ذلك خطوة هامة على طريق إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية حيث سيعقبها إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية لكن وباغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" في فبراير 2013، تأزم

¹ نيكول روزويل، أسماء بن يحيى، تونس من الثورة إلى الإصلاح، توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية، واشنطن، المعهد الوطني الديمقراطي، جانفي 2012، ص. 44.

² صافيناز، مرجع سابق.

³ النموذج الثوري التونسي، مرجع سابق.

⁴ صافيناز، مرجع سابق.



الوضع في البلاد حيث تكتلت قوى وأحزاب سياسية وطالبت بإسقاط حكومة الترويكا* التي تشكلت في انتخابات أكتوبر 2011¹.

ولللخروج من هذا المأزق قدّم رئيس الوزراء "حمادي الجبالي" القيادي في حزب النهضة مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل انجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية ولم تتجح مبادرته ولاقت الرفض حتى من حزب حركة النهضة. فقدّم استقالة حكومته في 19 فبراير 2013. وبعد ذلك حدثت مشاورات عديدة لتشكيل حكومة جديدة لتحقيق بعض مطالب قوى أحزاب المعارضة والخروج من الأزمة السياسية التي عاشتها تونس، ففي 18 مارس 2013 تمّ الإعلان عن حكومة "علي العريض"، القيادي بحزب حركة النهضة الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الجبالي. فقامت حكومة علي العريض على زيادة عدد الوزراء المستقلين تلبية لمطالب المعارضة وأبقت على حكومة الائتلاف الترويكا*.

تفجرت الأزمة السياسية من جديد باغتيال المعارض اليساري "محمد البراهمي" عضو المجلس الوطني التأسيسي في جويلية 2013، حيث تمّ إتهام حزب حركة النهضة، وجرت مظاهرات واحتجاجات طالبت بحل الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي وبدأت تحشد أنصارها في الشارع لدعم مطالبها. يضاف إلى ذلك أنّ ما حدث في مصر في 30 جوان و 03 جويلية 2013 كان له صدى في تونس على المستويين السياسي والشعبي، فسياسيا انقسمت الأحزاب بين مؤيد لما حدث ومعارض له، أمّا شعبيا ظهرت حركة تمرّد تونسية تطالب بسحب الثقة من المجلس التأسيسي وكل السلطات المنبثقة منه. وللخروج من هذه الأزمة بادرت أربعة منظمات من المجتمع المدني: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين بطرح خارطة طريق مكونة من ثلاثة بنود هي:

1. تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة غير حزبية² تتولى إدارة شؤون البلاد خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية؛

2. إقرار مشروع الدستور؛

3. تشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، بحيث يعقب ذلك تحديد موعد الانتخابات.

¹ إبراهيم نصر الدين وآخرون، حالة الأمة العربية 2013.2014: مراجعات ما بعد التغيير، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، علي الدين هلال (محرر)، ط.1، مايو 2014، ص.178

*الترويكا: هو ذلك الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم في تونس بداية من 16 ديسمبر 2011، وتكونت من حركة النهضة التي حصلت على نسبة 41,01% و حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بنسبة 36, 13% و حزب التكتل من أجل العمل والحريات على نسبة 9,21%.

² نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص.179.



وبعد مشاورات بين هذه المنظمات المدنية والسياسيين اتفقوا على تنفيذ بنودها، فانخرطوا في حوار وطني، فاستقالت حكومة علي العريض وتم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة برئاسة "مهدي جمعة" الذي شغل منصب وزير الصناعة في حكومة علي العريض. وفي 28 يناير 2014 حصلت الحكومة الجديدة على ثقة المجلس الوطني التأسيسي وأكد جمعة أنّ أولويات حكومته تتمثل في استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية بتهيئة البلاد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة وتعزيز الأمن من خلال التصدي بفاعلية للعنف، الإرهاب والجريمة ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وفي 1 يناير 2014 انتخب المجلس الوطني التأسيسي أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المنوط لها مهمة الإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وتم تسريع وضع الدستور الجديد ففي 26 يناير 2014 صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور كاملاً بأغلبية ساحقة، حيث وافق عليه 200 نائب من إجمالي عدد الأعضاء في المجلس وفي 27 يناير وقّع الرؤساء الثلاث الذين يمثلون الترويكا الحاكمة للدستور وهم: منصف المرزوقي (رئيس الجمهورية)، مصطفى بن جعفر (رئيس المجلس الوطني التأسيسي) ومهدي جمعة (رئيس الحكومة الانتقالية المستقلة).

وهذا الدستور يتوافق مع قيم ومبادئ الديمقراطية والحدثة السياسية حيث يتضمن نصوصاً تؤكد على مدنية الدولة، حماية الحقوق والحريات العامة وصيانة مكتسبات المرأة التونسية وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات مع التوازن بينهما واللامركزية¹. وفي 07 شباط 2014 تم الاحتفال رسمياً بإقرار الدستور التونسي بحضور العديد من الضيوف من بلدان العالم وسيوضح الجدول الموالي كل الحكومات التي مرّت بها تونس خلال المرحلة الانتقالية إلى يومنا هذا.

¹ المرجع نفسه، ص. 180.



الجدول رقم (02): حكومات تونس خلال المرحلة الانتقالية.

رئيس الحكومة	التشكيلة	فترة الحكم
حكومة الغنوشي الأولى	حكومة انتقالية تشكلت من: حزب التجمع الدستوري، حركة التجديد والمستقلين	من 17 جانفي 2011 إلى 27 جانفي 2011.
حكومة الغنوشي الثانية	تشكلت من: الحزب الديمقراطي التقدمي، حركة التجديد والمستقلين	من 27 جانفي 2011 إلى 27 فيفري 2011
حكومة باجي قايد السبسي	تشكلت من المستقلين	من 07 مارس 2011 إلى 13 ديسمبر 2011
حكومة حمادي الجبالي	حكومة انتقالية تشكلت من: حركة النهضة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والمستقلين	من 22 ديسمبر 2011 إلى 13 مارس 2013
حكومة علي العريض	تشكلت من: حركة النهضة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والمستقلين	من 13 مارس 2013 إلى 09 جانفي 2014
حكومة مهدي جمعة	حكومة تكنوقراط تشكلت من مستقلين بعد اتفاق نتيجة حوار وطني	من 28 جانفي 2014 إلى 26 جانفي 2015
حكومة الحبيب الصيد	حكومة انتقالية تشكلت من: حركة نداء تونس، حركة النهضة والاتحاد الوطني الحر	من 06 فيفري 2015 إلى يومنا هذا

المصدر: تونس بعد الثورة. 14 جانفي 2016 في <http://arabi.21.com.03> - 2011

ج. عوامل تعزيز بناء التوافق الوطني في تونس مقارنة بدول "الربيع العربي":

أ. طبيعة النخب السياسية التونسية فعلى الرغم من كثرة الأزمات وحالات الاستقطاب التي جرت بين العلمانيين والإسلاميين إلا أنّ المعتدلين على الجانب وهم أصحاب القوى ظلوا على الدوام قادرين على فتح قنوات الحوار والوصول إلى حلول وسطى بعيدا عن الإقصاء والإقصاء المضاد وبذلك تمّ تقليص تأثير المتطرفين في الجانبين.

ب. المرونة النسبية التي أبدتها حركة النهضة سواء لجهة التنازل عن رئاسة الحكومة لمصلحة تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة أو لجهة التخلي عن بعض المقترحات الدستورية، التي كان من شأن تمسكه بها تعميق حدة الخلاف والاستقطاب مع الأحزاب والقوى العلمانية وتعطيل عملية صياغة الدستور، ومغزى ذلك أنّ حزب حركة النهضة لم يسع للاستحواذ الكامل



على السلطة والتمكن من مفاصل الدولة، كما أنّه استوعب مستجدات الحياة السياسية في تونس وأدرك أبعادها وتداعياتها قبل تقديم تنازلات.

ت. وجود مجتمع مدني متسم بقدر من الحيوية والديناميكية وهو أمر لم يتوافر في الحالات الأخرى أو الدول العربية الأخرى وقد تجسّد ذلك بالدور الذي قامت به المنظمات المدنية الأربع.

ث. حياد الجيش حيال العملية السياسية وهو أمر لا وجود له في الدول الثلاث الأخرى، فالجيش في هذه الدول ورغم الاختلاف في طبيعته ودرجة مهنيته ومدى تماسكه من حالة إلى أخرى أصبح جزءاً من المعادلات والتوازنات السياسية¹.

ح. مرحلة التحول الديمقراطي، أكتوبر 2014:

شهدت تونس أول انتخابات لنهاية الانتقال الديمقراطي وهي الأولى من نوعها بعد إقرار دستور تونس من قبل المجلس الوطني التأسيسي، حيث رسمت الانتخابات التشريعية التونسية تجربة التعددية الحزبية. في حين شهدت هذه الانتخابات ترشح عدّة شخصيات من نظام الرئيس السابق بن علي بعد الحراك مثل الباجي قايد السبسي، عبد الرحيم الزواوي، كمال مرجان، مصطفى كمال النابلي، حمودة بن سلامة ونورالدين حشاد. أمّا الأكبر حزب النهضة لم يقدم مترشحا للرئاسة واكتفى بإعطاء الحرية للمنتخبين له ودعوتهم لاختيار الرئيس المناسب الذي سيقود المسار الديمقراطي. وتوجت الانتخابات التشريعية والرئاسية بفوز حزب نداء تونس الحديث النشأة والمبني على أربعة روافد: الدستوريين، النقابيين، اليساريين والمستقلين وتحصله على أغلبية المقاعد 86 من مجموع 217 مقعد في الانتخابات التشريعية وفوز قايد السبسي برئاسة الجمهورية التونسية حيث كانت نسبة التصويت عليه 68.55% يليه حزب النهضة المتحصل على 69 مقعد في نتائج الانتخابات التشريعية وحصوله على نسبة 33.43% في الانتخابات الرئاسية. بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع 60.11% من إجمالي الناخبين الذي يحقّ لهم الانتخاب.

وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس بفوز الباجي القايد السبسي وبهذا انتهت الفترة الانتقالية، وبذلك يكون السبسي البالغ من العمر 80 عام الرئيس السادس في تاريخ تونس الحديث والرابع بعد ثورة 2011 الذي فاز بنسبة 55.68 % وبالتالي فإنّ تونس شهدت أربع رؤساء بعد بن علي².

¹ نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص. 181.

² طويل، بن عمارة، مرجع سابق، ص ص. 65-66.



ثانيا: موقف الإتحاد الأوروبي من الثورة:

انتظر الاتحاد الأوروبي حتى 10 كانون الثاني/يناير ليعبر عن رأيه في أحداث الثورة التونسية عن طريق مايا كوسيانشيك الناطقة الرسمية باسم "كاثرين آشتون" وزيرة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، مركزة على قضية المعتقلين، وعلى ضرورة احترام الحقوق المدنية الأساسية للتونسيين وجاء في البيان "ندعو إلى ضبط النفس في استخدام القوة وإلى احترام الحريات الأساسية، وندعو على وجه الخصوص إلى الإفراج الفوري عن المدّونين والصحفيين والمحامين وغيرهم من المعتقلين الذين كانوا يتظاهرون سلميا في تونس، جاءت هذه الدعوة متأخرة بعد مقتل أكثر من عشرين متظاهرا على يد قوات الأمن، ثم أنّ الإتحاد الأوروبي الصمت حتى فرار بن علي من تونس، وفي 16 يناير دعا الاتحاد الأوروبي إلى حلول ديمقراطية دائمة في تونس، كما دعا إلى الهدوء، وقالت المسؤولة عن السياسة الخارجية "كاثرين آشتون" والمفوض الأوروبي لتوسيع الاتحاد "ستيفان فولي": "نود أن نعرب عن دعمنا للشعب التونسي وعن اعترافنا بتطلعاته الديمقراطية التي يجب تحقيقها بالطرق السلمية"¹.

فقد جاء دعم الاتحاد الأوروبي لمطالب الشعب التونسي بعد فرار "زين العابدين بن علي" وهذا ما يظهر ارتباك الموقف الأوروبي وانتظار راجعات الكفة إلى الشعب فقد كان متخوفا في ردة فعل النظام في حالة نجاحه في قمع الثورة لذلك اتسم موقفه بالتردد وفضل التمهّل.

فبعد عدّة أسابيع من فرار بن علي بدأ الاتحاد في إظهار بعض مؤشرات الدعم منها زيارة بعثة من كبار مسؤولي هيئة العمل الخارجي الأوروبي إلى تونس في 26 يناير²، وفي 31 يناير 2011 قرر الاتحاد الأوروبي تجميد أصول الرئيس التونسي المخلوع "زين العابدين بن علي" وزوجته، ووافق وزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي على هذه العقوبات، بعد تلقيهم طلبا من الحكومة التونسية، ودخلت حيز التنفيذ في 8 فيفري عندما نشرت الصحيفة الرسمية لاتحاد الأوروبي قائمة بأسماء الشخصيات التونسية، وتصدر القائمة التي تضم 37 شخصية تونسية، الرئيس الهارب "زين العابدين بن علي" وزوجته. وفي 03 فبراير، أقر البرلمان الأوروبي بيانا أعرب من خلاله عن تضامنه مع الشعب التونسي، وتأييده للتحوّلات الديمقراطية في تونس، وأدان البرلمان الأوروبيون العنف ضد المتظاهرين، مطالبين بتحقيق مستقبلي للكشف عن حالات استخدام القوة غير المتكافئ والذي تسبب في سقوط قتلى³.

¹ بشارة، (الثورة التونسية...)، مرجع سابق، ص 334-335.

² هايدي عصمت كارسي، السياسة الدولية والإستراتيجية المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط أعقاب الثورات العربية، مصر، المكتب المغربي للمعارف، ط. 2012، 1، ص 54.

³ بشارة، (الثورة التونسية...)، مرجع سابق، ص 335.



وفي 14 فبراير زارت الممثلة الأعلى "كاثرين آشتون" تونس ووعدت فيها بتقديم معونات إضافية تبلغ 17 مليون يورو من أجل التحول الديمقراطي واعتبرت تونس هذه المبالغ ضئيلة للغاية ما صرح به وزير الصناعة التونسي¹.

- تباينت تصريحات الدول الأعضاء مع الموقف الأوروبي غير أن موقفها العام كانت مفاجئة من الثورات وعدم الرغبة في رؤية أنظمة متواطئة مع الغرب تسقط، أي أنها لم تكن ترغب في سقوط الأنظمة العربية، وفي الوقت نفسه عدم القدرة على الوقوف ضد الشعارات التي ترفعها في إسقاط الاستبداد، لكن الهدف الأساسي لأوروبا كان في اتجاهات متعددة من حماية إسرائيل وأنها بالنسبة إلى مصر وسوريا وإضعاف النفوذ الإيراني بالنسبة إلى البحرين وسورية، ومنع سلوك السلطات الجديدة سياسات متطرفة إسلامية تؤثر في استقرار المجتمعات الأوروبية بالنسبة إلى تونس والمزيد من نهب الثروات والمصالح الاقتصادية².

1. الموقف الفرنسي من الثورة التونسية:

تعتبر فرنسا من أكثر الدول اهتماما بما حدث في تونس لاعتبارات تاريخية ترتبط بالإرث الاستعماري الفرنسي ولاعتبارات القرب والجوار الجغرافي³ فمنذ بداية الاحتجاجات في تونس برز اهتمام كبير برد الفعل الفرنسي حيال هذه الأحداث بحكم العلاقات التاريخية والاقتصادية والسياسية التي تربط البلدين، إلا أن رد الفعل الفرنسي، تميز بالصمت المؤيد للنظام السابق بالرغم من انتهاكات حقوق الإنسان والتي من أهمها الحق في التجمع والتظاهر، وهو موقف لا يتناسب مع مبادئ الدولة الفرنسية الساعية إلى حماية حقوق الإنسان وحياته، إلا أن فرنسا اضطرت إلى تغيير موقفها عند تأكدها بأنه لم يعد يمكن المراهنة على بن علي.

فرنسا التي تعتبر الشريك التجاري الأول لتونس والمتخوفة من المد الإسلامي، أصدرت قبل ساعات من مغادرة بن علي الأراضي التونسية، بيانا رئيسيا رحبت فيه بالإصلاحات التي أعلن بن علي وحثته على مزيد من الانفتاح، وقد بدا البيان الفرنسي وكأنه يعكس قناعة بأن بن علي سيجتاز هذه المرحلة، وأنه مرشح للبقاء لمزيد من الوقت، وتمثل هاجس فرنسا في من سيخلف بن علي⁴ لأنه بنظر فرنسا بن علي يمثل حائط ضد الإسلاميين بالرغم من سلطويته وقمعه. أشادت فرنسا به خاصة في

¹ عصمت كارسي، مرجع سابق، ص. 54.

² نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص. 953.

³ محمد خلفاوي، سياسة تونس الخارجية لقبل الثورة وبعدها 1987-2016، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016/2017، ص. 106.

⁴ مريم حداد، مكانة تونس في الاستراتيجية المغاربية لفرنسا، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، 2011-2012، ص. 67.



المجال الاقتصادي دون الحديث عن حقوق الإنسان بحيث أن تونس تمنح الحقوق للشعب التونسي، وبحيث تعتبر من بين أكثر البلدان تقدماً في المنطقة¹.

ولم تخرج الدبلوماسية الفرنسية بموقفها عن الموقف الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي منذ سنوات الذي أدار ظهره للمنظمات غير الحكومية التي كانت تتدّ بوضعية الحريات وحقوق الإنسان في تونس سواء المنظمات الغربية أو العربية، وتعتبر أزمة الدبلوماسية الفرنسية حيال الأحداث في تونس، تحصيلاً لتعاطي سطحي لهذه الدبلوماسية مع المنظمات غير الحكومية.

وصرّحت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشال أليوماري في 11 جانفي 2011 أي قبل هروب بن علي "نحن على استعداد لنقل خبراتنا العملية، المعترف بها عالمياً، لتمكن تونس من معالجة أوضاع أمنية كهذه". فيما صرّح وزير الثقافة الفرنسية "فريدريك ميران" "Frederique Mitterand" أنه من المبالغة وصف النظام التونسي بالدكتاتورية²، حيث سعت الحكومة الفرنسية لحماية مصالحها التجارية في تونس باحتوائها لـ 1200 شركة فرنسية التي تمثل جوهر الاقتصاد التونسي³، فإن موقف فرنسا اتجاه الثورة التونسية ستبنى عليه مواقف أخرى للتعامل مع تونس وهذا ما حاول الرئيس "نيكولا ساركوزي" أن يتصدى له حينما قال: "إن فرنسا مستعدة لتلبية أي طلب مساعدة على ضمان سير العملية الديمقراطية بطريقة مقبولة للجميع".⁴

يعتبر موقف فرنسا موقفاً متواطئاً تسعى لحماية مصالحها، شأنها شأن الولايات المتحدة الأمريكية تحمي مصالحها الديمقراطية المتعلقة بها في وطنها فقط أما دول الجنوب فلا حديث عنه، فهناك مصالح فرنسية في تونس كانت ترعاها وتلمع صورة بن علي من أجلها وتخص الطرف عما يقوم به، فالموقف الفرنسي جاء متأخراً جداً، فهناك استياء كبير من قبل الشعب الفرنسي الذي كان متلاحماً مع الشعب التونسي والمتفقون التونسيون الموجودون في فرنسا وبقي الرأي العام الفرنسي في حيرة لأن فرنسا بلد يدعو إلى الحرية وبلد الديمقراطية، وفرنسا تتصلت من الموروث الثقافي فهناك العديد من المغربيين: التونسيين، المغاربة والجزائريين درسوا في جامعة السوربون وتخرجوا وتشبعوا بالثقافة والحضارة الفرنسية ولكن مع الأسف فرنسا لم تراع هذا فكان مهما أن تراعي مصالحها الضيقة وأن تدافع عن الرئيس بن بناء على أنه حصن منبع هذا الإرهاب وضد التطرف الإسلامي في تونس، لكن تونس بلد حوار الحضارات لا يوجد فيها إرهاب بقدر وجوده في دول أخرى، لكن هذا ليس سبباً يعطي الحق لفرنسا في تلميع صورة بن علي لارتكاب جرائم فضيعة ضد الشعب التونسي باستخدام البوليس، وفرنسا في تأخر

¹ عصمت كاسي، مرجع سابق، ص ص. 53-56.

² حداد، مرجع سابق، ص. 67.

³ المرجع نفسه، ص. 68.

⁴ ناصر عبد الصمد، دلالات تحول المواقف الغربية من الثورة الفرنسية، برنامج ما وراء الخبر، سياسة واقتصاد، في:



موقفها سقط هناك العديد من القتلى والجرحى وانتهكت حقوق الإنسان، وهذا ما سيؤثر في علاقتها مع تونس لفترة طويلة من الزمن خاصة وأن وزيرة خارجية فرنسا تحاول أن تساعد البوليس في قمع المظاهرات والتدريب على القمع فكيف للشعب التونسي أن ينسى هذا¹.

وأوضحت وزيرة الخارجية الفرنسية أنه لم يكن في بنيتها مساعدة القمع البوليس للتظاهرات الشعبية في تونس وإنما بحسب تفسيرها أمام أعضاء اللجنة المذكورة، لأجل حماية المتظاهرين، وتلقين الأمن التونسي كيفية تصريف هذه التظاهرات من دون خسائر بشرية وإن تصريحاتها أولت بشكل خاطئ² ففرنسا أدركت في آخر الأمر أنها كانت مخطئة في تعويلها على بن علي للحفاظ على الاستقرار في تونس، فتخلت عليه بعد أن بات ذلك هو الحل الوحيد لإنقاذ سعتها ولتظهر بمظهرها الدائم أي الدولة الديمقراطية والحرية ولتتخذ مصالحها في تونس ولأنها كانت ملزمة لأنه وجه إليها العديد من الانتقادات من الرأي العام الفرنسي ومن الصحافة.

فالرأي العام الفرنسي والصحافة الفرنسية أغلبها مناهضة للصمت الفرنسي، ويمكن تشخيص ذلك ممّا ورد في صحيفة الحياة اللندنية اليوم 18 جانفي 2011، والتي من أبرز ما جاء فيها بعض المقولات لصحفيين فرنسيين في صحف فرنسية مختلفة منها:

ما كتبه "ايمانويل" في صحيفة "لومانيتية" حيث قال أن التونسيين لن ينسوا بسهولة موقف القادة الفرنسيين النفعي، الذي لا يمكن لأي حجة أن تبرره بنظر التاريخ" وكتب أن: الصمت المتواطئ مع بن علي لفترة طويلة، وكذلك الصفقات المربحة التي نمت بين الأصدقاء ستترك آثارا، متسائلا كم من الشخصيات السياسية والاقتصادية والصحافية والجامعية وغيرها حلت بالنظام ضيفة على النظام التونسي لتنتي على بن علي.

وكتب "دومينيك كينيو" في صحيفة "لاكروا" أن العلاقات الملتبسة مع أنظمة فاسدة ومتسلطة لبست حكرا على معسكر سياسي معين في فرنسا، لكنها استمرت طويلا، واليوم هذه الدول وشعوبها التي لها مع فرنسا تاريخ طويل من الاضطرابات، تتوق إلى رسم طريقها الخاص بدون أن يملي عليها أحد طريق الديمقراطية الواجب إتباعه.

ولتدارك الوضع في تونس قامت فرنسا بتغيير سفيرها في تونس "بيار مينا" الذي تحمل أخطاء الدبلوماسية الفرنسية في تعاملها مع تونس وتقييم أوضاعه وعينت "تالون" المستشار السابق للرئيس ساركوزي سفيراً جديدا لفرنسا في تونس، والذي يتمتع بالحكمة التي تتناسب مع العهد الجديد الذي بدأ في العلاقات الفرنسية التونسية. وأقر ساركوزي علنا بخطأ فرنسا معترفا بأن بلاده: أساءت تقدير توق الشعب التونسي

¹ عبد الله الكحلاوي، دلالات تحول المواقف الغربية من الثورة التونسية، برنامج ما وراء الخبر، سياسة واقتصاد، في: [www.Aljazeera.net\(24/04/2017 11:15\)](http://www.Aljazeera.net(24/04/2017 11:15))

² حداد، مرجع سابق، ص. 67.



للحرية" وقال أنه كان هناك في تونس يأس وإحساس بالاختناق تقر بأننا لم نقدر حجمها الفعلي" واعتبر أن المعلومات لم تصل إلى فرنسا¹.

أقرت فرنسا بأن أحداث تونس 2011، دفعتها إلى إعادة قراءة استراتيجيتها في تونس، حيث أنها حاليا تقوم على أساس بناء ونسج علاقات مع النخب الجديدة بكل أطيافها وكذلك بالمجتمع² فهي غيرت استراتيجيتها وهذا بوضع علاقات مع النظام والمجتمع وليس النظام فقط كما حدث مع علي بزواله فقدت فرنسا قاعدتها السياسية في تونس.

ومن بين أهم النخب التي يجب أن تبنى معها علاقة ثقة متبادلة هي النخبة الإسلامية التي كانت فرنسا تتخوف منها وتحاربها نظام زين الدين العابدين بن علي إلا أن الانتخابات التي أجريت في تونس في 23 أكتوبر 2011، أسفرت عن حصول حزب النهضة الإسلامي على 90 مقعدا في الجمعية التأسيسية التي كلفت بتعيين الحكومة وإعداد دستور جديد أي أن الواقع أنتج نخبا جديدة وفرض على فرنسا التعامل معها ضمانا لمصالحها، ولذلك قام وزير الخارجية الفرنسي "آلان موبيه"، بدعوة الحركات الإسلامية في العالم العربي إلى الحوار في ندوة حملت اسم "ربيع الثورات العربية" وهذا ما اعتبره "راشد الغنوشي" رئيس حركة النهضة التونسية بالثورة في السياسة الفرنسية وأنها ثمرة لميزان قوى جديدة، أخذ في التشكل، وتوقع أن يكون لها تأثيرها في المجموعة الأوروبية وترجم لسياسة فرنسية جديدة تجاه الإسلام والإسلاميين³.

وصرح رئيس الدبلوماسية الفرنسية "آلان موبيه" أن فرنسا مستعدة للحوار مع الإسلاميين المعتدلين. وبالتالي فإن وجود مصالح متبادلة بين تونس وفرنسا، دفع بالنخب التونسية والسلطة الفرنسية إلى ضرورة خلق مجال توافق، أمثلة المصلحة المشتركة، وإن كان توافقا مشروطا بمدى احترام حقوق الإنسان المكتسبة في تونس خاصة تلك المتعلقة بالمرأة، حيث قررت فرنسا في 27 من ماي 2011، منح مساعدة قدر حجمها بليار يورو، للمساهمة في التحول الديمقراطي في كل من تونس ومصر⁴.

2. مواقف الدول الأوروبية الأخرى من الثورة التونسية:

لم تختلف الدول الأوروبية في نظريتها للنظام التونسي السابق عن الرؤية المشتركة التي تبناها الاتحاد الأوروبي، ولو أنها لم تصل إلى الحد الذي بلغته فرنسا في مديحتها للنظام التونسي، ويمكن إجمال مواقف

¹ المرجع نفسه، ص. 69.

² الثورة التونسية فرضت دبلوماسية جديدة تجاه الشعوب المسلمة الحرية"، في:

<http://www.elaph.com/web/news/204/1/626591.html> (24/04/2017 13:20)

³ فرنسا تنشئ حقبة جديدة في علاقاتها مع حركات الإسلام المعتدل. في:

<http://www.al-fajr/news.net> (12/04/2017 9:30)

⁴ طويل وبن عمار، مرجع سابق، ص ص. 65 - 66.



الدول الأوروبية الأخرى بعد الثورة بأنها التزمت الصمت حتى فرار بن علي، وتوالت بعد انهياره التصريحات في دعم الثورة، فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية في 15 كانون الثاني يناير عقب هروب بن علي: "إنّ تونس تعيش لحظة تاريخية". مشيراً على أن التونسيين عبّروا في الأسابيع الماضية عن تطّعاتهم، وفي يوم 16 من يناير ندد وزير خارجية بريطانيا "وليام هيغ" بأعمال العنف والنهب في تونس معبّراً أن العودة إلى الهدوء ضرورة لا بد منها كما رحّب بجهود السلطات لإجراء انتخابات في أسرع وقت ممكن.

ودعت المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" في 15 يناير تونس إلى "تأسيس الديمقراطية" وعرضت مساعدة برلين لها في هذا الصدد وقالت "ميركل" على هامش اجتماع مغلق لرئاسة حزبها المسيحي الديمقراطي بمدينة ماينز غربي ألمانيا "إنّ هناك الآن فرصة لبداية جديدة في تونس".

أما فيما يخص موقف الخارجية الألمانية، فقد أعربت عن قلقها إزاء تطور الأوضاع في تونس، وجاء في بيانها أن وزير الخارجية الألماني غيد وفيستر فيليه يتابع تطورات الأوضاع في تونس "بقلق بالغ" ولم تختلف إيطاليا في أن اتبعت نفس السلوك ولكن موقفها كان أكثر حساسية نظراً لما توليه لها المنطقة بحكم أنها كانت حساسية نظراً لما توليه لها المنطقة بحكم أنها كانت تستعمرها سابقاً أو تمتلك نفوذاً فيها، أو كانت تدعى أحقيتها بها لها أهمية خاصة في تعاونها الدولي والسياسي والتنموي، وأيضاً في المجال الأمني ودعا وزير خارجيتها "فرانكو فراتيني" المجتمع التونسي بالهدوء وضبط النفس والتحاور للخروج من هذه الأوضاع الصعبة موضحاً أن بلاده ستدعم خيارات الشعب التونسي.

أما فيما يخص الحكومة الإسبانية فلم تعلق رسمياً على الأحداث في تونس قبل سقوط بن علي وبعده، بينهما يلاحظ إشادة الصحف الإسبانية بالثورة التونسية، وعلقت صحيفة "المونسو" الإسبانية بعد خلع بن علي "إنّ تونس أصبحت تنفّس بحرية"¹.

¹ بشارة، (الثورة التونسية المجيدة...)، مرجع سابق، ص 343 - 345.



خلاصة الفصل:

بعد معالجة مختلف العناصر التي جاءت في مضمون هذا الفصل تمّ التوصل إلى الاستنتاجات

التالية:

- عرفت الدولة التونسية في نهاية عام 2010، بداية لعدّة احتجاجات وإعتصامات قام بها الشعب التونسي المضطهد والمستبد من طرف الطبقة الحاكمة التي لجأت إلى استعمال القوة والعنف في القضاء على هذه الاحتجاجات؛
- يعود السبب الرئيسي لقيام الاحتجاجات إلى سوء المعيشة وتفاقم أزمة البطالة، خاصة في صفوف الحاصلين على الشهادات العليا، إضافة إلى انفراد عائلة بن علي بالحكم دون إعطاء أية أهمية لمشاركة الشعب في الحياة السياسية؛
- إضافة إلى كل الأسباب، هناك عدّة قوى محرّكة ومؤيّدّة لهذه الاحتجاجات من أهمها مؤسسات المجتمع المدني، الجيش إضافة إلى أهمّ عنصر وهو فئة الشباب الذي كان المحرك الرئيسي، دون استثناء مشاركة المرأة وشبكات التواصل الاجتماعي التي لها الدور الفعّال في تحريك ومتابعة وإيصال صورة الشوارع التونسية وصوت الشعب التونسي إلى العالم الخارجي؛
- بفضل مواصلة فئات المجتمع للاحتجاجات سقط النظام المستبد الذي حكم الدولة على مرّ 23 عامًا؛
- بفضل قيام الثورة التونسية تمّ القضاء على انفراد الحزب الواحد بالحكم والتي شهد العالم العربي بعدها انهيار الديكتاتوريات والأنظمة القمعية؛
- بعد الثورة التونسية شهدت البلاد عدّة تغييرات أهمّها بداية مرحلة البناء الداخلي للدولة من خلال إنشاء مجلس تأسيسي، تنظيم انتخابات نزيهة في ظلّ التعددية الحزبية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية التونسية؛
- بعد ثورة 14 جانفي قامت تونس ببناء دستور جديد في ظلّ التعددية الحزبية والذي لقي ترحيبًا من الكل؛
- نجاح القايد السبسي بالوصول إلى كرسي الحكم وتقديم نفسه على أنّه الوحيد القادر على التغيير في المجتمع التونسي.
- تعددت المواقف حول الثورة التونسية منها المؤيدة للنظام ومنها المؤيدة للشعب؛
- كانت فرنسا تدعم النظام حتى آخر يوم من حكم "بن علي" وبعد تأكدها من سقوطه سارعت إلى الإعلان عن تأييدها للشعب التونسي؛



الفصل الثالث :

الشراكة الأورو تونسية





تمهيد الفصل:

بعد التطرق لأهم أسباب الثورة التونسية وأهم الإصلاحات السياسية بعد 14 جانفي 2011 ارتأت الدراسة في هذا الفصل إلى الاطلاع على الشراكة الأورو-تونسية خلفياتها والأسباب التي مهّدت للتوقيع عليها، إضافة إلى محاولة تحليل أهم ما جاء فيها ورصد المبادلات التجارية بين الطرفين من خلال إعطاء معطيات وأرقام تبين حجم المبادلات بينهما، كما تمت دراسة نقطة ذات أهمية كبيرة في الموضوع ألا وهي انعكاس وتأثير الثورة التونسية على مسار الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي من كل الجوانب. ومن أجل توضيح أكثر وتفسير أعمق، تم تناول مبحثين في هذا الفصل كالتالي:

- المبحث الأول: الشراكة الأورو-تونسية 1956-1998.
- المبحث الثاني: الشراكة الأورو-تونسية 1998-2016.



المبحث الأول: الشراكة الأورو-تونسية 1956-1998

المطلب الأول: انطلاقة الشراكة الأورو-تونسية:

بعد أن نالت تونس استقلالها من الاستعمار الفرنسي في 20 مارس 1956 قامت بإلغاء التعريف الجمركية بينها وبين فرنسا. ما نتج على أثره انهيار الاقتصاد التونسي بشكل مفاجئ، بسبب هجرة رؤوس الأموال الأجنبية من تونس نحو فرنسا¹، وعليه ونظرا لهذه المتغيرات بادرت المجموعة الأوربية إلى رسم سياسة متوسطة واضحة المعالم منذ توقيع معاهدة روما 1958 المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية هذه المعاهدة التي مثلت الإطار القانوني الذي تحولت من خلاله العلاقات الفرنسية مع تونس خاصة والبلدان المغاربية عادة من علاقات الاستعمار نحو علاقات تعاون وعلى وجه الخصوص في المجالين المالي والتجاري، وفي هذا الإطار طلبت تونس منذ سنة 1963 فتح المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية بهدف التوصل إلى اتفاقات تعاون بينها وبين الدول الستة المكونة للمجموعة الأوربية في تلك الفترة²، فقد كانت فرنسا سنة 1960 تستوعب 32.3% من الصادرات التونسية وتزودها ب 59.9% من وارداتها أي أنها ظلت تستحوذ على النصيب الأوفر من معاملاتها مع الدول الستة للمجموعة الأوربية التي كانت تصل إلى الحدود 67% من صادراتها و 76% من وارداتها، لكن الصادرات التونسية اتجاه فرنسا انخفضت انطلاقا من سنة 1964، في أجواء توتر العلاقات مع تونس، من 52.3% إلى 31.2% من عمل الصادرات التونسية، في حين لم تتخفص الواردات التونسية من فرنسا إلا بنسبة قليلة أي من 44.1%، إلى 39.2% وقد تزامن هذا التدهور مع القرار الفرنسي القاضي بإلغاء العمل بالاتفاق التجاري التونسي الفرنسي لسنة 1959³.

ورغم ذلك حافظت المجموعة الاقتصادية الأوربية على موقع هام ومتقدم ضمن الشركاء التجاريين لتونس حيث استوعب 49% من صادراتها، كما وفّرت 55% من وارداتها، كما تفيد الإحصائيات أن التبعية التجارية لتونس نحو فرنسا انخفضت خلال الفترة 1965 إلى 1969 إذ

¹ خلفاوي، مرجع سابق، ص 42.

² Khader Bichara, *Le Grand Maghreb et L'europe : enjeux et perseppectives*, Paris, pulished, 1992, p13.

³ أحمد بن مصطفى، *العلاقات التونسية، الفرنسية، الأوربية على مفترق طرق التاريخ*، جريدة نواة، ع.04،

<https://nawaat.org/portrait> (29/06/2017 10:45)



قلصت الصادرات الفرنسية من 44.1% إلى 33% ولكن الصادرات التونسية تقلصت أيضا اتجاه الأسواق الفرنسية من 31.2 إلى 26%¹.

ففي سنة 1969 انتهت المفاوضات وتوجهت بالتوقيع على اتفاقية التجارة التفضيلية بين المجموعة الأوربية وتونس، غير أن هذا التعاون الثنائي أظهر محدوديته حيث يرجع ذلك إلى: غياب رؤية استراتيجية واحدة تجاه الحلول والخطط الاقتصادية المناسبة التي يجب إتباعها مع البلدان المغاربية وخاصة تونس، أيضا اكتساء اتفاقيات جيل الستينات بين المجموعة الاقتصادية الأوربية (CEE) والأقطار المغاربية للطابع التجاري والمالي فقط، إضافة إلى الطابع الثنائي لهذه الاتفاقيات، فهي تربط كل دولة مغاربية على حدة والمجموعة الاقتصادية ككتلة واحدة، فعلى إثر هذه الاعتبارات نتج اختلال في معدلات التبادل التجاري، مما يعني الفشل العملي لهذه الاتفاقيات في بناء مشروع تنموي فاعل، وفي محاولة لا يتدارك الوضع، تبنت المجموعة الأوربية CEE في قمة باريس من 19 إلى 22 أكتوبر 1972 استراتيجية جديدة اتجاه جيرانها في جنوب المتوسط التي تمثلت في السياسة المتوسطة الشاملة من 1972-1988². إذ لم تكن محدودية الاتفاقيات الثنائية الدافع الوحيد لبلورة المجموعة الأوربية للسياسة المتوسطة الشاملة PNG.

فقد أدى توسع المجموعة في 1973 شمالا بانضمام عدة دول منها المملكة المتحدة، إيرلندا الجنوبية، الدانمرك، إلى شعور فرنسا التي لها توجهات متوسطة بوجود اختلال في توازن القوة داخل المجموعة لصالح الدول التي تفضل بالتعاون والتكامل مع البلدان الشمالية والشرقية مثل ألمانيا، مما جعل فرنسا تضغط لإعادة تصميم علاقات المجموعة الأوربية مع بلدان مغاربية ومتوسطة عموما، إضافة إلى العامل الزمني بسبب وصول اتفاقيات جيل الستينات مع الأقطار المغاربية لنهايتها في 31 أوت 1974، مما يستدعي وجود حل جديد يضمن استمرارية سير هذه الاتفاقيات والعلاقات.

¹ المرجع نفسه.

² مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص.77.



في 25 أبريل 1976 وقعت تونس والمجموعة الأوروبية على اتفاق تعاون شامل أي تعاون اقتصادي مالي، تقني واجتماعي¹ والتي بدأت المفاوضات فيها في 1971 دامت 4 سنوات² وفيما يتعلق بالتعاون المالي والتقني بين أطراف السياسة المتوسطة الشاملة، فقد تم منذ سنة 1978 أبرام عدة بروتوكولات مالية يتم بمقتضاها حصول تونس على أغلفة مالية يهدف تمويل مشاريع الاستثمار والنمو، عموما تتخذ هذه المساعدات المالية الأوروبية ثلاثة أشكال، فهي تقدم إما على شكل قروض مقدمة مباشرة من البنك الأوروبي للاستثمار BEI، أو على شكل منح مالية مشروطة مقدمة من ميزانيات دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE أو على شكل هبات مقدمة من ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية³ والجدول التالي يوضح البروتوكولات المالية التي تربط تونس بالمجموعة CEE.

الجدول رقم (03): البروتوكولات المالية بين تونس و CEE

الوحدة: (مليون إيكو)

المجموعة	مساعدات ميزانية CEE	قروض DEI	التاريخ	لدولة
95	54	41	البروتوكول-1- 1981-1978	تونس
139	61	78	البروتوكول-2- 1986-1982	
224	93	131	البروتوكول-3- 1991-1987	

المصدر:

Bichara Khader, **Le partenariat Euro-Méditerranéen après la conférence de Barcelone**, Paris, l'harmattan , 1997.p20

ومن الجدول يتبين أن المساعدات التي قدمتها المجموعة الأوروبية على شكل قروض مشروطة من البنك الأوروبي كانت أعلى من المساعدات المقدمة من طرف ميزانية المجموعة الأوروبية، فهذا دليل على أن الطرف الأوروبي يستهدف التحكم في القرارات السياسية والاقتصادية التونسية، واستمرار

¹ "Commission of the European communities, General directorate for information, EEC-Tunisia.

Cooperation Agreement", February 1982, de 37, p.1. sur le site:

<http://www.aei.pitt.edu/7753/1/7753.pdf>

² عمر بعزوز، "محاضرة في مقياس مبادرات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط"، الاثنين، (2016/11/12)، (13:00).

³ Khader, Op, cit.15.



فرض سياسة التدخل في شؤونها العامة، أيضا توسيع دائرة الديون من خلال استعمال هذا الدعم كأداة للتحكم والسيطرة¹.

وفي جانفي 1984 حدثت انتفاضة الخبز التي انطلقت من الجنوب التونسي إلى وسطه وإلى العاصمة ومدينة صفاقس التي كانت تستهدف الإطاحة بالنظام ما جعل من الحكومة التونسية و النظام يتراجع عن كل سياساته الاقتصادية التي فرضتها، وقامت بتخفيض والتراجع عن الزيادة والأسعار المفروضة على المواد الغذائية والخبز² ولقد عان الاقتصاد التونسي بداية الثمانينات من مشاكل واختلالات عدّة نتيجة الانخفاض في صادرات الوقود ومشاكل الجفاف الذي أضر بالمنتجات الزراعية مما أدى بتونس إلى الاستدانة الخارجية، وفي الإطار لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي وبالتالي وقعت اتفاقية سنة 1986 لمدة 18 شهر³ وفي سنوات 1986 و 1987 شرعت تونس في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي بتوصيات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي يستند إلى العلاقات الايجابية بين الانفتاح على الخارج والنمو الاقتصادي وبالتالي اعتبار التصدير كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، فالتجهت الإصلاحات الاقتصادية نحو تحقيق التوازنات المالية من خلال السيطرة على الطلب الداخلي، والعمل على تشجيع القطاعات الموجهة نحو التصدير خاصة القطاع الزراعي قصد تقليص عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، واعتماد إصلاحات هيكلية ترمي إلى إعطاء امتيازات للمؤسسات العمومية⁴.

وقد حققت هذه الإصلاحات بعض التغيير في ملامح الاقتصاد المتمثلة في ارتفاع ملحوظ في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الذي تم تسجيله في عام 1987 ب 6.7% مقارنة بنسبة 1986⁵، لكن رغم ما حققته هذه الإصلاحات إلا أنها غير كافية لإنعاش الاقتصاد التونسي فلجأت إلى التوقيع على اتفاقية في 1988 لمدة 3 سنوات مع صندوق النقد الدولي وكانت من بين أهداف

¹ سعيد سائل، التعاون الأوربي-المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007-2011)، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص. 66.

² حمزة عليان، "ثورات الخبز الحقيقية في العالم العربي"، جريدة القبس، ع. 15453،

www.archive.alqabas.com (17/07/2017 13:3)

³ زكري، مرجع سابق، ص. 28.

⁴ جنات بن عبد الله، اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعقدة بين تونس والاتحاد الأوربي وشروط استفادة الاقتصاد التونسي منها، المؤسسة العربية والإفريقية للدراسات الاستراتيجية.

www.averttoesafras.com/website/3p:1842 (17/07/2017 14 :30)

⁵ خلفاوي، مرجع سابق، ص. 42.



البرنامج الجديد، التعجيل بعملية تحرير التجارة وفتح الحدود وتخفيض العملة وإعطاء الأولوية للصادرات وبدأت تظهر الآثار الايجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بعد انتهاء مدة الاتفاقية.¹

وفي الفترة الممتدة بين 1988-1990 قامت المجموعة الاقتصادية الأوربية CEE قامت المجموعة الاقتصادية الأوربية CEE بإقرار السياسة المتوسطة المتجددة PMH متأثرة بمجموعة من المستجدات الإقليمية والدولية التي فرضت على المجموعة الأوربية ومحاولة إعادة رسم سياستها التعاونية مع دول المتوسط الثلاث، ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

فشل السياسة المتوسطة الشاملة في تحقيق أهدافها التنموية في مساعدة دول جنوب المتوسط على النمو لاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا والبلدان المتوسطية الثلاثة، ما يعرض الأمن الأوربي للخطر خاصة بفعل المعطى الجيوسياسي الذي يجعل أوروبا جارا قريبا للمتوسط الجنوبي زيادة على هذا تلك الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة منذ بداية التسعينات مثل حرب الخليج الثانية 1990-1991.

ما أجبر المجموعة الاقتصادية الأوربية على مراجعة سياستها اتجاه المتوسط حيث تقوم هذه السياسة على مرافقة البنك الأوربي للاستثمار والبنك العالمي لعملية تمويل وإنجاز المشاريع في البلدان الجنوبية للمتوسط ومراقبتها، علاوة على ذلك مبادرة المجموعة الأوربية CEE لفتح أسواقها بشكل كبير أمام السلع الزراعية والصناعية لدول جنوب المتوسط الثلاث: الجزائر، المغرب، تونس، إضافة إلى تنويع هذه السلع والمنتجات التي تحض بالأفضلية التصديرية لأوروبا، إلى جانب التعاون الأورو-متوسطي في إطار المجموعة الاقتصادية CEE، في إطار السياسة المتوسطة للمجموعة، هناك عدة سياسات وأشكال للتعاون مع دول المتوسط الثلاث عامة وتونس خاصة، خارج إطار المجموعة الأوربية والاتحاد الأوربي بعد معاهدة ماستريخت 1992 المنشئة له، من أهم هذه المبادرات هو حوار 5+5² حيث تعود فكرة اجتماع غرب المتوسط إلى الثمانينات أي 1983، باقتراح من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خلال زيارته للرباط من أجل إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط³ ليضم المشروع عشرة دول أطراف منها الخمس دول المغاربية

¹ فتح الله ولعلوا، المشروع المغربي والشراكة الأورو-متوسطية، الدار البيضاء، دار طوبقال للنشر، ط.1، 1997، ص 91.

² سائل، مرجع سابق، ص.68.

³ جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010/2011، ص.92.



وليبيا، أما الخمس دول الأوربية هي: إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا ومالطا، التي تمثل الضفة الشمالية لغرب المتوسط¹ إلا أن بعض الدول المغاربية عارضت هذه المبادرة وذلك لاستبعادها ما بعض البلدان مثل: مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع الغربي الإسرائيلي. لكن سرعان ما أعيد إحيائها لتتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990 الذي شاركت فيه دول غرب المتوسط إضافة إلى مالطا كعضو مراقب، منه تم تبني فكرة غرب المتوسط "كإطار للتعاون" ثم عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر أكتوبر 1991، وقد كان من المفروض عقد اجتماع على المستوى القمة سنة 1992 بتونس، غير أن هذا الحوار فشل وتعطل بسبب العقوبات المفروضة على ليبيا في جانفي 1992 عقب أزمة لوكزي بين الدول الغربية وليبيا².

ومن أهم الأهداف التي جاء بها الحوار محاولة إيجاد حل للمشاكل التي تواجه المنطقة بصفة جماعية، أيضا إقامة منطقة أمن واستقرار لحفظ أمن الدول الأعضاء والعمل على دعم استقرارها، كما أنها فتحت المبادرة المجال لإقامة علاقات متعددة المجالات والعمل على تعميق محاور التعاون، كما تم التأكيد على أهمية الاقتصاد في تنمية الفضاء المتوسطي من خلال إضفاء الطابع الشمولي على كافة أشكال التعاون الاقتصادي، زيادة على هذا أعطى الحوار أهمية للشق الاجتماعي حيث عمل على دراسة ظاهرة الهجرة وأسبابها، إضافة إلى إعطاء أولوية للتبادل التجاري والموارد البشرية والطبيعية.

ومنه فقد تم الاتفاق على تقوية العلاقات بين دول غرب المتوسط من خلال تبادل الآراء والتشاور بين السياسات وبرامج التعاون، أيضا تم الاتفاق على رفع وتيرة التنمية الاقتصادية، وأخيرا إقامة برامج ومشاريع خاصة بمنطقة غرب المتوسط لتحقيق أكبر قدر ممكن من النجاح³، غير أن الأزمات التي حدثت مثل حرب الخليج الثانية وتصاعد الخلافات الجزائرية المغربية حول قضية الصحراء الغربية أدت إلى تجميد وتعطيل هذا الحوار⁴ على امتداد عشرية كاملة (1991-2001)⁵

¹ رتيبة برد، الحوار الأورو-متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008 / 2009، ص 15.

² حمزاوي، مرجع سابق، ص 92.

³ فاطمة عابدي، العلاقات الأورو-مغاربية بين الشراكة والتبعية، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 / 2016، ص ص 40-41.

⁴ بخوش، مرجع سابق، ص 93.

⁵ حمزاوي، مرجع سابق، ص 92.



بعد تعطيل مسيرة الحوار الأورو-متوسطي خلال المبادرات السابقة و بعد تطور الجماعة الأوربية وتحولها إلى الإتحاد الأوربي وفق نصوص اتفاقية ماستريخت¹ وتطور العلاقات الاقتصادية بفعل العولمة، وما نتج عنها من زيادة الارتباط بين الفواعل السياسية، و استفحال هذه الظواهر أوجب على الدول الأوربية البحث عن مخرج للحد من هذه الأخطار التي تهدد وحدة و استقرار أوربا، وبما أن مصدر هذه الظواهر هو دول الضفة الجنوبية للمتوسط سارعت الدول الأوربية إلى المطالبة بتكثيف الجهود ومضاعفتها للوقوف في وجهها ومحاولة إيجاد الحل لها² هذه كلها هي التي مهدت لظهور مؤتمر برشلونة الذي جاء كنقطة نوعية في العلاقات مع بلدان المتوسط بين الدول المكونة للإتحاد الأوربي، ودول من جنوب حوض المتوسط، تستجيب للتحديات الأمنية، وتدفع بالعلاقات المتوسطية إلى آفاق جديدة من الشراكة، التعاون، الأمن المتبادل، الرفاه المشترك والاستقرار الإقليمي³ وحيث يعتبر إعلان برشلونة الذي انعقد يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 الوثيقة الأساسية التي تشكل إطار الشراكة الأورو-متوسطية الذي تم فيه تسطير أهداف التعاون الأورو-متوسطي التي يمكن حصرها فيما يلي:

أ. الأهداف الاقتصادية والمالية: حيث أكد بيان برشلونة على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة، القيام بتسريع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم، أيضا بتحسين ظروف المعيشة للسكان ورفع مستوى التشغيل، زيادة على ذلك العمل على تقليل الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورو-متوسطية، وأخيرا تكثيف الجهود من أجل تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين في المنطقة الأورو-متوسطية⁴؛

ب. الأهداف السياسية والأمنية: فهي متمثلة في محاولة جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي وتدشين وإقامة نظم سياسية ليبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، ومنه المساهمة في خلق بيئة ملائمة لازدهار النشاط الاقتصادي وتحفيز المبادرات الفردية في إطار التحول نحو القطاع الخاص، من هنا تمّ التعهد بين الأطراف المشاركة على العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان، تنمية دولة القانون والديمقراطية والاعتراف بحق الدول في اختيار النظام السياسي،

¹ سايل، مرجع سابق، ص.70.

² عابدي، مرجع سابق، ص.27.

³ حمزاوي، مرجع سابق، ص.103.

⁴ موارد خليفة، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2005/2006. ص ص.233-234.



الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، القضائي الخاص بها مع العمل على احترام التنوع والتعددية داخل المجتمعات في الدول الأطراف ومكافحة كل مظاهر التعصب.

هناك أيضا احترام الحقوق بين الشعوب وحقوقهم في تقرير المصير، تسوية النزاعات القائمة بين الشركاء بالوسائل السلمية، إضافة إلى ذلك تحسين التعاون من أجل مكافحة الإرهاب والتصدي له، وأخيرا العمل على تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف من خلال منع والحد من انتشار الأسلحة¹.

أما في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية فقد كانت أهدافه تنحصر: في التأكيد على أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هو مبدآن أساسيان وضروريان لتقارب الشعوب، كما شددوا على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء ما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة، أيضا أكدوا على ضرورة وأهمية قطاع الصحة في التنمية المستدامة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأوضاع الصحية والمعيشية علاوة على ذلك فإن الأطراف المشاركة يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب أن يواكب التنمية الاقتصادية والدور الفعال للمجتمع المدني في تنمية وتعميق الشراكة، زيادة على هذا فهم يشجعون الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية، كما تم الاتفاق على تكثيف الجهود والتعاون فيما بين الأطراف من أجل التخفيف من مشاكل الهجرة بواسطة برامج التأهيل المهني وبرامج تساعد في خلق فرص العمل وغيرها ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والفساد².

وبالتالي فقد مثل إعلان برشلونة منعرجا حاسما في العلاقات الأورو-متوسطية، حيث تم التحول من علاقات تعاون إلى علاقات شراكة الذي يفترض أن تتم في إطار تعاقدية وفق آليات التفاوض وذلك بالاعتماد على آليات وهما: إنشاء منطقة تبادل حر ZEL التي تعني إلغاء التعريفات الجمركية والخصوصية وذلك بحلول سنة 2010، وأداة مالية تتمثل في برنامج MEDA الذي هو عبارة عن مساعدات مالية وقروض البنك الأوربي للاستثمار³.

¹ عبد الجليل هويدي، انعكاسات الشراكة الأورو-متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص. 42.

² محمد فرج أنور، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة نموذجا"، مجلة دراسات دولية، ع. 39، ص. 88-89.

³ حداد، مرجع سابق، ص. 53.



حيث كانت الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999 هي المدة الزمنية التي جاء فيها برنامج مبدأ الأول MEDA1 الذي تقرر فيه إدراج مبلغ 3.06 مليار يورو كدعم مالي للشراكة، غير أنه لم تصرف منه فعليا سوى حوالي 29% من المبلغ الكلي حيث حصلت على المبلغ 168 مليون يورو¹ المستفيد الأول من هذا البرنامج² فهي لا تساهم في وضع قواعد منها، كما أن الشراكة تجاوزت المجال الاقتصادي إلى السياسة والأمن والثقافة والاجتماع، ولقد تمثلت آلية تجسيد هذه الشراكة في الاتفاقيات الانفرادية بين الاتحاد الأوربي وباقي الدول المتوسطية، حيث كانت تونس أول دولة عربية متوسطية تبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي حيث دامت المفاوضات الأورو-تونسية أربع سنوات بداية من 1992 إلى جوان 1995 وانتهت المفاوضات بالتوقيع على الاتفاقية في 17 جويلية 1995 ودخلت حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 ويرجع ذلك إلى:

- أ. التبعية العضوية للتجارة الخارجية التونسية للاتحاد الأوربي خاصة فرنسا؛
- ب. سعي تونس لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال إدخال إصلاحات اقتصادية ومصرفية وتفكيك الحدود الجمركية؛
- ت. الاستفادة من القروض التفصيلية التي تقدمها المؤسسات الأوربية³.

المطلب الثاني: مضمون عقد اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية:

يتضمن عقد الشراكة 96 مادة تتعرض إلى مختلف أوجه العلاقات والقضايا ذات الاهتمام الثنائي والمشارك، وهي مقسمة إلى ثمانية أبواب، بالإضافة إلى عشر بيانات مشتركة وخمس بروتوكولات وسبع ملاحق مكملة لعقد الشراكة واحتوت الأبواب الثمانية للاتفاقية على ما يلي:

الباب الأول: الحوار السياسي يتضمن (المواد 1، 2، 3، 4، 5)³ حيث يتعرض الحوار السياسي إلى:

المادة الأولى والثانية: تضمنتا تحديدا وإبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية وأهم ما جاء فيها التالي:

أ. توطيد العلاقات الثنائية في كل المجالات عن طريق وضع إطار ملائم لإقامة حوار سياسي أوربي تونسي؛

¹ سايل، مرجع سابق، ص. 79.

² حداد، المرجع السابق، ص. 53.

³ بود بودة، مرجع سابق، ص. 223.



ب. تهيئة الظروف الملائمة لتميرير التجارة والتدريب في مجالات السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛

ت. توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي ودعم التجارة مع الجماعة الأوربية (CEE) وذلك من خلال الحوار والتعاون حتى يمكن تحقيق التنمية؛

ث. دعم التجارة والتعاون بين تونس والدول المغاربية من أجل تشجيع الاندماج بين هذه الأخيرة؛

ج. دعم التعاون في المجالات الاقتصادية، الثقافية، المالية والاجتماعية¹.

المادة 3:

1- يقام حوار منتظم بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات تضامن مستمرة بين الشريكين لتساهم في ازدهار المنطقة واستقرارها، وتتهيئ مناخا من التفاهم والتسامح بين الثقافات.

2- الأهداف الأساسية من الحوار والتعاون السياسي هي:

أ. تشجيع التفاهم المتبادل والتشاور المنتظم حول القضايا الدولية ذات المصلحة المشتركة عن طريق تيسير التقارب بين الأطراف المشاركة؛

ب. تمكين كل طرف من الأخذ بعين الاعتبار مصالح ومواقف الطرف الآخر؛

ت. العمل على دعم الأمن والاستقرار في منطقة حوض المتوسط، خاصة الدول المغاربية؛

ث. توفير إمكانية القيام بمبادرات مشتركة.

المادة 4: يتطرق الحوار إلى كل المشروعات ذات الأهمية المشتركة للطرفين، وبالتحديد الظروف الكفيلة لضمان السلام والأمن والتنمية الإقليمية، مع دعم الجهود للتعاون خاصة بين دول المغرب العربي.

المادة 5: يقام الحوار السياسي بشكل منتظم وكلما تطلب الأمر خاصة:

أ. على مستوى الوزراء، وفي إطار مجلس الشراكة بوجه خاص

ب. على مستوى المسؤولين الإداريين الممثلين لتونس من ناحية ورئاسة المجلس واللجنة من ناحية أخرى.

ت. عن طريق الاستغلال الأمثل للقنوات الدبلوماسية، خاصة المذكرات الاستطلاعية الدورية والمشاورات خلال الاجتماعية الدولية، الاتصالات بين الممثلين الدبلوماسيين.

¹ نصير خلفه، اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على مسارات الديمقراطية في النظم السياسية المغاربية: تونس، المغرب، الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2012، ص.68.



ث. وضع أية وسيلة تساهم في تعميق الحوار وجعله أكثر فعالية¹.

الباب الثاني: يتضمن المواد 6-14 المواد من 15-18 للمنتجات الزراعية والصيد): حرية تداول السلع وتنص المادة (6): تنشئ المجموعة الأوروبية وتونس منطقة تجارة حرة وذلك لمرحلة انتقالية تبلغ 12 عاما على الأقصى بدءا من دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ.

وطبقا لأحكام اتفاقية الجات (GATT) لعام 1994، والاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بتجارة السلع والملحقة بالاتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية. ويسير مشروع منظمة التجارة الحرة بين أوريا وتونس وفقا للقواعد العالمية للتجارة الحرة الموقعة في معاهدة 15 أبريل 1994 المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية والتي وقعت عليها 120 دولة من بينها دول ماستريخت وتونس، ويمكن اعتبار هذا المشروع جزءا صغيرا من الحيز العالمي للتجارة.

وفي إطار الشراكة الثنائية اتفقت تونس والمجموعة الأوروبية على التزام كل منهما بمتطلبات النظام التجاري العالمي الجديد في موعد أقصاه 12 عاما، وتنتمي المرحلة الانتقالية المحددة بحلول 13 ديسمبر 2008².

المادة 16:

تنص المادة على أن المجموعة وتونس تشترعان بشكل تدريجي في تحرير التجارة المتبادلة في المنتجات الزراعية والسمكية. أما فيما يخص نظام تصدير المنتجات الزراعية التونسية لأوروبا يحدد البروتوكول الأول النقاط التالية:

أ. التخفيضات المسموح بها على التعريفات الجمركية؛

ب. التخفيضات على التعريفات الجمركية فيما يزيد عن الحصص التعريفية المعمول بها أو المحتملة؛

ت. الحصص التعريفية المتفق عليها إن وجدت؛

ث. الكميات المرجعية؛

ج. الأحكام الخاصة.

في نظام تصدير منتجات زراعية أوروبية لتونس فتحدد البروتوكولات الثلاثة:

التعريفات الجمركية القصوى، حصص تعريفية تفضيلية الأحكام الخاصة، ومن جهة أخرى، فإن التعريفات الجمركية المفروضة على هذه المنتجات إما أن تزال بالكامل أو تخفض بنسبة تتراوح ما

¹ توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بيروت، دار لبنان للنشر والتوزيع، ط.1، 2004، ص.168.

² المرجع نفسه، ص.171.



بين 20 و 80% حسب نوع المنتج، والأغلبية الكبرى من الصادرات التونسية تستفيد من الإزالة الكاملة أي 100% إلا أنها في بعض الحالات تكون مقصورة على المنتجات التي تحدد لها الحصص، كالنبيذ والبرتقال الطازج، البطاطس والطماطم المركزة¹. وتواجه تونس مشكلة عويصة، هي تصدير زيت الزيتون وحلول هذا الموضوع ينص البروتوكول الثاني في مادته الثالثة على ما يلي:

1. في الفترة ما بين أول جانفي 1995 و 31 ديسمبر 1999 سيتم فرض رسم جمركي يبلغ 7.81 إيكو لكل 110 كيلو على استيراد المجموعة لزيت الزيتون غير المكرر وذلك على كل موسم: وفي حدود 46000 طن في المحصول السنوي، يتم استيرادها كليا من تونس ويتم نقلها مباشرة من تونس إلى المجموعة؛
2. إذا ما أوشك زيت الزيتون المستورد بموجب هذه الأحكام أن يخل بتوازن سوق الاتحاد الأوربي، خاصة نتيجة للالتزامات الاتحاد في إطار منظمة التجارة الدولية اتجاه هذا المنتج، يمكن للاتحاد الأوربي أي يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح هذه الوضع؛
3. سوف يعاد النظر من الطرفان خلال الفصل الثاني من عام 1999 من أجل تحديد النظام الجديد النافذ اعتبارا من أول جانفي 2000 ويحدد البروتوكول الثالث الملحق بالاتفاقية النظام التجاري لمسألة إنفاذ المنتجات الزراعية الأوربية إلى السوق التونسية، وهو نظام يركز على حصص تعريفية تفضيلية، تسمح بها تونس، وهي تختلف باختلاف المنتجات. وتخضع هذه الحصص لتعريفات جمركية قصوى تتراوح ما بين 15 و 13% بمستوى 27% المنتجات الزراعية المذكورة في هذا البروتوكول هي عبارة عن سلع استهلاكية غذائية أساسية مثل: الحبوب، حيث أن تونس تواجه نقصا حادا ومزمنا من هذه المحاصيل، خاصة في أعوام الجفاف².

المادة 19: تنص على:

- أ. لا يجوز إدخال أي تحديدات كمية جديدة على الاستيراد أو اتخاذ أية إجراءات لها أثر مماثل في التجارة بين تونس والمجموعة الأوربية.
- ب. سوف يتم إزالة التحديدات الكمية والإجراءات التي لها أثر مماثل والتي يمكن تطبيقها على الاستيراد في التجارة بين تونس والمجموعة، وذلك منذ تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

¹ المكان نفسه.

² المرجع نفسه، ص. 178.



ت. لا يجوز للمجموعة أو لتونس أن تطبق أية ضرائب على الصادرات فيما بينها، ولا إدخال تحديدات كمية أو تطبيق أية إجراءات لها أثر مماثل.

المادة 21:

المنتجات التونسية لن تتمتع عند استيرادها من قبل المجموعة بنظام أفضل من النظام المطبق فيما بين الدول الأعضاء.

المادة 22:

يلتزم الطرفان بتجنب أي إجراءات أو ممارسات مالية داخلية تسفر بشكل مباشر أو غير مباشر عن التمييز بين منتجات أحد الأطراف والمنتجات المشابهة الآتية من الطرف الآخر¹

الباب الثالث: حق إقامة المشاريع والخدمات تضم المواد (31، 32).

الباب الرابع: يضم المواد (33-35) الخاصة بالمدفوعات ورؤوس الأموال، والمواد (36-41) الخاصة بأحكام اقتصادية أخرى²

- حيث تنص المادة (36) على أن كل أشكال التواطؤ والاتفاقات السرية بين المنشآت، وأي استغلال مفرط من جانب منشأة أو عدة منشآت لمركز قوة، وأي دعم لصالح منشأة أو منتجات معينة في أحد دول المجموعة الأوربية وتونس "يتعارض مع مبدأ أحسن أداة الاتفاقية".

المادة 38:

تتصّ على أن المنشآت الحاصلة على حقوق خاصة أو استثنائية يحرص مجلس الشراكة على ألا يتخذ أي إجراء يخل بالتجارة بين تونس والمجموعة الأوربية في إطار إجراءات تضر مصالح الطرفين، وذلك بدءاً من العام الخامس من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ³

الباب الخامس: حول التعاون الاقتصادي يضم المواد (42-63) تؤكد الاتفاقية في المجال الاقتصادي على أن التعاون الاقتصادي يجسد المصالح المشتركة لكل من دول الاتحاد الأوربي، وعلى أن الهدف من هذا التعاون الاقتصادي يتمثل في مساعدة الاتحاد الأوربي لجهود تونس الخاصة في مجال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة، إن محور التعاون الاقتصادي سيركز أولاً على تلك المجالات أو النشاطات التي تعاني من مشاكل وقيود داخلية أو تعاني من المشاكل الناتجة عن عملية تحرير التجارة أو الاقتصاد التونسي ككل، إلى جانب التركيز على تلك النشاطات التي تقلل من مستوى البطالة.

¹ المرجع نفسه، ص. 171.

² بود بودة، مرجع سابق، ص. 223.

³ المدني، (المغرب العربي...)، مرجع سابق، ص. 180-181.



وقد تم تحديد الأساليب التي ستدعم التعاون الأورو-متوسطي والتي هي:

- مناقشة كل أوجه السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلي من خلال الانخراط في عملية حوار اقتصادي منتظمة بين الطرفين؛
- الاتصال المستمر وتبادل المعلومات؛
- الاستفادة من خدمات الخبراء والتدريب وتبادل النصائح؛
- المشاركة في مشاريع اقتصادية مشتركة؛
- تقديم المساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية.

الباب السادس: يحتوي على المواد (64-74) الخاصة بالتعاون الاجتماعي والثقافي:

حيث تنص الاتفاقية على دعم التعاون في مجالات العمالة التونسية في أوروبا، تخص قضايا الهجرة، الأسرة، والضمان الاجتماعي، الرعاية الصحية، تدني مستوى الدخل، التعليم والثقافة، حيث تتضمن الاتفاقية للعمالة التونسية في أوروبا حقوقها ومزاياها لدى هذه المزايا لا تسرى على العمال التونسيين غير الشرعيين¹ إذ تجدر الإشارة إلى المادتين 64 و68 اللتين تتضمنان الحقوق والحريات الممنوحة للعمال المهاجرين الشرعيين في أوروبا وتونس والتي يوف يستفيد منها العمال المهاجرون التونسيون بالدرجة الأولى نظرا لعددهم الكبير².

الباب السابع: يضم المواد (75-86) الخاصة بالتعاون المالي لدعم الإصلاحات الهيكلية الضرورية للاقتصاد التونسي.

الباب الثامن: يتضمن أحكام مؤسسة عامة وختامية، أما فيما يخص الملاحق للاتفاق فقد شملت مايلي:

- 1- ملحق خاص بالمنتجات الصناعية التونسية، ذات المكون الزراعي.
- 2- ملحق خاص بالمنتجات الصناعية الأوربية، ذات المكون الزراعي.
- 3- ملحق خاص بالمنتجات التي تجري عليها تونس إلغاء التعريفة الجمركية، خلال مدة خمس سنوات طبقا للمادة 11، الفقرة 02 من الاتفاق.
- 4- ملحق خاص بالملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقا للمادة 39 من الاتفاق.

¹ خلفه، مرجع سابق، ص.69.

² المدني، (المغرب العربي...)، مرجع سابق، ص.181.



أما البروتوكولات فقد تمثلت في:

- 1- البروتوكول المتعلق بالنظام المعمول به على واردات الاتحاد الأوربي بين المنتجات الزراعية التي منشأها تونس؛
- 2- البروتوكول المتعلق بواردات الاتحاد الأوربي من منتجات الصيد البحري التي منشأها الاتحاد الأوربي؛
- 3- البروتوكول المتعلق بواردات تونس من المنتجات الزراعية التي منشأها الاتحاد الأوربي؛
- 4- البروتوكول المتعلق بتبادل المعونة بين السلطات الإدارية في الميدان الجمركي.

لقد تم الاتفاق بين الحكومة التونسية والاتحاد الأوربي على تنفيذ أحكام اتفاق الشراكة بكافة جوانبه الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والخدماتية وتيسير تكييفها مع الظروف الجديدة للانفتاح والمنافسة¹.

تعتبر الزراعة من أهم الموارد للاقتصاد التونسي منذ القديم، حيث تمتاز بغرس أشجار الزيتون والتمور فتعتبر تونس المصدر الأول للتمور على المستوى العالمي، وثالث مصدر لزيت الزيتون على مستوى العالم، كما يعتبر قطاع الزراعة في تونس المغطي للحاجات الوطنية الداخلية بنسبة 48% بالنسبة للحبوب، و88% بالنسبة لزيت الزيتون والزيتون. بالإضافة إلى إنتاج الحمضيات والمنتجات البحرية التي تصدر جزءاً كبيراً منها نحو الخارج وخاصة الدول المجاورة.

أما فيما يخص القطاع السياحي تعتبر تونس الوجهة السياحية الأولى بالنسبة للجزائريين والفرنسيين فهي تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا، أما ما تملكه تونس من ثروات طبيعية جعلت منها خامس منتج في العالم للحمض الفسفوري، بالإضافة ما تملكه تونس من صناعة تحويلية فهي تعتمد على صناعة الجلد والنسيج والأحذية والصناعة الغذائية والميكانيكية والكيميائية².

¹ بود بودة، مرجع سابق، ص. 224- 225.

² خلفاوي، مرجع سابق، ص. 43-44.



المبحث الثاني: الشراكة الأورو-تونسية 1998-2016:

المطلب الأول: الشراكة التونسية قبل ثورة 2011:

من أهم الإنجازات التي استطاعت تونس القيام بها خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة منذ 1998 هي:

- تنويع مصادر الدخل الاقتصادي
- اعتماد سياسة تصديرية تقوم على تنويع الصادرات في مختلف المجالات.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة والمحافظة على استمراريته حيث حققت تونس بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ معدلات نمو مستقرة ومرتفعة إذ تراوحت بين 4.7% سنة 2000، و 5.6% سنة 2004 وفق إحصائيات صندوق النقد الدولي، باستثناء سنة 2002 فقد انخفض معدل النمو إلى 1.7%.

- أما فيما يخص مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني فقد انخفضت من 18% سنة 1994 إلى 11.3 سنة 1999، بينما مثل الإنتاج الصناعي نحو 28.8% بعد ارتفاع حصة قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج الوطني من 16.9% سنة 1998 إلى 18.5% سنة 2001، في اجتماعي نتيجة النمو الذي يشهده القطاع، إلا أن التطور الملحوظ الذي شهده قطاع الخدمات أدى إلى ارتفاع مساهمته هذا القطاع في إجمالي الناتج الوطني إلى نحو 59.5%. أما فيما يخص الصادرات التونسية:

الجدول رقم (04): الصادرات التونسية

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النسبة %	79.9	81.8	71.5	66.3	66.9	80.7

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ومن خلال الجدول يلاحظ أن نسبة الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات قد ارتفعت نحو 81.8 سنة 1999 مقارنة إلى ما قبل تنفيذ الاتفاقية لكن هذه النسبة انخفضت 66.3% سنة 2001 لترتفع مرة أخرى إلى 80.7% سنة 2003، ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة نسبة صادرات تونس إلى باقي دول العالم نحو 5% للفترة 1995-2003¹، وقد اتجهت

¹ سفيان أبجري، الشراكة الأورو-مغربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص ص 131-132.



الصادرات الإجمالية كقيمة لترتفع من نحو 5742.2 مليون دولار سنة 1998 إلى نحو 9598.7 مليون دولار سنة 2003.

أما بالنسبة للصادرات من السلع الصناعية من تونس إلى الاتحاد الأوروبي فقد ارتفعت نحو 84% سنة 2003 مقارنة بسنة 1995 التي كانت 80% هذا ما يعكس تحسن الفترة التنافسية السلع الصناعية التونسية نتيجة لاتفاقية الشراكة¹ في مارس 2004.

طرحَت المفوضية الأوروبية مبادرة أسمتها أوروبا الأكثر اتساعا وتغير هذا الاسم ليصبح سياسية "الحوار الأوروبي" تزامنا مع توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل 95 بلدا² وبالتالي فقد تم تبني خطة الحوار مع تونس من طرف الاتحاد الأوروبي في 21 فيفري 2005 وتبنتها فيما بعد تونس في 4 جويلية 2005³، إذ تعتبر سياسة الحوار الأوروبي إحدى أهم المشاريع الممنوحة لمجموعة الدول المحيطة بها والمجاورة لها كما تعنى سياسة الحوار الأوروبي ببلدان حوض المتوسط التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة والتي تملك اتفاقية شراكة ثنائية سارية المفعول.

ولقد ناقش الأطراف الواضحة لهذه السياسة مختلف السلات التي تم التأكيد عليها دائما في مختلف الاجتماعات السابقة، فبالإضافة إلى المحاور السياسية والاقتصادية قاموا بالتأكيد على الجانب الاجتماعي والثقافي كذلك، حيث تم اقتراح والإشارة إلى العديد من القضايا ذات الصلة بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز التفاهم المتبادل والروابط الثقافية من خلال الحوار بين الحضارات⁴ كما تسعى هذه السياسة إلى تمكين جيران الاتحاد الأوروبي بما فيهم الدول المغاربية خاصة تونس من المشاركة في مختلف نشاطات الاتحاد الأوروبي في إطار تعاون سياسي، أممي، اقتصادي وثقافي مدعم وتحدد الأولويات حسب خطة عمل موضوعية بالتشاور مع الدول المشتركة⁵.

وللتذكير فإن سياسة الحوار الأوروبية لا تحل محل عملية برشلونة بل إنما هي سياسة مضافة إليها وهو ما عبرت عنه "بنيتا فيرير فالديز" (مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي) بقولها أن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل محل برشلونة إنما هي محسنة لها. إن المبادلات التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي في المجال الزراعي عرفت نسبة 1.45 مليار دينار من الصادرات

¹ المرجع نفسه، ص. 132.

² أحمد دربان، "مستقبل الشراكة الأورو-مغاربية و السيناريوهات المحتملة"، مجلة الاقتصاد الجديد، ع. 9، سبتمبر 2013 ص ص 281-282.

³ حداد، مرجع سابق، ص 55.

⁴ فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الأورو-مغاربية: من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص ص 48-49.

⁵ حداد، مرجع سابق، ص 54.



و1.62 مليار دينار من الواردات مع الإتحاد الأوروبي، حيث تصدر تونس بالدرجة الأولى الموارد المائية أي حوالي 202.4 مليون دينار، ومادة التمر عرفت مبلغ 130.6 مليون دينار أما بالنسبة لزيت الزيتون فقد وصلت الصادرات التونسية نحو الإتحاد الأوروبي إلى 476.6 مليون دينار ثم إن التحسيس بمسألة القطاع الزراعي أثار المفاوضين في اتفاق التعاون الأورو-تونسي للتأكيد على أهمية مراقبة المبادلات والتفكير في وضع برنامج اجتماع لدراسة بعض الشروط التي تم التفاوض عليها خلال سنة 2000، إذ أنه من المحتمل أن تصل إلى 50000 طن صادرات زيت الزيتون لكنها وصلت إلى 56000 طن في 2005.

في حين كانت قائمة المواد المعفية من الضرائب الجمركية قد توسعت إلى مادة الرمان، التين، ولحم النعام). توقفت المفاوضات في المجال الزراعي بين تونس وأوروبا (2005 من أجل الحديث عن المبادلات التجارية في القطاع الزراعي في إطار سياسة جديدة وهي سياسة الجوار الأوروبي (PEV) حيث بدأت المفاوضات من جوان إلى سبتمبر 2006، لتسمح بوضع العديد من الأهداف في مختلف الميادين، غير أن تونس تسعى إلى بيع مادة زيت الزيتون خاصة والطماطم المصبرة بكميات كبيرة¹، زادت قيمة التجارة الخارجية لتونس خلال الأشهر التسعة الأولى من 2005 إلى 22، 49 مليار دينار مسجلة ارتفاع نسبته 10.5 مقارنة بنفس الفترة في 2004.

كما صرحت الحكومة التونسية إن قيمة الصادرات بلغت 10 مليارات دينار بزيادة 12,4 مقارنة ب 2004 في حين بلغت الواردات 12.5 مليار دينار بارتفاع 9.3 أما فيما يخص صادرات الطاقة فزادت بنسبة 60 في المائة، تلتها الصناعات الميكانيكية والإلكترونية التي وصلت صادراتها إلى نسبة 19 في المائة².

أما المفاوضات حول فتح السوق في مجال الخدمات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية فكانت منتظرة في 2003 إلا أنها لم تبدأ إلا في مارس 2006 في مراكش، وجاءت التعهدات على شكل قائمة إيجابية لتونس حيث أن هذه الأخيرة هي التي تختار مجالات الخدمات التي تحكم عليها أنها قادرة على الدخول في منافسة مع الاتحاد الأوروبي، والقيام بتعديلات هامة التي كانت قد وضعت في عدة مجالات (البنوك، التامين، والاتصالات) منذ عدة سنوات، والقيام بمحاضرة

¹ Bruno collier de salies, "union européen -tunisie (1995-2005): Bilans de l'accord d'association "

l'année du Maghreb, 2005-2006.pp.427-431 .sur le site :

<http://www.annemaghreb.revues.org> (23/07/2017 10:00).

² التجارة الخارجية لتونس تزيد بنسبة 10،58% في تسعة أشهر"، في:

www.Aljazeera.net/news/ebusiness (14/06/2017 11:30)



وطنية في تونس جمعت المسؤولين في 2005، للبلاد لإتمام النشاطات المعرضة لهذه التطورات، وتونس قد دافعت عن مصالحها في إطار سياسة الجوار مع أوروبا الموسعة فاقترحت منذ جوان 2003 الدخول مباشرة في السوق الأوروبية الداخلية والتي تتمحور حول السماح بدخول الخدمات والسلع وحتى الأشخاص تحت احتياط المعيار (التقني والصحي) للاتفاقية وعبر إجراء إجراءات إدارية وجمركية فأما صادرات وواردات المواد الميكانيكية والإلكترونية تتمثل في 24,27 في المائة من الصادرات و 4,07 في المائة من الواردات من الاتحاد الأوروبي¹.

تؤكد التقارير الاقتصادية أن قيمة الصادرات التونسية لدول الاتحاد الأوروبي ارتفعت إلى 5606.7 مليون دينار في 2004 مقابل 5224,1 مليون دينار لعام 1998 بزيادة قيمتها 381.9 مليون دينار بنسبة 7.3 بالمائة.

كما أكدت إحصائيات أعدها مركز النهوض بالصادرات التونسي أن الصادرات إلى إسبانيا ارتفعت بنسبة 65.9 % خلال 2004 فيما زادت الصادرات التونسية إلى البرتغال بنسبة 56.8% وإلى السويد بنسبة 43.9% وإلى لكسمبورغ بنسبة 33.3% وإلى فلندا بنسبة 23.9 %، وإلى إيطاليا بنسبة 13.1 %، وإلى النمسا بنسبة 10.2 %، أما بالنسبة إلى إيرلندا فنسبتها 8,2 %، كما زادت الصادرات التونسية إلى فرنسا بنسبة 4,3% وإلى بلجيكا بنسبة تقدر ب 3,2 %.

كما أثمرت الزيارة الرسمية للرئيس المفوضية الأوروبية لتونس السيد "رومانو بورودي" في 12 جانفي 2005 إلى التوقيع على اتفاقيتي تمويل بقيمة إجمالية قدرت ب 54,5 مليون يورو إي ما يعادل تقريبا 69 مليون دينار، وذلك في إطار برنامج التعاون المالي بين تونس والاتحاد الأوروبي، وتخض هاتان الاتفاقيتان اللتان وقعهما السيد حبيب بن يمي وزير الشؤون الداخلية ورومانو بورودي رئيس المفوضية الأوروبية، وخص مجال التعليم أساسي (ب 40 مليون يورو أي ما يعادل 51 مليون دينار) وفض السدود الجبلية ب (14,5 مليون يورو أي ما يعادل 18 مليون دينار)².

وفي سنة 2006 بلغ إجمالي الدين التونسي 57.8 مليار دينار أي ما يمثل 140.4 % من الناتج الداخلي الخام حيث تمثل نسبة 92% من الدين الخارجي. أمّا إجمال الدين الداخلي (طويل ومتوسط وقصير الأمد) فإنه تجاوز 24 مليار دينار. أي نسبة الديون تعادل 58.5 من الناتج الداخلي الخام. مقابل 57.9 % سنة 1986 ويعود جزء هام من هذا الدين إلى الإدارة العمومية

¹ Collier de sallies, op,cit

² تونس بوابة الشراكة الأوروبية - المغربية " مقال صادر عن وكالة ايلاف، لندن، ع. 5906.



بنسبة 67.5% ثم الشركات العمومية بنسبة 24,4 %، فيما يخص حصة الشركات العمومية بنسبة 24.4% فيما يخص حصة الشركات الخاصة فتقتصر على 8.1 %، من ناحية أخرى يبين تطور هيكله قائم الدين الخارجي حسب طبيعة الدائنين الخواص، حيث خلال العقدين الأخيرين، تدعم مكانة الدائنين الخواص، حيث ارتفعت حصة أسواق رأس مال الدولية من 36 % سنة 1986 إلى 43 % سنة 2006. كما تراجعت في الوقت نفسه حصة مصادر الدين العمومية من قائم الدين الخارجي من 64 % إلى 57 % أيضا يضاف إلى ذلك التقدم الملحوظ لحصة القروض القصيرة الأمد التي ارتفعت من 3.7 % سنة 1986 إلى 8.1 % سنة 2006.

زيادة على ذلك يؤدي تدعيم مكانة الأسواق المالية في إجمالي قائم الدين إلى الزيادة الهامة في حصتها من خدمة الدين من 4.7 % سنة 1997 إلى 31.2 % خلال سنة 2006، فهو من طرف أربعة دائنين وهم يتحكمون فيما يقارب 66 % وهم على التوالي الأسواق المالية بنسبة 30.2 % والدولة الفرنسية بنسبة 13.8 % والبنك الإفريقي للتنمية بنسبة 11.8 %، وأخيرا البنك العالمي بنسبة 10 %. وقد بلغ مجموع القروض متوسطة وطويلة الأمد، التي تحصلت عليها تونس من سنة 1986 إلى 2006 ما قيمته 32.4 مليار دينار، كما بلغ مجموع المبالغ التي سددتها خلال نفس الفترة بعنوان خدمة الدين بقيمته 36.2 مليار دينار.

تمثل الموارد الإحيائية سنة 2006 أكثر من 87 % من الموارد العادية لميزانية الدولة. مقابل 70% سنة 1984. ويتحمل عبء هذه الضرائب على وجه الخصوص الإجراء ومدا خيل الطبقات الشعبية، وذلك من خلال الأداءات المباشرة التي أصبحت تمثل أكثر من 3.4 % من الموارد العادية للدولة مقابل أقل 17 في المائة سنة 1984، كما تضاعفت قيمة موارد الإحيائية بعنوان الأداء المباشر 2.6 مرات لترتفع بذلك من 1109 مليون دينار إلى 3107 مليون دينار، ما بين 1997 و 2006¹.

أما في سنة 2007 طرح الاتحاد الأوروبي مشروعا جديدا جاء من اجل تعميق التعاون بين صنفى المتوسط، حيث تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية "الاتحاد المتوسطي" الذي أصبح فيما بعد "الاتحاد من اجل المتوسط" هي فكرة فرنسية بدأت أول مرة في شكل عبارات في خطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي عندما كان وزيرا للداخلية في 07 فيفري 2006، ثم تحدث عن المشروع في خطابه الذي ألقاه في مدينة طنجة المغربية في 27 أكتوبر 2007 بعد فوزه بالانتخابات

¹ فتحي شامخي، "تونس: المديونية أو التنمية؟"، تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة،

www.tunisieattac.org/drupal.06.20/or/mode/39 (28/06/2017 10 :45)



الرئاسية، وهي المحطة الأخيرة التي كانت بمثابة إعلان بولادة المشروع دون توضيح عن تفاصيله¹ إضافة إلى هذا فإن الاتحاد من أجل المتوسط جاء هو الآخر في ظل نفس الظروف التي مهدت لقيام مسار برشلونة ومبادرة 5+5 وفي ظل معطيات حتمت وجود هذا النوع من العلاقات التي تستوجب إيجاد آليات كفيلة بمعالجة النقائص التي عرفت المبادرات السابقة ومن أهم الأسباب التي مهدت لقيام الاتحاد من أجل المتوسط يمكن حصرها في ما يلي:

- الجمود الذي أصاب مسار برشلونة جعل الدولة الأوروبية خاصة بعد قمة نوفمبر 2005 التي عرفت مقاطعة العديد من الحكومات جنوب البحر الأبيض المتوسط وأظهرت عدم قدرة مسار برشلونة من تحقيق أهدافه المرجوة والتي جاءت من أجلها أيضا أغلب أشكال التعاون التي عرفها المتوسط كان سببها مشكل الأمن حيث يعتبر الأمن أساس في العلاقات الأورو-متوسطية خاصة مع ظهور أنواع أخرى من التهديدات والتي تمس أمن الدول وفي الوقت نفسه لا يمكن مواجهتها والسيطرة عليها بصفة فردية وللتخلص من هذا الوضع سعت فرنسا إلى إعادة بعث العلاقات الأورو-متوسطية وتفعيلها، بإعادة صياغة إطار جديد للتعاون الذي هو الاتحاد من أجل المتوسط².

أما فيما يخص الدول المشاركة والمعنية بالمشروع هي 44 دولة التي هي الدول المتوسطية الشمالية إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، كرواتيا، البوسنة، ألبانيا، مونتينيغرو والدول المتوسطية الجنوبية هي: المغرب، تونس الصحراء الغربية، الجزائر، ليبيا، مصر، السلطة الفلسطينية، لبنان وسوريا. أما الدول الغير المتوسطية موريتانيا الأردن البرتغال إيرلندا إنجلترا الأراضي المنخفضة بلجيكا إستونيا ليتونيا ليتوانيا الدانمرك السويد فنلندا بولونيا جمهورية التشيك بولونيا سلوفاكية النمسا سلوفينيا رومانيا بلغاريا والمجر³ ومن أهم الأهداف التي جاء بها المشروع ما يلي:

- رفع المستوى السياسي للعلاقات الأورو-متوسطية؛
- تعزيز الديمقراطية والتعددية الحزبية؛
- تكثيف الجهود من أجل مكافحة الإرهاب؛
- العمل على إحلال الأمن والاستقرار والتخلص من أسلحة الدمار الشامل خاصة في الشرق الأوسط؛
- إقامة برامج للطاقة الشمسية؛

¹ مصطفى ونوغي، "محاضرة في مقياس التنمية و الاستقرار في المتوسط"، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية. (18/12/2016).

² عابدي، مرجع سابق ص. 48-49.

³ المرجع نفسه، ص 51.



- العمل على مد الطرقات السريعة البرية والبحرية لتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع بين دول الاتحاد ولتحقيق هذه الأهداف وضعت عدة آليات منها؛
- إنشاء بنك متوسطي الاستثمار الذي يقوم بتقديم المساعدات المالية من أجل النهوض باقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية والعمل على تطوير التنمية فيها؛
- الرئاسة الجماعية يشرف عليها، رئيس من الاتحاد الأوروبي وتتم الرئاسة حسب التمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي، ورئيس من أخذ الدول المتوسطية؛
- للجنة الدائمة المشتركة تساهم في التحضير الاجتماعيات الوزارية ومتابعة أشغال المبادرة كما تعمل عالة للتكيف مع الحالات الطارئة والأوضاع التي يمر بها أطراف الاتحاد من أجل المتوسط؛
- الأمانة تعمل على ترقية المشاريع الجديدة والمتابعة والتنسيق والتنظيم للمعلوماتي؛
- الموظفون السلمون يتمحور دورهم في دراسات مسار المبادرة وتقييم أهدافها كما أنها تحضر للاجتماعات الوزارية¹.

وقد لاقى هذا المشروع تأييدا كبيرا من تونس إلا أنّ الحرب على غزّة حالت دون استكمال الاتحاد بسبب المقاطعة العربية لمؤتمراته بهدف الضغط على أوروبا حتى تراجع سياستها اتجاه إسرائيل، وما يلاحظ من كل ما سبق أن فرنسا تسعى إلى جعل منطقة جنوب المتوسط محل اهتمام أوروبا، وقد لاقت تأييدا من خلال موافقة تونس على كل للمبادرات الأوروبية التي تقترحها فرنسا وكذا العمل على تطبيقها، وهذا خلال موافقة تونس على كل المبادرات الأوروبية التي تقترحها فرنسا وكذا العمل على تطبيقها وهذا التأييد هو أهم مرتكز جعل تونس تستفيد من عدة امتيازات كونها حليفا لفرنسا، كما أن تونس كانت دوما السابقة إلى تبني كل المبادرات الفرنسية في المنطقة. إذ أنها دولة تبنت خطة عمل في إطار السياسة الأوروبية للجوار، وهي عضو في حوار 5+5، كما أنها دعمت مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وهذا يرجع إلى الروابط السياسية الهامة بين السلطات التونسية والسلطات الفرنسية².

إن الهدف والغاية الرئيسية لاتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس هو إنشاء منطقة التبادل الحر (ZLE)، الذي يتطلب مجهودا ماليا معقولا، وقد جاء في الفقرة 24 من الفصل 8 من اتفاقية GATT³ تعريف هذه المنطقة على أنها مجموعة مكونة من إقليمين أو أكثر محصورة

¹ المرجع نفسه، ص ص. 53-54.

² حداد، مرجع سابق، ص. 55.

³ Mechichi Hichem, *l'association entre la Tunisie et l'union Européenne, dix ans après*, master, administration publique, école nationale d'administration, 2007, p.15.



بين الأقاليم التي تمتلك الحقوق الجمركية والتي تمتلك أنظمة عمل تجارية مقيدة، على مجموعة من المبادلات التجارية خاصة بعض المواد الأساسية لهذه الأقاليم والمتابعة من طرف منطقة التجارة الحرة.

وبالتالي فإنّ منطقة التبادل الحر ظهرت على أنها فضاء مميز لتنتقل السلع بكل حرية أين قامت الدول المشاركة في هذه المنطقة بوضع اتفاق من أجل التخلص وإبعاد كل العراقيل سواء كانت جمركية أو لا المضافة إلى المبادلات المؤكدة، وقد كان الاتفاق الموقع في 1995 الذي جاء ليحل محل اتفاق التعاون في 1976 واضح في التحقيق والتأكيد في هذا الإطار المميز من خلال عدة قواعد جديدة للتحرير في التجارة، وقد بدأت تونس في جانفي 2008 كأول دولة في الضفة الجنوبية المتوسط في تطبيق اتفاقية التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوربي في المجال الصناعي وبموجب هذا الاتفاق أصبحت المنتجات الصناعية التونسية تحظى بتسهيل للدخول إلى الأسواق الأوربية¹ التي تعد الأهم للصادرات التونسية ولم تعد هذه الاتفاقية بالنفع على قطاع الصادرات الصناعية فقط، بل ساهمت في ارتفاع قيمة الاستثمارات الأوربية وبالتالي خلق فرص عمل كبيرة للتونسيين، فحسب إحصائيات رسمية تونسية بلغت عام 2008 قيمة الاستثمارات الأوربية 2270 مليون دينار، أي نحو 70% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس، كما بلغ عدد الشركات الأوربية في تونس نحو 2500 من إجمالي 2966 مؤسسة².

أما فيما يخص سنة 2009 فقد أظهرت بيانات اقتصادية رسمية حجم الصادرات التونسية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2009 بنسبة 21.3% بالمقارنة مع نفس الفترة من 2008، كما بلغت قيمة الصادرات خلال 2009 ب7.920 مليار دينار أي (5.910 مليار دولار) مقابل 10.057 مليارات دينار أي (7.502 مليارات دولار) سنة 2008، وقد أرجع هذا التقرير أسباب هذا التراجع إلى تقلص صادرات قطاعات المناجم والفوسفات بنسبة 46.6% والطاقة والمحروقات بنسبة 25.3% أما الزراعة والصناعة الغذائية فتقلصت بنسبة 18.3% كما يعود أيضا إلى تراجع الطلب الأوربي على المنتجات التونسية³.

¹ محمد مسيلاني، "اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومنطقة التبادل الحر"، نشر في جريدة الوسط التونسية، www.tuness.com/alwasat/19186. (09/06/2017 11:15)

² شمس العياري، "اتفاقية الشراكة الأوربية- التونسية: حسابات الربح والخسارة"، نشر من طرف أكاديمية (DW)، <http://p.dw.com/p/lucp> (25/07/2017 14:15)

³ "تراجع الصادرات التونسية بنسبة 21%". www.aljazeera.net (25/07/2017 15:30)



أما في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009 فقد تطورت صادرات السلع بمعدل 7.8% وتطورت الواردات بـ 9% وقد ساهم هذا التطور في بلوغ نسبة تغطية في حدود 77.6% وهو تقريبا نفس الهدف المرسوم بالمخطط الثاني عشر للتنمية، إلا أن هذه النتائج تتضمن تطورات متباينة بين سنة وأخرى. لكن شهدت سنة 2009 انخفاضا هاما لحكم المبادلات التجارية على مستوى التوريد والتصدير على التوالي بنسبة 14.4% و 17.6% نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي العالمي خاصة بالبلدان الأوربية.

وبخصوص التوزيع القطاعي للصادرات فقد سجل قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية تطورا بمعدل 14.2% رغم الانخفاض المسجل خلال 2009 مقابل 17.6% حسب أهداف المخطط، وتطورت صادرات الفوسفات والكيماويات بنسبة 11.7% مقابل 8.5% حسب أهداف المخطط باعتبار ارتفاع معدل أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية إلى جانب تطور صادرات النسيج والجلد بنسبة 2.3% مقابل 5.6% حسب أهداف المخطط خلال 2007-2009 كما تطورت صادرات الخدمات بنسبة 8.3% مقابل 9.6% حسب أهداف المخطط.

أما واردات السلع والخدمات فقد سجلت خلال الفترة 2007-2009 تكون كما سيوضح هذا الجدول:

الجدول رقم (05): واردات السلع والخدمات بين 2007-2009

النسبة	المواد
9.0%	مواد السلع
16.8%	مواد التجهيز
9.4%	مواد أولية ونصف مصنعة
0.8%	مواد نفطية
6.4%	مواد غذائية

المصدر: الجمهورية التونسية، مرجع سابق ص 21.

من خلال الجدول فقد عرفت فترة 2007-2009 تراجعا بنسبة 8.7% مقابل 1.02% ويرجع هذا النمو إلى ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة 16.8% مقابل 11.9% حسب أهداف المخطط، كما يرجع أيضا هذا التطور إلى نمو واردات المواد الأولية. والنصف المصنعة بمعدل 94.4%، كما شهدت نفس الفترة نمو، واردات المواد الغذائية بنسبة 6.4% مقارنة بـ 15.1% حسب أهداف



المخطط خاصة بسبب ارتفاع أسعار عدد من المنتجات الغذائية بشكل غير مسبوق، في حين شهدت واردات المحروقات انخفاض بنسبة 0.8% نتيجة الانخفاض الهام المسجل على مستوى الأسعار في سنة 2009 مقارنة بالمستوى القياسي الذي سجلته سنة 2008.

وقد سجلت مؤشرات تنافسية خلال الفترة 2007 و 2009 تطورا إيجابيا في مجملها حتى مكن تونس من الارتقاء بمؤشر اللحاق ببلدان الاتحاد الأوربي ليبلغ 30.1% سنة 2009 مقابل 27.6% سنة 2007، فيما ارتفعت درجة الانفتاح وتطور حصة الصادرات في السوق الأوروبية لتبلغ 0.70% سنة 2009 مقابل 0.68 سنة 2007، كما ارتفعت حصة الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع في الناتج إلى حدود 24.8% سنة 2009 مقابل 22.5 سنة 2007¹.

أخيرا فقد سجلت حجم المبادلات التجارية لتونس مع الخارج حسب ما ذكرته مصادر تونسية رسمية خلال الأشهر العشر الأولى من 2011 ارتفاعا بنسبة 8.8% على مستوى الصادرات و 6.1% على مستوى الواردات، مقارنة بنفس الفترة من 2010.

كما أفاد بيان صادر عن المعهد الوطني التونسي للإحصاء أن قيمة الصادرات وصلت خلال فترة 2010-2011 إلى 20.952 مليون دينار أي نحو 15 مليون دولار فيما بلغت قيمة الواردات 27.887 مليون دينار أي حوالي 20 مليون دولار. وحسب نفس المصدر فإن التطور الذي شهدته حركة الصادرات يعود إلى ارتفاع صادرات تونس من الموارد الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية بنسبة 42.4% كذلك مواد الصناعات الكهربائية بنسبة 25.2% وقطاع النسيج والملابس والجلود بنسبة 7.5% مقابل ذلك سجلت صادرات تونس من الفوسفات ومشتقاته تراجعاً بنسبة 34.8% بسبب حركة الإضرابات التي شهدتها هذا القطاع خلال سنة 2010.

أما بخصوص الواردات فإن ارتفاع حجمها يعود إلى الزيادة التي سجلتها واردات البلاد من المواد الفلاحية والغذائية الأساسية بنسبة 31.3% إضافة إلى واردات الطاقة بنسبة 30.9% والمواد نصف المصنفة بنسبة 8.7%²، هذا ما يوضحه الجدول الموالي للصادرات والواردات لسنة 2010-2011:

¹ الجمهورية التونسية، "وزارة التنمية والتعاون الدولي"، المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014، م. 1، ص ص 19-22.

² نهى يوسف، "ارتفاع حجم التجارة الخارجية لتونس خلال الأشهر العشرة الأولى من 2011"، مقال،

<http://www.medi1.com/article/article/55256> (25/07/2017 18:06)



الجدول رقم (06): الصادرات و الواردات 2010-2011

الصادرات	2010-2011	الواردات	2010-2011
النسيج والملابس والجلود	7.5%	المواد الفلاحية والغذائية	31.3%
الصناعات الغذائية	42.4%	الطاقة	90.9%
الصناعات الكهربائية	25.2%	المواد نصف مصنعة	8.7%
الفوسفات ومشتقاته	34.8%		

المصدر: إعداد الطالبتين من خلال ما توفر من معطيات.

- فمن خلال الجدول يلاحظ أن نسبة الواردات في سنة 2010 إلى 2011 ارتفعت مقارنة بنسبة الصادرات من مختلف المنتجات.

- في حين يبقى زيت الزيتون والتمور ومنتجات البحر والعجائن الغذائية من أهم المواد الغذائية في الفترة 2007-2011، فيما تحتل الحبوب النصيب الأكبر من قيمة الواردات للمواد الغذائية بنسبة 51%، تليها الزيوت النباتية بـ 18% والسكر بـ 11%، كما تمثل واردات البطاطا بنسبة 4% في حين لا تتعدى كل من واردات الحليب ومشتقاته والشاي.

إضافة إلى القهوة بنسبة 3% من القيمة الإجمالية من الواردات في نفس الفترة السابقة أي بين 2007 و 2011¹ ويمثل الجدول التالي نسب الواردات لأهم المنتجات بين سنة 2007-2011

الجدول رقم (07): نسب الواردات لأهم المنتجات بين سنة 2007-2011

المواد	2007-2011
الحبوب	51%
الزيوت النباتية	18%
السكر	11%
البطاطا	4%
الحليب ومشتقاته والقهوة	3%

المصدر: إعداد الطالبتين من خلال ما توفر من معطيات

¹ الجمهورية التونسية، "وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، هيكلية المبادلات التجارية الغذائية"، في:

www.agriculture.tn/index.php/tharef-fillahi/itemlist/category/16-fillaha-fi-tounis (25/07/2017 12:18)



من خلال الجدول يلاحظ أنّ نسبة الواردات لمنتوج الحبوب مرتفعة مقارنة بالمواد الأخرى خاصة الحليب ومشتقاته الذي يعرف نسبة 3%.

أما فيما يخص صادرات الفترة بين 2008-2011

الجدول رقم (08): الصادرات بين 2008-2011

2011-2010	2009	2008	
20.952 مليون دينار	7.920 مليون دينار	10.057 مليون دينار	الصادرات

المصدر: إعداد الطالبتين من خلال ما توفر من معطيات

يلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات أن صادرات في سنة 2008 بلغت 10.057 مليون دينار، وفي سنة 2009 تراجعت إلى 7.920 مليون دينار، أما في سنة 2010-2011 ارتفعت إلى 20.952 مليون دينار.

المطلب الثاني: الشراكة الأورو-تونسية بعد الثورة: 2011-2016

في أعقاب الثورات العربية عام 2011، قام الاتحاد الأوربي بمراجعة سياسته تجاه جنوب المتوسط وقدمها باعتبارها استجابة لمطالب الديمقراطية التي ميزت الثورات وتتضمن إحداث نقلة في كيفية إدراك وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتحاد حيث واجه الاتحاد الأوربي قبل الثورات العربية معضلتين، المعضلة الأولى هي الترويج للديمقراطية كحلّ طويل الأمد للعديد من التهديدات الأمنية من جنوب المتوسط، ومن ناحية أخرى واجه معضلة الحفاظ على الاستقرار السياسي خلال الأنظمة العربية السلطوية الصديقة لسياستها الخارجية المعتدلة، وأمام هذه المعضلة بين الترويج للديمقراطية والحفاظ على الاستقرار واعترف الاتحاد الأوربي أنه أعطى أولوية للحفاظ على الاستقرار من خلال التعاون مع الأنظمة على حساب الترويج للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان¹، ففي الربع الأول من عام 2011 أي من شهر جانفي إلى مارس استطاع ما يقارب 28 ألف مهاجر تونسي من الوصول إلى أوروبا خاصة جزيرة لامبدوزا الإيطالية التي يسكن فيها 5000 إيطالي فقط، وذلك نتيجة لقرب المسافة بين مدينة صفاقس التونسية وجزيرة لامبدوزا الإيطالية (حوالي 160 كيلومتر) فقد اهتمت العديد من القطاعات الإعلامية الأورو-متوسطية والرأي العام بذلك، ولقد أرجعت

¹ عصمت كارس، مرجع سابق، ص.301.



المفوضية الأوروبية سبب معظم المهاجرين إلى أسباب اقتصادية، لكن الهجرة التونسية نحو أوروبا انخفضت في الربع الثاني من عام 2011 إلى 20 ألف، إذ يعود هذا الانخفاض إلى توصل كل من تونس وإيطاليا إلى اتفاق بشأن الهجرة يتضمن عودة المهاجرين وتعاون بين الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى إعلان وزير الداخلية الإيطالي في سبتمبر 2011 أن جزيرة لامبدوزا مناء غير آمن للمهاجرين بعد الأحداث العنيفة التي شهدتها أماكن احتجاز المهاجرين على الجزيرة¹.

وبعد مرور ثورة 2011 تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم انتقال الشعب التونسي نحو المزيد من الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وفي ظل هذا السياق تم انعقاد أول مجلس للشراكة بتاريخ 19 نوفمبر 2011، ومن أبرز قراراته الاتفاق على توسيع الشراكة بمنح تونس ما يسمى بمرتبة الشريك المميز، وفي نوفمبر 2012 تم التوقيع على الاتفاق الإطارى لبرنامج العمل الخماسي المزمع إنجازه لتحقيق وتجسيد هذه الشراكة القائمة على ثلاثة محاور أساسية منها توسيع منطقة التجارة الحرة، التي كانت مقتصرة على السلع الصناعية، لتشمل قطاع الخدمات والسلع الزراعية، لكن الظروف التي مرت بها تونس حالت دون انطلاق المفاوضات لتنفيذ البرنامج².

إنّ الوضع الخاص الذي منح لتونس باعتبارها أحد شركاء الاتحاد الأوروبي في منطقة الجوار الجنوبي، تعكس التزام الاتحاد بدعم الانتقال في تونس التي تواجه مجموعة من التحديات المتداخلة في سياق إقليمي هش والمتتمثلة في تعزيز الديمقراطية من خلال تنفيذ دستور جانفي 2014. ومعالجة الظروف السوسيو-اقتصادية الصعبة بما في ذلك بطالة الشباب والتصدي لخطر الإرهاب، فمنذ عام 2011 ضاعف الاتحاد الأوروبي مساهمته المالية المخصصة للتعاون مع تونس بل زاد عن ذلك، حيث تعتبر تونس المستفيد الأول والرئيسي من البرنامج الإطارى الذي يدعم التقدم المحقق في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإذا تم اعتبار المنح أكثر من 1.2 مليار يورو والمساعدات الماكرو-مالية* 800 مليون يورو والاعتمادات منها اعتمادات البنك الأوروبي للاستثمار التي بلغت قيمة 1.5 مليار يورو فإن قيمة الدعم الممنوح لتونس يقدر بقيمة 3.5 مليار يورو في المدة 2011 و 2016 ويعكس هذا المستوى من الدعم الالتزام القوي للاتحاد حيال تونس³.

¹ المرجع نفسه، ص. 147.

² أحمد بن مصطفى، "تأملات في دبلوماسية الشراكة والتعاون الدولي بعد الثورة"، مرصد تونس،

<https://www.babnet.net/festivaldetil-88662-asp> (26/07/2017 20:52)

*المساعدات الماكرو-مالية: آلية استثنائية لمواجهة الأزمات موضعها الإتحاد الأوروبي لمساعدة الدول المجاورة التي تعاني من صعوبات شديدة في ميزان الأداءات

³ المفوضية الأوروبية، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس"، بروكسل،

<https://www.eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/16276> (10/08/2017 20:00)



وأما فيما يخص المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وتونس، فيعتبر قطاع النسيج من بين القطاعات التي تضررت من الأزمة المالية العالمية 2008، لأن الاستهلاك في المنطقة الأوربية قد تراجع مما أثر مباشرة على نشاط الإنتاج ووتيرة التصدير نظرا للاعتماد القوي لقطاع النسيج والألبسة على السوق الأوربية، لذلك عرف نمو صناعات النسيج والألبسة سنة 2011 انخفاضا وتراجعا ليصل إلى 0.5% مقابل 6% سنة 2010، كما هو الشأن بالنسبة لاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا القطاع حيث انخفضت سنة 2011 من 73 مليون دولار عام 2010 إلى 40 مليون دولار في 2011.

أما بالنسبة للصادرات فقد عرفت ركودا إذ سجلت 4.9 مليار دولار مقابل 4.7 مليار دولار سنة 2011 ولذلك انخفضت مساهمة القطاع في إجمالي الصادرات للبلاد من 31% في 2007 إلى 27% سنة 2011، وقد نتج عن تباطؤ الصادرات تأثيرا مباشرا على تطور واردات المداخل الرئيسية اللازمة للإنتاج.

كما تأثر قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية أيضا بالأزمة المالية العالمية، فقد شهدت القيمة المضافة للصناعات الميكانيكية والكهربائية، تباطؤ خلال سنة 2012 بنسبة 3% مقابل 5% سنة 2011 و 25% سنة 2010 وذلك بسبب تراجع الطلب الخارجي، وفيما يخص صادرات القطاع فقد انخفضت وتيرة نمو صادرات المنتجات الميكانيكية والكهربائية بشكل هام سنة 2011 من 31% سنة 2007 إلى 23% سنة 2011.

وقد ارتفعت صادرات تونس بنسبة 0.5% فقط بالأسعار الجارية في سنة 2011 مقابل التباطؤ بالأخص إلى الاضطرابات التي أثرت سلبا على النشاط الصناعي وعلى الصادرات لاسيما فيما يتعلق بمجال المناجم والفوسفات ومشتقاته، فضلا عن التقلص الحاد للعائدات السياحية بالعملة الأجنبية. وبحساب الحجم: تراجعت الصادرات بشكل إجمالي بنسبة 4.3% مقابل زيادة قدرها 12.6% في 2010، مع الإشارة إلى أن تونس لم تستقد من ارتفاع الأسعار العالمية لمنتجات المناجم ومن السير الجيد للطلب الخارجي على هذه المواد، غير أن صادرات كل من القطاعات المعملية الرئيسية والفلاحية والصيد البحري والصناعات الغذائية وكذلك الطاقة فقد عرفت على مجمل سنة 2011 ارتفاعا نسبيا هاما.

ومن جانبها سجلت واردات السلع والخدمات زيادة معتدلة قدرت ب 4.5% بحساب الأسعار الجارية وتراجعها بنسبة 2.3% في الحجم، تبعا لتقلص مشتريات مواد التجهيز وتباطؤ واردات المواد الأولية ونصف المصنعة، وفي المقابل ازدادت مشتريات الطاقة والمواد الغذائية بشكل ملموس



نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية وهو ما أدى إلى تسليط ضغوط على أعباء التعويض وعلى توازن المالية العمومية والقطاع الخارجي¹، لكن رغم نمو الاقتصاد التونسي بعد الثورة إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى التوقعات التي قامت الثورة من أجلها.

حيث تم تسجيل خلال الأشهر الأولى من سنة 2013 تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2.8% إلا أن هذه النسبة لم تصل إلى المستوى المتوقع الذي أعلنته تونس بتحقيقه، حيث أعلنت تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 4% خلال 2013 بينما كان الاقتصاد التونسي قد سجل نموا بنسبة 3.6% خلال عام 2012. كما سجلت قيمة الصادرات نحو الخارج حسب آخر الإحصائيات للمعهد التونسي للإحصاء في 27 جوان 2016 ارتفاعا ملحوظا في 2011 تمثل ب 25091.9 مليون دينار تونسي وفي سنة 2012 ب 26547.7 مليون دينار تونسي، وقد سجل عجزا في 2013 ب 27701.2 مليون دينار تونسي، أما عجز الميزان التجاري فقد سجل انخفاضا طفيفا بقيمة 10.5 مليار دينار، أي ما يعادل 6.3 مليار دولار في الفترة الممتدة من بداية 2013 إلى نهاية شهر نوفمبر مقارنة بعجز تجاري قدره 11.6 مليار دينار، أي ما يعادل 6.6 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2012 حسب بيانات معهد الإحصاء الحكومي، هذا إضافة إلى أن قطاع السياحة عرف خسائر كبيرة نتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد، وأعلنت وزارة السياحة التونسية في نوفمبر 2013 أن إيرادات قطاع السياحة، تراجعت في الأشهر العشر الأولى من 2013 بنسبة 1.7% مقارنة بعام 2012، وبلغت 2.664 مليار دينار، أي ما يعادل 1.6 مليار دولار، بينما واصل عدد السياح ارتفاعه ليصل إلى 5.5 مليون سائح أي بزيادة قدرها 5.7%².

منذ اندلاع الربيع العربي 2011، تحسنت تونس على منح قدرت قيمتها ب 1.2 مليار يورو، ساهمت فيها آليات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية بأكثر من مليار يورو وخلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013 حصلت تونس على 455 مليون يورو للمساعدة على التنمية في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وهو ما يقارب ضعف المبلغ الأولي الذي خصص لتونس خلال هذه الفترة، ومعظم التمويل تم تخصيصه للتدابير الخاصة بدعم الاقتصاد والانتقال نحو الديمقراطية. أما الباقي فقد خصص للمشاريع المفيدة للمواطنين خاصة في المناطق المحرومة، ومن جانب آخر، منح مبلغ 169 مليون يورو في مجال المساعدة الثنائية في إطار آلية الجوار الأوروبية سنة 2014 وقد تم التركيز فيها على الانتعاش الاقتصادي والإصلاحات في القطاعات الأساسية

¹ أبجري، مرجع سابق، ص ص. 181-183.

² الاقتصاد التونسي بعد ثلاث سنوات من الثورة... إلى أين؟، موقع روسيا اليوم تي في نوفستي RT <https://arabic.rt.com/news/238985> (10/07/2017 20:30)



(المنظومة القضائية، الإعلام، المساواة بين الرجل والمرأة وغيرها) وإدارة الحدود وتوفير وسائل العيش للمناطق المحرومة ودعم المجتمع المدني، ويمول البنك الأوربي للاستثمار مجموعة من المشاريع الاستثمارية الأساسية، خاصة مشروع "ايتاب" وهو مشروع الغاز الطبيعي بالجنوب التونسي الموقع سنة 2014، ويهدف المشروع الذي تبلغ قيمته 380 مليون يورو إلى تطوير مرفق ضخ للغاز الطبيعي في جنوب تونس، وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفّر البنك الأوربي للاستثمار اعتماد بمبلغ 50 مليون يورو لفائدة بنك الأمان بالشراكة مع شبكة الأعمال "Réseau entreprendre" لدعم المؤسسات الصناعية والتجارية في تونس¹.

أما بالنسبة لسنة 2015 فقد شهدت الصادرات التونسية مع الاتحاد الأوربي تراجعا بنسبة 2.4% منها بريطانيا بنسبة 28.7% وإيطاليا بنسبة 6.3% وبلجيكا بنسبة 5.0% ومن ناحية أخرى ارتفعت صادرات تونس مع بلدان أخرى من الاتحاد الأوربي على غرار إسبانيا بنسبة 36.4% وبولونيا بنسبة 10.7%، أما بخصوص الواردات فقد بلغت المبادلات التونسية مع الاتحاد الأوربي ما قيمته 22100.4 مليون دينار مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2014 بنسبة 0.4% إذ سجلت واردات تونس مع فرنسا (حصتها 17.8% من إجمالي الواردات) زيادة بنسبة 2.9% في حين تراجعت الواردات مع إيطاليا لحصتها 14.9% من إجمالي الواردات، وألمانيا (حصتها 7.3% من إجمالي الواردات) على التوالي بنسبة 4.0% و 1.5%، من ناحية أخرى ارتفعت الواردات مع البلدان الأوربية الأخرى على غرار بولونيا بنسبة 15.3% وبريطانيا بنسبة 1.2%.

أما فيما يخص العجز التجاري فقد سجلت المبادلات التجارية فائضا مع العديد من البلدان أهمها فرنسا وهي الشريك الأول بقيمته 1034.7 مليون دينار وبريطانيا بـ 293 مليون دينار².

وقد وقع وزير الخارجية التونسي السيد "الطيب البكوش" بروتوكولا لزيادة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوربي في بروكسل في 17 مارس 2015، يمكن تونس من المشاركة في مختلف برامج الاتحاد الأوربي في إطار سياسة الجوار الأوربية وتجديد المقترح الأوربي بإطلاق مفاوضات حول اتفاقية تجارة حرة مع تونس. إضافة إلى هذا عرض مجلس الشراكة بحضور كل من وزير الشؤون الخارجية التونسي "الطيب البكوش" والممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي "فريديريكا موغريني" سير العلاقات الثنائية وحصيلة التعاون بين تونس ومؤسسات الاتحاد الأوربي خاصة المفوضية الأوربية والبنك الأوربي للاستثمار والبنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية، وكانت الكتلة الأوربية قد عبّرت في مناسبات عديدة عن دعم السلطات التونسية الجديدة التي

¹ المفوضية الأوربية، مرجع سابق.

² الجمهورية التونسية، "وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي"، المعهد الوطني للإحصاء، نتائج التجارة الخارجية، في:

www.ins.tn (10/07/2017 19:00)



استلمت الحكم في فيفري 2014 في جهودها الإصلاحية، وتعزيز العلاقات مع تونس في جميع المجالات (السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية وشؤون الهجرة) وبالتالي تكثيف الشراكة المتميزة بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

وفي 2014 رفع الاتحاد الأوروبي من دعمه المالي لتونس ليبلغ 200 مليون يورو وذلك ضمن سياسة الجوار الأوربية¹، كما شهدت عائدات صادرات قطاع النسيج ارتفاعا بنسبة 5.32% ذلك خلال شهر فيفري 2014 مقارنة مع شهر فيفري 2013، وهذا وفق إحصائيات نشرها مؤخرا المركز الفني التونسي للنسيج والملابس، وقد وفر قطاع النسيج حسب نفس المصدر عائدات مالية تقدر بـ 471 مليون دينار تونسي في فيفري 2013، كما أكد "المركز الفني التونسي للنسيج والملابس" أن تونس تصدر منتجاتها من النسيج إلى أوروبا خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا حيث تعتبر هذه الدول من أهم الموردين للملابس والنسيج من تونس².

وفيما يتعلق بتصدير المنتجات الزراعية والصناعية فقد تمكنت تونس في 2015 من تصدير بما يفوق 10 مليارات دولار من إجمالي صادراتها السلعية البالغة 14 مليار دولار، أما بخصوص الخضار والفواكه فتونس صدرت إلى أوروبا زيت الزيتون بقيمة 667 مليون دولار في العام 2015، أما في مجال الألبسة فصدرت نحو 2.5 مليار دولار وقامت بتصدير أسلاك بقيمة 1.6 مليار دولار³.

كما تعتبر تونس المصدر الأول لأوروبا في مجال التمور حيث صدرت في الموسم 2015-2016 حوالي 108 آلاف طن⁴.

بالنظر إلى التحديات التاريخية التي عرفت تونس أعقاب ثورة 2011، وضع الاتحاد الأوروبي نهجا جديدا إلى توفير أكثر الاستجابات ذات الصلة بالتغير السريع الذي تشهده البلاد، وحاجتها إلى إصلاحات لإرساء الديمقراطية المستدامة وتوطيدها، حيث يستند هذا النهج إلى المسؤولية المتبادلة والالتزام المشترك بالديمقراطية والدولة الدستورية والقيم العالمية لحقوق الإنسان، وهو يقدم الدعم على أساس طموحات تونس من حيث بناء علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي،

¹ - توفيق المديني، "مخاطر اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي"، بوابة الشرق، في: www.al-sharq.com/newsdetail/324018. (11/08/2010 19:20)

² - درصاق الموشى، "5.32% بنسبة ارتفاع عائدات قطاع النسيج في تونس"، الاقتصاد، تونس، في: www.tunisien.tn (11/08/2017 20:30)

³ - جمال الحمصي، "تجربة تونس في التصدير إلى أوروبا"، جريدة الغد، الأردن، في: www.alghad.com (11/08/2017 21:00)

⁴ - خالد الشابي، "قطاع التمور في تونس إشكالات الإنتاج والتصدير"، مجلة ليدرز العربية، مقال 1385، في: www.ar-leaders.com.tn (11/08/2017 21:30)



واحتياجاته الخاصة وقدراته، كما يطمح هذا النهج إلى تعزيز العلاقات والتعاون السياسي في عدة مجالات الحكم والأمن وحل الصراعات، من خلال تعزيز الحوار السياسي رفيع المستوى والتعاون بشأن المسائل الأمنية، التعاون البرلماني، والتعاون من حيث الديمقراطية والدولة الدستورية فضلا عن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، علاوة على ذلك فإن الشراكة في مجال التنقل التي وقعت في 2014 توفر الإطار العام للحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي وتونس بشأن الهجرة.

وبموجب سياسة الجوار الأوروبية، تجعل أداة الجوار الأوروبية التضامن والتعاون المالي للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالميزانية حقيقة واقعة، وتضمن هذه الآلية العناصر الأساسية لتمويل المعونة، وهو دعم مخصص للمساعدة في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد اتفقت السلطات التونسية والسلطات الأوروبية على أن يتم التقارب بينهما على مرحلتين الأولى تغطي الفترة 2014 - 2016 والفترة الثانية 2017 - 2020 ويحدد إطار الدعم للفترة 2014 - 2016 مجالات التدخل الثلاثة التي يركز فيها التعاون أولا "دعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية" ثانيا "دعم التنمية الأكثر توازنا واستدامة في جميع المناطق" أخيرا "تقرير الدولة الدستورية والحكم"، كما يتم توفير المجتمع المدني في مجالات التدخل الثلاثة هذه لضمان إشراك المجتمع في صياغة السياسات العامة وتنفيذها حيث يتم توفير 25075000 دولار من قبل الاتحاد الأوروبي في 2016 لتونس من أجل إنعاش اقتصاد هذه الأخيرة¹، وفيما يخص الصادرات التونسية مع الاتحاد الأوروبي شهدت تراجعا وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): الصادرات التونسية مع أوروبا

الفترة	الدول
2016 - 2014	
فرنسا	+ 0, 5 %
بريطانيا	75.3 %
إيطاليا	10.6 %
بلجيكا	7.4 %

المصدر: إعداد الطالبتين من خلال ما توفر من معطيات

¹ European union, Tunisia and the EU, Brussels, Belgium sur le site:
<http://eaas.eu/headquarters-homepage/24118/tunisia-and-euen> (10/08/2017 20:00)



من خلال الجدول يلاحظ أن الصادرات مع الاتحاد الأوروبي في تراجع بنسبة 10.4% منها بريطانيا بنسبة 75.3% وإيطاليا بنسبة 10.6% وبلجيكا بنسبة 7.4% أما بالنسبة لفرنسا فقد ارتفعت صادرات تونس مع فرنسا 5,0% أما بخصوص الواردات بين تونس والاتحاد الأوروبي بلغت قيمة 1384.7 مليون دينار مسجلة بذلك تراجعا مقارنة بشهر جانفي 2015 بنسبة 20% حيث سجلت الواردات مع فرنسا لحصتها 17.1% من إجمالي الواردات انخفاضا بنسبة 15.2% كما تراجعت الواردات وألمانيا لحصتها 7.6% من إجمالي الواردات على التوالي بنسبة 24.8% و 2.2%.

أما العجز التجاري فقد سجل فائضا مع العديد من الدول أهمها فرنسا باعتبارها الشريك لأول بقيمة 220,4 مليون دينار، وألمانيا ب 22.7 مليون دينار، كما سجلت صادرات التهور تراجعا طفيفا بنسبة 12,4% (24,4 مليون دينار في جانفي 2016 مقابل 33,6 مليون دينار في 2015)¹ زيادة على ذلك فقد عرفت الصادرات التونسية في مجال الخضروات الطازجة انخفاض في الموسم 2017/2016 مقارنة بموسم 2016/2015 بنسبة 25% لتبلغ حوالي 26.1 ألف طن مقابل 34,6 ألف طن في حين ارتفعت العائدات بنسبة 13% حيث بلغت قيمة الصادرات 75 مليون دينار مقابل 66 مليون دينار، حيث توزعت هذه الصادرات على قرابة 20 بلدا أجنبي، حيث استقطبت أوروبا حوالي 69 واحتلت السوق الإيطالية المركز الأولى حيث استقطبت 23% من حملة الصادرات التونسية الخضروات، تليها السوق الفرنسية والهولندية بنسبة 22% و 20%.

بالرغم من الانخفاض المسجل في الكمية المصدرة بالجملة للطماطم إلا أن الصادرات شهدت ارتفاعا مقارنة بموسم 2016/2015 خاصة بالنسبة للأسواق الأوربية، حيث ارتفعت الصادرات نحو فرنسا بنسبة 32% وبالنسبة لصادرات السلطة ارتفعت بنسبة 27% لتبلغ حوالي 4,8% آلاف طن مقابل 3,8 آلاف طن خلال الموسم 2016/2015 وبقيمة الجملة ب 9 مليون دينار مقابل 6,2 مليون دينار وجهت 21% منها إلى فرنسا، كما شهدت صادرات مادة القنارية الطازجة ارتفاعا بنسبة 46% مقارنة بموسم 2016/2015 حيث بلغت 4 آلاف طن مقابل 6,2 ألف طن وبقيمة جملة ب 8.8 مليون دينار مقابل 6 مليون دينار، وجهت أغلبية الصادرات إلى السوق الإيطالية بنسبة 96%، أما مادة البصل فقد شهدت نسبة 247 طن في موسم 2016/2015.

¹ إحصائيات تونس، "نتائج التجارة الخارجية بالأسعار الجارية 2016"، في:

www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/communiquécomex-2016-1-valeur-ar (17/08/2017 18:30)



أما بالنسبة لصادرات البسباس بلغت 336 طن مقابل 10 طن خلال الموسم 2016/2015 توزعت بالأساس على إيطاليا وفرنسا¹.

إذن فممنذ 2011 زادت مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى تونس زيادة ضخمة بين عامي 2011 و2016 حيث بلغت المساعدات 2 مليار يورو (1.2 مليار في شكل منح و800 مليون في شكل مساعدات مالية كلية، ودعمت هذه المساعدات تحقيق التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادي في تونس وساهمت في الاستقرار المالي للبلاد من خلال المساعدات المالية الكلية².

وسيبيّن الجدول التالي المساعدات المالية الأوربية لتونس من 1995 إلى غاية 2016.

الجدول رقم (10): المساعدات المالية الممنوحة لتونس

السنة	1999-1995	2000-2006	2011-2013	2014	2016-2011
القيمة	168 مليون يورو	500 مليون يورو	445 مليون يورو	200 مليون يورو	2 مليار يورو

المصدر: إعداد الطالبتين من خلال ما توفر من معطيات

من خلال الجدول يلاحظ أن تونس استفادت في إطار برنامج ميدا1 وميدا2 من قيمته 168 مليون يورو في ميدا1، وفي ميدا2 استفادت من 500 مليون يورو في الفترة 2006-2000، وانخفضت القيمة لتصل إلى 445 مليون يورو في الفترة بين 2011 و 2013، وانخفضت أكثر في سنة 2014 وشهدت قيمة 200 مليون بسبب الاضطرابات الداخلية بسبب الثورة 2011 أما في الفترة بين 2011 إلى 2016 فقد استفادت تونس من مبلغ قمته 2 مليار يورو لدعم اقتصادها والتحول الديمقراطي فيها.

¹ - الجمهورية التونسية، "وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري"، تقرير حول تصدير خضر الطازجة، خلال موسم 2016/2017، في:

www.agriculture.tn/index.php/takrir1-2/iten/3458-legume (18/08/2017 19:00)

² -European commission, *European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiation*, Tunisia. Sur le site:

<https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/neighbourhood/countries/tunisia> (18/08/2017 11:10).



المطلب الثالث: تأثيرات الثورة على الدولة التونسية:

لقد حققت الثورة التونسية بعض النجاحات على الصعيد السياسي لكنها أدت إلى بعض الإخفاقات في المجال الاقتصادي، إذ تتجلى أهم أسباب هذه النجاحات التي حُققت في الساحة السياسية التونسية في وجود ظروف موضوعية مواتية لإنهاء الحقبة السلطوية في تونس وزوال النظام الاستبدادي الذي حكم البلاد لـ 23 عاماً، وأول هذه الظروف تتمثل في تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني، وارتفاعات في معدلات التعليم والتنمية البشرية، إضافة إلى تراجع الاستقطاب الإيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين التي كانت سائدة خلال فترة حكم النظام السابق، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس.

كما أن هناك سبب أو عامل آخر ساهم في إنجاح الثورة هو ظهور تحالف واسع بين مختلف القوى وفئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي في الأسابيع الأربعة الأخيرة، فالبرغم من أن الثورة بدأت على أرضية مطلبية أي المطالبة بالحقوق من قبل الشباب العاقل عن العمل خاصة حاملي الشهادات العليا، إلا أن التحاق الأحزاب السياسية خاصة بعد رأيتهم أن الثورة سوف تصل لتحقيق مطالبها والتحاق المنظمات الحقوقية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والمتقنين والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى الاحتجاجات ساعد على توسيع نطاق الاحتجاجات والاعتصام في تونس طبقاً، أي جميع الطبقات التقت وتلاحمت لتحقيق مطالبهم وشملت الثورة كل مناطق البلاد، مما أدى إلى تزايد الضغوطات على النظام بشكل غير مسبوق من أجل إسقاطه وتغييره جذرياً.

وهناك عامل آخر يعتبر من أهم العوامل المساعدة لنجاح الثورة هو ظهور انشقاقات داخل الطبقة الحاكمة، خاصة النخبة الحاكمة وبالأخص المجموعة المحيطة بـ "بن علي"، وبين المؤسسة العسكرية، التي رفضت استخدام القوة ضد المتظاهرين ووقفهم بطرق عنيفة، كما أسهمت العائلات المقربة من "بن علي" في الإطاحة به من خلال دفع الأوضاع نحو التدهور بسبب صراعاتها حول المال والنفوذ والمشاريع، خاصة في يومي 13 و 14 جانفي 2014، هذا بالإضافة إلى قيام مسؤولين وأعوان من مصالح الأمن والجيش وقوى فاعلة في الإدارة والمجتمع مساء الجمعة 14 جانفي في اعتقال رموز تلك العائلات المتصارعة، وانطلاق سلسلة من الحملات وأعمال العنف التي استهدفت رموز الثراء غير المشروع واعتقالهم من أجل محاسبتهم قضائياً.



أما على المستوى الخارجي فقد لعبت الضغوطات الخارجية دورا هاما في إسقاط النظام وهروب "بن علي" حيث قام الأمين العام "بان كي مون" صباح الجمعة 14 جانفي 2011 بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي خاص بتونس حيث تم إصدار قرار يدين بن علي ونظامه وتهديده بتوجيه اتهامات دولية إليه، ما زاد من حدة قلق بن علي واقتناعه بالرحيل¹.

أما فيما يخص أهم مظاهر نجاح الثورة على الصعيد السياسي فهي تتمثل في نجاح العملية الانتخابية الرئاسية في تونس، حيث شكل هذا النجاح مدخلا مشرفا لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فكما كانت تونس البداية للكثير من الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية، فإنها تشكل قاطرة التحول الديمقراطي العربي²، وقد عرف المشهد السياسي بعد الثورة حالة من التعدد والتنوع، حيث تجلّى ذلك خلال انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011 تنافس خلالها 15000 قائمة حزبية ومستقلة ضمن ما يقارب 10500 مرشح يمثلون حزب وقد ساهمت هذه الانتخابات في إنتاج "خريطة سياسية" جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها وموافقتها في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية³.

فقد اعتبر كل من الملاحظين التونسيين والدوليين على حد سواء يوم الانتخابات نجاحا سياسيا لأن المواطنين مارسوا حقهم في التصويت للمرة الأولى. فقد أكد بعض المواطنين التونسيين أن التصويت في الماضي كان للقائمة الحمراء، بمراقبة من الشرطة على العملية إذ أنّ هذه الانتخابات غير عادلة حيث كانت النتائج دائما 89 أو 99% لصالح القائمة الحمراء (بن علي)، لكن بعد الثورة تم التصويت بكل حرية وشفافية ونزاهة من خلال وجود ملاحظين وإشراف المؤسسة العسكرية⁴ على مراقبة العملية وضمان سيرها في ظروف آمنة ووفق البرنامج المسطر لها. ومن أهم مظاهر نجاح الثورة أيضا إقدام حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية على التنازل عن الحكم بطريقة سلمية، وذلك بالرغم من أنها تحظى بحضور ذات أهمية كبيرة في المجلس التأسيسي، وقبلت بتسليم السلطة لحكومة كفاءات مستحبة بذلك للحراك الاجتماعي المعارض لها، الذي كان يعتقد أن حركة النهضة لا يمكنها تسيير البلاد ومواجهة الإرهاب نظرا للاغتيالات التي حدثت،

¹ كمال بن يونس، "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، مجلة السياسية الدولية، ع. 184، أبريل 2011، م. 46، ص. 60.

² يوسف سلامة، مرجع سابق، ص. 202.

³ أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، سلسلة دراسات، سياسات عربية، ع. 6، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014، ص. 76-85 (ص. 29)

⁴ نيكول روزويل وأسماء بن يحيى، تونس من الثورة إلى الإصلاح توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة"، المعهد الوطني الديمقراطي، جانفي 2012، ص. 28-31.



فقد حققت بذلك سابقة في تاريخ الإسلام السياسي، وأكدت على أنها أول حزب تونسي يكرس مبدأ التداول السلمي على السلطة، ويقبل بالشرعية الوفاقية بديلاً عن الشرعية الانتخابية¹ رغم تحصلها على 1500639 صوت ما يعادل 89 مقعد².

وكان انتخاب الرئيس الحالي "الباجي قايد السبسي" بطريقة نزيهة دليلاً على أن الشعب التونسي أصبح يشارك في الحياة السياسية وأنه يتمتع بحرية اختيار قائده السياسي دون التعرض لضغوطات من أية جهة كانت، وتعدّ هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي الذي بدأ بعد الثورة وسقوط نظام بن علي وهي أول انتخابات بعد إقرار دستور 2014، حيث فاز السياسي "الباجي قايد السبسي" ورئيس حزب "نداء تونس" بانتخابات الرئاسة في تونس بـ 5297311 صوت، ما يعادل 55.68% ليصبح بذلك أول رئيس منتخب بشكل حرّ وديمقراطي في تاريخ تونس³، وهذا إذا ما دلّ على شيء إنما يدلّ على وعي الشعب التونسي بعملية اختيار الحكومة والقادة السياسيين، وشعورهم بالمسؤولية تجاه الخيارات السياسية، كما يدلّ على أن الثورة حققت بعض الأهداف من تلك المسطرة والمرجوة منذ قيامها والتي منها، استرجاع الشعب التونسي حقه في التعبير عن رأيه واختياراته واسترجاعها لكرامته المسلوبة خلال العقود الماضية، والشعب متفاعل من تولي "القايد السبسي" سدة الحكم بمستقبل واعد في الحياة السياسية وفي كلّ جوانب الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية وهذا بالاستناد إلى تعهد السبسي بأن يكون رئيساً لكل التونسيين داعياً إلى نسيان ما مضى من توتر وانقسامات وديكتاتوريات.

إضافة إلى هذا فقد عاشت تونس حرية إعلامية كبيرة، إذ تجاوز عدد وسائل الإعلام المسموعة 50 إذاعة، وبلغ عدد المحطات التلفزيونية ما يزيد عن 15 محطة، أمّا عدد الصحف المطبوعة والمجلات فبلغ 200 مطبوعة تتنوع أوقات صدورها ما بين يومية وأسبوعية ودورية، أمّا على صعيد المواقع الإلكترونية فهي زادت بشكل كبير وأصبحت بالمئات وبهذا قد تمتع الإعلام بحرية أكبر دون قيود خانقة.

إذ يمكن التأكيد أن الواقع التونسي الجديد، أي بعد زوال النظام الديكتاتوري الذي كان يشدّد الخناق على وسائل الإعلام ويمارس الضغوطات عليها، وكانت كل وسائل الإعلام في عهد زين العابدين بن علي تنتشر ما يريده ويعمل دائماً على إظهار نظامه بأفضل صورة، وأنّ الدولة تتمتع

¹ الجمعاوي، مرجع سابق، ص. 29.

² يوسف العياضي، "التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية"، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/ 2015، ص. 52-53.

³ المرجع نفسه، ص. 57-62.



باستقرار تام، فبمجيئ الثورة زالت هذه الصورة المزيفة، فأصبح الإعلام يتمتع بحرية كاملة بعد فرار "بن علي" وزال احتكاره لكل وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، فأصبح الفضاء مفتوحا لكافة الإيديولوجيات كي تطرح وجهات نظرها، فالكبت للحريات وتقييدها ونظام القطب الواحد الذي انتهجه "بن علي" لعدة عقود أفرز انفجاراً إعلامياً داخل تونس بعد 2011.

وهذا دون استثناء لحقوق المرأة، فقد منح للمرأة كل حقوقها وتم مساواتها مع الرجل، منها الحق في ممارسة أعمالها بكل حرية تحت رعاية قانونية من أي ضغوطات كانت، سواء في الحياة العملية أو الحياة الاجتماعية، كما أنها تتمتع بحق الانخراط في الحياة السياسية حيث منحت لها عدة مقاعد في البرلمان ولها الحق في الإدلاء والتعبير عن رأيها دون أية قيود، بالإضافة إلى تمتعها بحق المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات لحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

لكن رغم ما حققته الثورة من نجاحات على الصعيد السياسي إلا أنها عرفت عدة إخفاقات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يظهر من خلال انكشاف زيف مقولة "المعجزة الاقتصادية" التي روج لها نظام "بن علي" طيلة مدة حكمه، فقد ورثت تونس تركة اقتصادية هشة وضعيفة كشفت عن حجم التناقض بين ما جاء في الخطاب السياسي لنظام "بن علي" من حيث أرقامه الوهمية، والواقع الكارثي التي آلت إليه الدولة¹، فنسبة النمو الاقتصادي في تونس في سنة 2012 ناهزت 3.5% وانخفضت بنسبة 1.5% عام 2014، في حين كانت 5% في الماضي أما نسبة البطالة فقد كشفت الأرقام عن نسبة ناهزت 16.7% خلال فترة 2013، إذ تم إغلاق 160 شركة ومصنع وإحالة 12370 عاملاً إلى البطالة سنة 2012، كما عرفت سنة 2013 إضرابين عامين، وعدد من الإضرابات القطاعية أهمها إضراب عمال الموانئ ما يعني وقف لجزء مهم من حركة التصدير والاستيراد، وإضراب المخازن، كما تواصلت موجة الإضرابات في 2014 في قطاع التعليم لتستمر مع حلول عام 2015².

وعلى الرغم من الانتعاش الذي شهده قطاع السياحة في تونس الى حدود نهاية جوان 2013، وذلك أن مؤشراته، سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.4% مقارنة بسنة 2012 وهو قطاع يشغل 15% من اليد العاملة، ويؤمن 7% من مجمل الناتج الداخلي، فإن ما شهدته البلاد من حوادث عنف وعدم استقرار سياسي ساهم بشكل كبير في تراجع إقبال السياح على تونس في النصف

¹ يوسف سلامة، مرجع سابق، ص. 208.

² حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسات عربية، ع. 18 جانفي 2016، ص. 15.



الثاني من عام 2013، وذلك حسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 2 ديسمبر 2013 وفي نفس السياق شهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل بسبب تراجع احتياط البلاد من العملة الأجنبية وارتفاع قيمة الدين الخارجي 2.5% مليار يورو سنة 2013. وتفاقم عجز الميزان التجاري 8.8% ما أثر سلبا على الوضع الاجتماعي وتجلّى عن ذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية والزيادة في سعر المحروقات مما أدى إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل 24.7% من مجموع السكان¹.

كما انعكس سلبا على الاستثمار الأجنبي، واستمرار الضعف في النمو مقارنة ببلدان الاتحاد الأوربي²، حيث تفيد آخر الإحصائيات الصادرة عن وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بأن إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة التي وصلت إلى تونس خلال المدة الممتدة بين جانفي وأفريل 2016 قد بلغ 590 مليون دينار سجلا تراجعا بنسبة 25.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2015، إذ كانت الاستثمارات الأوربية تمثل 49% من إجمالي الاستثمارات الخارجية آنذاك كما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات السياحية³ ويعود هذا التراجع أساسا إلى مختلف الاضطرابات الأمنية التي عاشتها البلاد بعد الثورة التي تمثل في ظاهرة الإرهاب الذي يساهم في تردي الاقتصاد وضعف الدولة فقد عرفت تونس منذ 14 جانفي عدة عمليات إرهابية في مناطق مختلفة إذ تميزت سنة 2012 و 2013 بتواتر العمليات الإرهابية وتوسعها التي شهدتها البلاد، وأيضا شهدت سنة 2015 عمليتين إرهابيتين استهدفت الأولى منتصف باردو في 18 مارس، أسفرت عن مقتل 20 شخصا وجرح العشرات أما الثانية فاستهدفت فندقا سوسة في 26 جوان ونجم عنها مقتل أكثر من 40 سائحا وإصابة 35 آخرين بجروح متفاوتة، كما تم استهداف حافلة الحرس الجمهوري في شارع محمد الخامس بتونس العاصمة، الذي أسفر عن مقتل 14 فردا.

وفي الأخير لا يمثل الإرهاب خطرا يمكن حله والتخلص منه بين ليلة وأخرى، إذ أن رئيس الجمهورية بحد ذاته صرّح بعد العملية الإرهابية في سوسة أن الدولة مهددة بالانهيار في حال حدوث عملية أخرى فكيف يمكن للدول الأجنبية أن تستثمر أموالها في داخل دولة تشهد عدم استقرار وتوتر أمني يهدد مصالحها؟ فبطبيعة الحال لا يمكن لأي دولة كانت أن تخاطر بأمنها واستقرارها الداخلي بالاستثمار داخل دولة يعيش فيها الإرهاب هذا فيما يخص الاستثمار الأجنبي.

¹ الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص. 14-15.

² المرجع نفسه، ص. 27.

³ الرديسي، مرجع سابق، ص. 16.



أما بالنسبة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي فقد تم تأسيس أول مجلس للشراكة بعد الثورة في 2011 الذي تميز بإصدار قرار الاتفاق دول توسيع الشراكة ومنح تونس صفة الشريك المتميز وفي 2012 تم التوقيع على الاتفاق الإطاري لبرنامج العمل الخماسي لتجسيد هذه الشراكة، التي تضمن توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل قطاع الخدمات والزراعة، وبعد تشكيل حكومة التكنوقراط في مطلع 2014 بادر الاتحاد الأوروبي إلى إحياء الملف والإلحاح على الإسراع في التوقيع مجدداً على الصيغة الجديدة لبرنامج العمل للفترة 2013-2017 وهو ما تم فعلاً في منتصف أبريل 2014، رغم ما أثارته هذه الخطوة من جدل باعتبار أنها جاءت في أعقاب ضغوط وشروط فرضها البرلمان الأوروبي على تونس مقابل منحها قرضاً بقيمة 300 مليون أورو¹ وقد وزير الخارجية التونسية السيد طيب البكوش، بروتوكولاً لزيادة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل يوم 17 مارس 2015 الذي يمكن تونس من المشاركة في مختلف برامج الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية، وتوفر خطة العمل التي تم الاتفاق عليها خارطة عمل طموحة تعكس إرادة تونس في تطوير الإصلاحات في جميع الميادين ومن بين النقاط التي تضمنتها الخطة:

- تمكين شركات الطيران الأوروبية بتنظيم رحلاتها إلى مختلف المطارات التونسية التي لوقي بالمعارضة من شركة الطيران التونسية، إضافة إلى توفير الضمانات الأوروبية للمستثمرين الأوربيين في تونس حيث تم اعتبار هذا الأمر يندرج في إطار ضرب كل مقومات السيادة الوطنية والقدرات الاقتصادية للدولة، فقد تم استضعاف تونس بعد الثورة من أجل تحرير خطط العمل واتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي؛ فهذه الاتفاقية تعتبر مجحفة؛ لأن طبيعة العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي من أجل التعاون تكون بين مجموعة قوية ومزدهرة تتطلع إلى المشاركة في قيادة العالم والذي يقارب إنتاجه 30% من إجمالي الإنتاج العالمي، كما يملك قوة اقتصادية وتكنولوجية ومالية كبيرة، وبين الطرف الثاني وهو تونس التي يعاني اقتصادها من الضعف وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، إضافة إلى أنها دولة لا تشهد استقراراً تاماً من الناحية الأمنية خاصة، فهي بذلك اتفاقية تقوم بين طرفين غير متكافئين وتتطبق عليها نظرية "المركز والأطراف" في العلاقات الدولية.

فإذا كانت أهداف الشراكة الأورو-تونسية الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة فإن الإجراءات المتخذة والتي تهيمن عليها وصفات الليبرالية الاقتصادية ونيوليبرالية وتحرير التجارة وتنمية القطاع الخاص تخدم كلها مصالح الاتحاد الأوروبي، الذي هو بحاجة إلى الشريك الآخر

¹بن مصطفى، (تأملات في ...)، مرجع سابق.



لتأمين نموه ورفاهه الاجتماعي واستقراره¹ هذا ويسعى الاتحاد الأوروبي جاهدا إلى الإسراع في التوقيع على اتفاقية التجارة المعمقة والكاملة مع تونس لتوسيع منطقة التجارة الحرة لكن المنتقدون التونسيون لهذه السياسية يطالبون بمراجعة جذرية لهذا الخيار فقد اعتبروه من مخلفات النظام السابق، وسياساته الفاشلة، بدليل أن الاتفاقية التجارة الحرة 1995 كلفت تونس حسب إحصائيات المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية خسائر باهظة تتراوح بين 20 و 25 مليار دينار من الموارد الديوانية والجبائية، كما أدت هذه الاتفاقية إلى ارتفاع المديونية الخارجية لتونس إلى معدلات ضخمة، مما أفقد تونس القدرة على مواجهتها بعد الثورة واضطرها إلى الخضوع للقروض المشروطة التي وضعها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وكذلك قروض الاتحاد الأوروبي.

وبعد الثورة لجأت الحكومات المتعاقبة إلى تكثيف اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وبلغت المبالغ المقترضة حوالي 25 مليار دينار خلال ثلاثة سنوات فقط، مما أثار معارضة شديدة من عديد الأطراف السياسية التي نبهت لخطورة الوضع لاسيما وأن هذه القروض المرتبطة ببرامج إصلاحية مفروضة من البنك العالمي ومؤسسات النقد متعددة الأطراف، كما أن هذه التمويلات هي أغلبية قروض مشروطة قصيرة أو متوسطة الأمد، لكنها رصدت بالأساس لضمان قدرة على تسديد ديونها القديمة وليست بالنهوض بالاقتصاد وخلق ثروات ودفع الاستثمار نحو الأفضل، فقد بينت الإحصائيات الرسمية أن الديون الخارجية المتراكمة خلال المدة 1998-2010 بلغت 46813.9 مليار دينار منها 32831.7 تمثل أصل الدين والبقية أي 13983.2 مليار دينار فوائد، فمنه إن تونس لم تستفد من سياسة الجوار المديونية المفرطة ذات الفوائد، خاصة بعد أن ثبت أن حصيللة التحويلات الصافية خلال تلك الفترة كانت سلبية لصالح البلدان والمؤسسات المالية المقرضة بمبلغ يقدر 6534.6 مليار دينار أي أن تونس كانت في الواقع مصدرة للأموال إلى الخارج وغير مستفيدة من سياسة الاقتراض.

والجدير بالذكر أن القروض المشروطة الممنوحة إلى تونس بعد الثورة ارتفعت بشكل ملحوظ، نتيجة فقدان تونس لمصادقيتها المالية مما اضطرها مجددا للجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الأوروبي للاستثمار وكانت مرتبطة بشروط مجحفة من قبيل الضغط على المصاريف ذات الطابع الاجتماعي وإلغاء دعم المواد الأساسية، خصخصة المؤسسات العمومية وزيادة الانفتاح الاقتصادي بفتح الأسواق التونسية أمام كافة أشكال المبادلات السلعية والخدماتية،

¹ المديني، (مخاطر اتفاقية ...) ، مرجع سابق.



فقامت الحكومات التونسية المتعاقبة بالتعهد بإنجاز الإصلاحات المطلوبة لتلبية هذه الشروط بصفة تدريجية بإنجاز الإصلاحات المطلوبة لتلبية هذه الشروط بصفة تدريجية، ومن أهم الخطوات التي اتخذتها في هذا الاتجاه إبرام برنامج عمل لنيل مرتبة الشريك المميز خلال أفريل 2014 خاصة أن هذه الخطوة جاءت بعد إصدار البرلمان الأوروبي لبيان يشترط فيه التسريع بالخطوات الانفتاحية المذكورة للاقتصاد. التونسي مقابل إعطاء تونس قرضا بـ 300 مليون يورو كما طالب إسناد المزيد من التسهيلات والحوافز للمستثمرين الأوروبيين بما في ذلك تمكينهم من حق الملكية للأراضي الفلاحية.

وفيما يخض المساعدات المالية فقد تحصلت تونس في الفترة الممتدة من 1976 إلى 2005 اعلي مبلغ مليار 2.9 يورو هذا ما صرحت به سفيرة الاتحاد الأوروبي لورا بابزوا انه منذ 2011 بلغت مليار يورو من الهبات لدعم المسار الديمقراطي، كما أشارت إلى انه ما قدمه البنك الأوروبي للتنمية من 1976 ارتفع إلى حدود 5.7 مليار يورو وأن مساهمات البنك في المشاريع الاقتصادية في 2015 ارتفعت إلى 3.7 مليار يورو وأهدت أن الهدف الرئيسي هو تحقيق الاندماج مع الاتحاد الأوروبي بفضل اتفاقية التبادل الحر والمعمق بشروط (ALECA) بما يجعل تونس الخيار الأوروبي لكن تبقى كل المساعدات المقدمة لتونس مرتبطة بشروط من أهمها وقف الهجرة غير الشرعية وترصد شبكات الإرهاب وعصابات المخدرات¹.

وفيما يخض المساعدات المالية فقد تحصلت تونس في الفترة الممتدة من 1976 إلى 2005 اعلي مبلغ مليار 2.9 يورو هذا ما صرحت به سفيرة الاتحاد الأوروبي لورا بابزوا انه منذ 2011 بلغت مليار يورو من الهبات لدعم المسار الديمقراطي، كما أشارت إلى انه ما قدمه البنك الأوروبي للتنمية من 1976 ارتفع إلى حدود 5.7 مليار يورو وأن مساهمات البنك في المشاريع الاقتصادية في 2015 ارتفعت إلى 3.7 مليار يورو وأهدت أن الهدف الرئيسي هو تحقيق الاندماج مع الاتحاد الأوروبي بفضل اتفاقية التبادل الحر والمعمق بشروط (ALECA) بما يجعل تونس الخيار الأوروبي لكن تبقى كل المساعدات المقدمة لتونس مرتبطة بشروط من أهمها وقف الهجرة غير الشرعية وترصد شبكات الإرهاب وعصابات المخدرات².

مما سبق يمكن القول والوصول إلى نتيجة مفادها أن الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وتونس ماهي إلا وسيلة لتوسيع النفوذ الأوروبي في المنطقة وحماية مصالحها واستقرارها، خاصة

¹ بن مصطفى، مرجع سابق.

² أسيا العنوس، "أربعون عاما على الشراكة الأورو-تونسية متى يخلق المتوسط جناحيه؟"



من التهديدات القادمة من الجنوب كالإرهاب والهجرة الغير الشرعية، هذا بالإضافة إلى محاولة إغراق دولة تونس في الديون ومنحها قروضا مشروطة من أجل تعميق تبعية تونس لها في كافة المجالات وذلك من خلال الإسراع إلى توقيع اتفاقية التبادل الحر المعمق (ALECA) الذي يتضمن إزالة الحواجز الجمركية على قطاع الخدمات والمواد الزراعية رغم معرفتها وتأكيدها من أن تونس ليست قادرة على المنافسة الأوروبية نظرا للاقتصاد الهش الذي شهدته بعد الثورة، ورغم الأرقام الهائلة والمرتفعة التي تصدرها معاهد الإحصاء حول المساعدات المالية التي تحصل عليها تونس من الاتحاد الأوروبي، إلا أن حقيقة الأمر هي كون الاتحاد الأوروبي يحاول السيطرة الكلية على الاقتصاد التونسي، الذي يعاني عدة أزمات والتي تعجز تونس عن حلها إلا باللجوء إلى الاقتراض من الاتحاد الأوروبي مما جعل هذا الأخير يستغل الوضع ويفرض شروطه ويسير مجرى الشراكة حسب رؤيته، وتونس ما هي إلا دولة خاضعة للأوامر والشروط فتتنازل عن مقوماتها للحصول على مساعدات مالية وأيضا ما يجعلها تحصل على لقب الشريك المميز والأكثر إستفادة وتلقيا للمساعدات المالية. هذا رغم معرفة القادة السياسيين التونسيين بخطورة الأمر والوضع، إلا أنه لا حلّ لها سوى الرضوخ واللجوء إلى الاتحاد الأوروبي والسماح له ممارسة الضغوط عليها.

ويمكن إرجاع بعض النجاحات التي حققتها الثورة التونسية كما ذكر بعض المفكرين والفلاسفة المثقفين أن قبول الحركة الإسلامية في تونس للعلمانية كان هو أحد العوامل التي جعلتها تبقى في السلطة، على عكس الحركة الإسلامية في مصر لم ترض بالعلمانية كما صرح المتحدث باسم جماعة الإخوان ردا على دعوة الرئيس "رجب طيب أردوغان" الذي دعا مصر بأن تأخذ بالعلمانية في دستورها الجديد رد عليه محمود عزلان قائلا في تصريح صحفي "إن تجارب الدول الأخرى لا تستنسخ"، إن ظروف تركيا تفرض عليها التعامل بمفهوم الدولة العلمانية.

وبمقارنة دستور تونس 2014، ودستور مرسى 2012 لوجد فيه فروقا كبيرة، حيث أن معظم الدساتير التي صدرت بعد الاستقلال احتوت على نص "دين الدولة الإسلام" والشرعية الإسلامية مصدر من مصادر التشريع وهي المصدر الأساسي ولكن تونس وفي دستور 2014 لم يحتوى أي كلام عن الشريعة، ناهيك عن اعتبار الشريعة مصدر من مصادر التشريع في تونس ولو قورن ما جاء في دستور مصر ودستور تونس فسيكون هناك فرق شاسع، فقد وردت مادتان في دستور مصر المادة 129 تنص على ما يلي : "مبادئ الشريعة الإسلامية تتمثل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتمدة في مذهب أصل السنة والجماعة".



والمادة الرابعة. جعلت تفسير مبادئ الشريعة في يد هيئة كبار العلماء. فقد جاء فيها " ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية" كما احتوى الدستور المصري لعام 2012 مواد أخرى تتعلق بالآداب، وعدم الإساءة والتعريض بالأنبياء في حيث أن الدستور التونسي احتوى مادة تبيح الكفر وتمنع التكفير وقد جاء في المادة 44 تحظر الإساءة أو التعريض بالرسول والأنبياء كافة"¹.

أما الدستور الذي أقره المجلس التأسيسي والبرلمان 2014 فقد جاء في الفصل السادس منه "الدولة راعية الدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية" إضافة إلى إحياء المساجد ودور العبادة من التوظيف الحزبي، تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف والتصدي لها.

إن دستور تونس لم يحوي أي كلام عن الشريعة وقد اعترض الكثير من العلماء على ما جاء فيه "حرية الضمير" تشريعا لإباحة الكفر وعبادة الأوثان، وبالنظر إلى حقوق المرأة في الدستور التونسي فإن حرية النهضة استجابت لمطالب العلمانيين في المادة 28 تضمن الدولة حماية حقوق المرأة وتدعم مكاسبها باعتبارها شريكا حقيقيا للرجل في بناء الوطن، ويتكامل دورهما داخل الأسرة.

لكن حركة النهضة في تونس تعرضت للهجوم من قبل العلمانيين لأنها أوردت عبارة "ويتكامل دورهما داخل الأسرة" واضطرت حركة النهضة إلى تنقيح هذا النص في دستور 2014 الذي يتضمن المساواة الكاملة بين الجنسين في كل مجال وانتهى إلى إبقاء كل النصوص المخالفة للشريعة، والتي وضعها "بورقيبة" في مدونة الأحوال الشخصية مثل: مساواة الأنثى بالذكر في الميراث. وإقرار التبني ومنع التعدد... الخ².

¹ لماذا نجحت الثورة في تونس ولم تنجح في مصر؟ مقال، 1615، مصدر الجزيرة ، شبكة الجزيرة الإعلامية، في: www.aljazeera.net (18/08/2017 16 :00)

² المكان نفسه.



خلاصة الفصل:

- مما سبق تناوله في هذا الفصل تم الخروج والتوصل إلى بعض الاستنتاجات التي يمكن حصرها فيما يلي:
- حققت الثورة بعض النجاحات على الصعيد السياسي من خلال إقامة انتخابات نزيهة وشفافة؛
 - ورث الشعب التونسي اقتصادا هشاً بعد الثورة وعرفت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعض التوترات؛
 - يسعى الاتحاد الأوروبي إلى السيطرة الكلية على الاقتصاد التونسي لحماية مصالحها؛
 - يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تجسيد تبعية تونس له في كل المجالات من خلال إغراقها في الديون وتقديم مساعدات مالية مشروطة.

الخاتمة



الخاتمة:

لقد كان لدولة تونس الحظ الوافر من تسلط واستبداد النظام الديكتاتوري منذ عدة عقود، فقد كانت فترة حكم زين العابدين بن علي استمرارا للسياسات المنتهجة من طرف الرئيس الحبيب بورقيبة الذي تميزت فترة حكمه بالقمع والاستيلاء على السلطة، ما دفع الشباب التونسي إلى النهوض وإشعال فتيل الثورة في الشوارع ، بداية من منطقة سيدي بوزيد وصولا إلى جلّ مناطق البلاد للمطالبة بالتغيير وإسقاط النظام الفاشل بإزاحة بن علي عن كرسي الحكم ، وتحرير البلاد من قيود الاستغلال عن طريق إرساء معالم الديمقراطية وإحلال الأمن والاستقرار على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخليا وخارجيا، لكنّه لا يمكن تحقيق الديمقراطية ما لم تكن المشاركة السياسية قوية وذات أهمية داخل الدولة ،ففي تونس كان تفعيل مشاركة الشعب في الحياة السياسية مقيدة، أي أنّ الشعب يرضخ لرغبة بن علي وظهر ذلك جليّا في جلّ الانتخابات الرئاسية التي مرّت بها البلاد، لكنّ هذا الوضع لم يستمر فبهروب بن علي وانهيار نظامه الفاشل تغيّرت الأوضاع وأصبح الشعب يدلي بصوته ويعبّر عن رأيه بحريّة مطلقة بعيدا عن قيود الاستغلال، هذا ما يؤكده اختيار الشعب القائد السبسي رئيسا للجمهورية التونسية بطريقة نزيهة دون التعرّض للتهديد أو الإكراه من أيّ جهة كانت.

فقد استطاعت الثورة تحقيق بعض الأهداف، كتجسيد معالم التحوّل الديمقراطي من خلال احترام حريات الأفراد ومشاركتهم في الحياة السياسية و تمتع الصحافة بحريّة مطلقة، إضافة إلى منح المرأة دورا ذات أهمية كبيرة في المجتمع من خلال انخراطها في العديد من المجالات بعيدا عن كل أنواع الضغوطات ،في حين تأخر تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة الاقتصادية ،فقد ورث الشعب تركة اقتصادية هشة وضعيفة ما دفع بالدولة إلى الاقتراض من الاتحاد الأوروبي الذي أنهك قواها الاقتصادية بالديون ومنح المساعدات المالية مقابل تنفيذ الشروط المفروضة عليها ، حيث أنّ هذه الأخيرة مرتبطة بمدى التقدم في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنفيذية المتفق عليها ،إضافة إلى وجوب اندماج اقتصاد تونس في الاقتصاد العالمي رغم تأكيد الإتحاد الأوروبي من أنّ تونس لا يمكنها المنافسة بمنتجاتها في الأسواق العالمية ،كما فرض الإتحاد الأوروبي على تونس احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية، فتحقيق هذه الأخيرة



من أهم أسس بناء شراكة حقيقية وفعّالة لكلا الطرفين خاصة أنّ الإتحاد الأوروبي فرض مقابل تعميق الشراكة مع تونس تحقيق تحوّل ديمقراطي ناجح و مواجهة الإرهاب ووضع حدّ للهجرة غير الشرعية التي تهدّد الأمن الأوروبي، و الملاحظ أنّه لم يحدث تحوّل ديمقراطي حقيقي هذا ما تؤكده الاغتيالات التي حدثت بعد الثورة ، فكون تونس تعاني من تهديدات أمنية داخلية فإنّ علاقتها مع الإتحاد الأوروبي مهدّدة بالتراجع ، فلا يمكن تفعيل شراكة مع طرف غير آمنٍ داخليا.

ومما سبق يتضح الهدف الأسمى الذي تسعى أوروبا إلى تحقيقه من خلال الإسراع إلى تعميق الشراكة مع تونس ،حيث تبقى هذه الأخيرة كبوابة أمام أوروبا لبسط نفوذها في المنطقة المتوسطة ،و وسيلة للتخلص من التهديدات والضغوطات القادمة من الجنوب ، بحكم اختيار أوروبا لتونس أن تكون الشريك المميز ، وما يمكن الوصول إليه بعد الإطلاع على محتوى الدراسة أنّ للثورة تأثير كبير على مسار الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي حيث أنّ اقتصاد تونس أصبح بعد الثورة هشاً وضعيفا والدولة عاجزة عن تلبية متطلبات الشعب بتوفير مناصب الشغل، ما دفعها إلى اللجوء للاقتراض من الإتحاد الأوروبي بغية النهوض بالاقتصاد وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وتحقيق التنمية ، إلّا أنّ ما أقدمت تونس على فعله عمّق من تبعيتها للإتحاد الأوروبي وجعل هذا الأخير الطرف القوي والمحرّك الوحيد لهذه العلاقة، ومنه فإنّ الثورة ساهمت في جعل تونس تابعةً للإتحاد الأوروبي وليست شريكةً له.

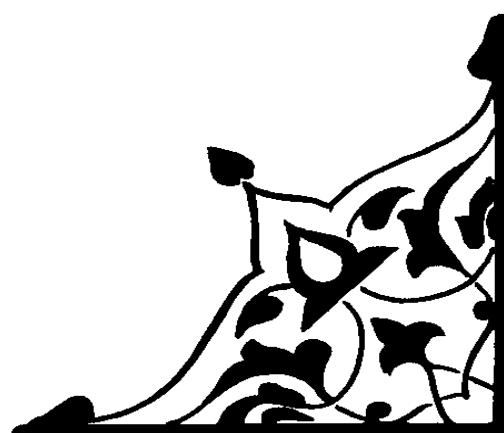


كما خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية :

1. عدم احتكار السلطة من طرف واحد وإقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة من أهم معايير نجاح التحول الديمقراطي؛
2. عدم التمييز بين طبقات المجتمع وكل الأفراد في القيام بالواجبات الوطنية والخضوع للقانون وذلك بإقامة دولة عادلة تقوم على مبدأ المساواة؛
3. ضرورة إيجاد حلول سريعة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتأزم، والخلص من الديون الخارجية؛
4. الحرص على دعوة منظمات المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان إلى تونس، بهدف متابعة سير وأداء مؤسسات الدولة على جميع الأصعدة؛
5. وجوب مواصلة الدولة الاطلاع والاستماع لمطالب الشعب لتجنب قيام أي اضطرابات جديدة؛
6. تجسيد ثقافة الحوار والعمل بها بين الأحزاب السياسية وجميع مؤسسات الدولة من أجل تفادي نشوب خلافات داخلية مستقبلية؛
7. وجوب خلق فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل خاصة حاملي الشهادات ذوي الكفاءات العالية بغية التقليل من الهجرة غير الشرعية وتوفير اليد العاملة لتحسين الوضع الاقتصادي؛
8. ضرورة تكثيف الجهود في مجال الإنتاج والتصدير بكميات أكبر ومحاولة التقليل من عملية الاستيراد خاصة في مجال الخدمات؛
9. تطوير الكفاءات ودعمها وتوظيف خبراتهم في الإنتاج المحلي لمنع هجرة الأدمغة ووضع حد لاستغلال أوروبا لذوي الكفاءات في تطوير اقتصادها؛
10. تطوير مجال السياحة لجلب الاستثمارات الخارجية باعتباره المجال الأكثر اعتمادا من طرف تونس في اقتصادها.



قائمة المراجع





أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- القواميس والموسوعات:

1. جويجاتي رفيق، الموسوعة العربية، م.4.
2. عبد الواحد الجاسور ناظم، موسوعة علم السياسة، دار المجدلوي، عمان، ط.1، 2014.
3. عودي أحمد، القاموس الوسيط (إنجليزي - عربي)، المؤسسة الحديثة للكتاب.

ب. الكتب:

1. أفاية محمد نور الدين، "القوى الاجتماعية للثورة" في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، ط.1، عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني (محررين)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو، 2012.
2. أوزيد سمير وآخرون، حوارات ما بعد الثورة حوارات فكرية متخصصة وأخرى قصيرة، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، 2012.
3. بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
4. بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2011.
5. (____، ____)، في الثورة والقابلية للثورة نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربية الحديثة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2011.
6. حسين علي الأسدي ناهدة، ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته، الأردن، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2014.
7. خشانة رشيدة، خارطة سياسية جديدة في تونس تمهد لأخرى في غضون سنة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر، 2011.
8. الرياحي نعيمة، الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة، تونس، دار النقوش العربية، ط.1، 2013.



9. طرشونة لطفي، "منظومة التسلط في النظام لسياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير"، في أمحمد مالكي وآخرون (محررون)، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012.
10. عصمت كارسي هايدي، السياسة الدولية والإستراتيجية المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط أعقاب الثورات العربية، مصر، المكتب المغربي للمعارف، ط.1، 2012.
11. العودة سلمان، أسئلة الثورة، ط.1، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
12. غريفتش مارتين وأوكالاها تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
13. الفلاني محمد المختار وآخرون، القوى المضادة في تونس: الباجي قايد السبسي نموذجاً، مطبعة فن الطباعة، 2012.
14. كرعود أحمد، الثورة الحرية والكرامة، الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة المجالات.
15. المديني توفيق، سقوط الدولة البوليسية، لبنان، الدار العربية للعلوم والناشرون، ط.1، 2001.
16. (____، ____)، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بيروت، دار لبنان للنشر والتوزيع، ط.1، 2004.
17. مزاحم هيثم وآخرون، "لماذا تحدث الثورات؟" في محمود حيدر (محرر)، ثورات قلقة مقاربات سوسيو- إستراتيجية للحراك العربي، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط.1، 2012.
18. مصباح عامر، نظريات التكامل الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
19. ناجي عبد النور، "الحركات الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي" في عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي... إلى أين أفق جديد لتغيير الديمقراطي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، أبريل 2012.



20. نصر الدين إبراهيم، حالة الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، علي الدين هلال (محرر)، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مايو 2014.
21. ولعلوا فتح الله، المشروع المغربي والشراكة الأورو-متوسطية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط.1، 1997.

ج. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أبجري سفيان، الشراكة الأورو. مغربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.
2. أوثن ليلي، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، 2011.
3. برد رتيبة، الحوار الأورو-متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008.
4. بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام الجزائري 1988-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010/2009.
5. بلقاسمي رقية، التكامل الإقليمي المغربي دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
6. بن بادة عبد الفتاح وعبد الحميد بلاغيش، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ليسانس، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.
7. بن سالم عروسيه، إشكالية الثورات العربية وتحقيق الاستقرار السياسي: دراسة حالة تونس، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
8. بن قدور إيمان، الوجه الآخر للعولمة: الربيع العربي نموذجا، مذكرة ماستر، جامعة تلمسان، كلية الأدب واللغات الأجنبية، 2014.



9. بود بودة زهرة، أثر إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2014/2013.
10. بوطبة عبد الله ومباركي وفاء، التحديات الأمنية في دول الحراك العربي بعد 2011: دراسة مقارنة بين تونس ومصر، مذكرة ماستر، جامعة قالم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.
11. حداد مريم، مكانة تونس في الإستراتيجية المغربية لفرنسا، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، 2012/2011.
12. حدرياش لوهاب، الثورات العربية بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016.
13. حمزاوي جويده، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
14. حموتة فاطمة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي إتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
15. خلفاوي محمد، سياسة تونس الخارجية لقبل الثورة وبعدها 1987-2016، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017/2016.
16. خلفة نصير، اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على مسار الديمقراطية في النظم السياسية المغربية: تونس، المغرب، الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والأعلام، 2012/2011.
17. خلفون أمين، المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو- مغربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005.



18. خليفة موارد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والرجعية القانونية تجارب وتحديات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2006/2005.
19. رأفت فؤاد عبد الرحمان ريان، الثورات العربية 2011 وأثرها مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2015/02/18.
20. زكري مريم، البعد الإقتصادي للعلاقات الأورو-مغربية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، 2011/2010.
21. ساعو وليدة، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو-استراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.
22. سايل سعيد، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2011، مذكرة ماجستير جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
23. سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورو-مغربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط 1995-2008، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، 2013.
24. طالبي بدر الدين، الشراكة الأورو.متوسطية وآثارها على إقتصاديات المغرب العربي: دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.
25. طويل مريم، بن عمارة زهية، دور المجتمع المدني في إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس: نموذج الاتحاد العام التونسي للشغل 2011-2015، مذكرة ماستر، جامعة بومرداس، كلية العلوم السياسية 2017/2016.
26. عابدي فاطنة، العلاقات الأورو. مغربية بين الشراكة والتبعية، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.



27. عبد الحليم أسعد عبد الحليم عبد الله، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية فيدول محور الاعتدال العربي، 2010.2011، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2012/12/23.
28. العياضي يوسف، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015.
29. مفروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية الحقوق والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2014.
30. هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورو-متوسطة على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013.
31. يوسف سلامة عبد الرحمان، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد الثورة ديسمبر 2010، مذكرة ماجستير، جامعة فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2016.

ح مقالات المجلات والجرائد:

1. آية يوسف عبد السلام، أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات الاجتماعية والثقافية، 2013.
2. بن مصطفى أحمد، العلاقات التونسية الفرنسية الأوروبية على مفترق الطرق التاريخ"، جريدة النواة، ع.4.
3. بن يونس كمال، "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بنعلي"، مجلة في تونس مجلة السياسة الدولية، م.46، ع.184، أبريل 2011.
4. "التجارة الخارجية لتونس تزيد بنسبة 10.58% في تسعة أشهر الأولى من 2011"، 2005/10/28
5. "تونس بوابة الشراكة الأوروبية المغربية"، مقال صادر عن وكالة إيلاف، لندن، ع.5906، 2005/09/29.



6. الجمعاوي أنور، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، سلسلة دراسات، سياسات عربية، ع.6، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014 .
7. الجمهورية التونسية، "وزارة التنمية والتعاون الدولي"، المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014، م.1.
8. جواد محمد بلقيس، "سوسيولوجية ثورات الربيع العربي، دراسات تحليلية لفعل الثورات العربية" مجلة العلوم السياسية، إصدار كلية العلوم السياسية، بغداد، ع.44، كانون الثاني، 2012.
9. حامي الدين عبد العلي، "الثورة الشعبية في تونس مدى قابلية النموذج للتعميم"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي، 2011.
10. حسين عبد الرزاق، ثورة /انقلاب عسكري"، جريدة المدى، ع.2863، 2013/08/06.
11. الحمصي جمال، تجربة تونس في التصدير إلى أوروبا"، جريدة الغد، الأردن، 2016/12/05.
12. الحناشي عبد اللطيف، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي، "الإطار، المسار والنتائج"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012/03.
13. دريان أحمد، "مستقبل الشراكة الأورو-مغربية السيناريوهات المحتملة"، مجلة الاقتصاد الجديد، ع.9. سبتمبر 2013.
14. الرديسي جمادي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، مجلة سياسات عربية، ع.18، جانفي، 2016.
15. روزويل نيكول، بن يحي أسماء، "تونس من الثورة إلى الإصلاح، توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية"، واشنطن، المعهد الوطني الديمقراطي، جانفي 2012.
16. الشابي خالد، قطاع التمور في تونس إشكاليات الإنتاج والتصدير"، مجلة ليدرز العربية، 2016.



17. شحاتة دنيا وآخرون، "الثورات العربية الانهيارات المتتالية للنظم السياسية في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، ع.184، أبريل، 2011.
18. صافيناز محمد أحمد، "عام من الثورة التونسية، المسار، التحديات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 13 مارس 2013.
19. صديقي العربي، تونس: ثورة المواطن "ثورة... بلا رأس"، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/07.
20. عبد الجبار أحمد عبد الله، "لور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم السياسية، ع.44، كانون الثاني، 2012.
21. عبد الشامي عصام، "بين المشروطة السياسية والحكم الراشد، دراسات سياسية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 03 ديسمبر 2016.
22. عدالة جعفر، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع.2، ديسمبر 2014.
23. علاوي محمد لحسن، "اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية، شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع.1، 2012.
24. عليان حمزة، ثورات الخبز الحقيقية في العالم العربي"، جريدة القدس، ع.15453، 2008/08/17
25. عمراني كبوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.16، بسكرة، 2014.
26. فرج أنور محمد، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة نموذجا"، مجلة دراسات دولية، ع.39.
27. فريق عبد السلام، "حقيقة الحراك السياسي العربي تحول ديمقراطي أم فوضى حلاقة؟" مجلة دفاتر المتوسط، إصدار مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط، ع.1، جوان 2014.



28. قعلول بدر، الجيش سيعود إلى الثكنة: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية"، مجلة صدى الإلكترونية، 3 نوفمبر 2011
29. مسيليني محمد، اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر"، نشر في جريدة الوسط التونسية، 2009/10/9.
30. المفوضية الأوروبية، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس"، بروكسل.
31. منشاوي إبراهيم، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس"، للبحوث والدراسات، 2015/4/8 .

هـ - محاضرات جامعية:

1. بغزوز عمر، "محاضرات في مقياس مبادرات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط"، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/11/12.
2. حمدوش رياض، "نظرية التكامل والاندماج"، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية.
3. ونوغي مصطفى، "محاضرة في مقياس التنمية والاستقرار في المتوسط"، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/12/18.

و- البرامج التلفزيونية

1. برنامج العمق، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2011/10/27.
2. حمزاوي عمر، "دور النظام الغربي في قضايا الديمقراطية والاستبداد"، برنامج ما وراء الخبر، سياسة واقتصاد، 2011/01/24.
3. عبد الصمد ناصر، "دلالات تحول المواقف الغربية من الثورة التونسية"، برنامج ما وراء الخبر، سياسة واقتصاد، 2011/01/24.
4. الكحلوي عبد الله، "دلالات تحول المواقف الغربية والثورة التونسية"، برنامج ما وراء الخبر، سياسة واقتصاد، 2011/01/24.

ي- المراجع الإلكترونية:

1. تراجع الصادات التونسية بنسبة 21% في: www.aljazeera.net (25/07/2017)



2. الاقتصاد التونسي بعد ثلاث سنوات من الثورة... إلى أين؟، موقع روسيا اليوم تي في نوفوستي RT في: <https://arabic.rt.com/news/238985> (10/07/2017)
3. التجارة الخارجية لتونس تزيد بنسبة 58،10% في تسعة أشهر، في: www.Aljazeera.net/news/ebusiness (14/06/2017)
4. الثورة التونسية فرضت دبلوماسية جديدة تجاه الشعوب المسلمة الحرية، في: <http://www.elaph.com/web/news/204/1/626591.html> (24/04/2017)
5. لماذا نجحت الثورة في تونس ولم تتجح في مصر؟ مقال، 1615، مصدر الجزيرة، شبكة الجزيرة الإعلامية، في: www.aljazeera.net (18/08/2017)
6. إحصائيات تونس، "نتائج التجارة الخارجية بالأسعار الجارية 2016"، في: www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/communiquécomex-2016-1-valeur-ar (17/08/2017)
7. بن عبد الله جنات، اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعمقة بين تونس والاتحاد الأوروبي وشروط استفادة الاقتصاد التونسي منها، المؤسسة العربية والإفريقية للدراسات الاستراتيجية، في: www.averttoesafras.com/website/3p:1842 (17/07/2017 0)
8. بن مصطفى أحمد، "تأملات في دبلوماسية الشراكة والتعاون الدولي بعد الثورة"، مرصد تونس، في: <https://www.babnet.net/festivaldetil-88662-asp> (26/07/2017)
9. توفيق المدني، "مخاطر اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي"، بوابة الشرق، في: www.al-sharq.com/newsdetail/324018 . (11/08/20107)
10. الجمهورية التونسية، "وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري"، تقرير حول تصدير خضر الطازجة، خلال موسم 2016/2017، في: www.agriculture.tn/index-php/takrir1-2/iten/3458-legume (18/08/2017)
11. الجمهورية التونسية، "وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري"، هيكل المبادلات التجارية الغذائية، في: www.agriculture.tn/index.php/tharef-fillahi/itemlist/category/16-fillaha-fi-tounis (25/07/2017)
12. الجمهورية التونسية، "وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي"، المعهد الوطني للإحصاء، نتائج التجارة الخارجية، في:



www.ins.tn (10/07/2017)

13. الحمصي جمال، "تجربة تونس في التصدير إلى أوروبا"، **جريدة الغد**، الأردن، في:

www.alghad.com (11/08/2017)

14. خالد الشابي، "قطاع التمور في تونس إشكالات الإنتاج والتصدير"، **مجلة ليدرز العربية**، مقال 1385، في:

www.ar-leaders.com.tn (11/08/2017)

15. شامخي فتحي، "تونس: المديونية أو التنمية؟"، تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، في:

www.tunisieattac.org/drupal.06.20/or/mode/39 (28/06/2017)

16. عبد الصمد ناصر، **دلالات تحول المواقف الغربية من الثورة الفرنسية، برنامج ما وراء الخبر، سياسة واقتصاد**، في:

www.Aljazeera.net (24/04/2017)

17. العنوس أسيا، "أربعون عاما على الشراكة الأورو-تونسية متى يخلق المتوسط بجناحيه؟" في:

www.essabah.com-tn.article/119264 (18/08/2017)

18. العياري شمس، "اتفاقية الشراكة الأوربية- التونسية: حسابات الريح والخسارة"، نشر من طرف أكاديمية (DW)، في:

<http://p.dw.com/p/lucp> (25/07/2017)

19. فرنسا تدشن حقبة جديدة في علاقاتها مع حركات الإسلام المعتدل. في:

<http://www.al-fajr/news.net> (12/04/2017)

20. اللموشي درصاق، "5.32% بنسبة ارتفاع عائدات قطاع النسيج في تونس"، **الاقتصاد، تونس**، في:

www.tunisien.tn (11/08/2017)

21. المفوضية الأوروبية، **العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس**، بروكسل، في:

<https://www.eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/16276>
(10/08/2017)

22. نقاغ عادل، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، في:

www.politics.ar.com/m/index.php/permalink (2017/06/04)

23. يوسف نهى، **ارتفاع حجم التجارة الخارجية لتونس خلال الأشهر العشرة الأولى من 2011**، مقال، في:



<http://www.medi1.com/article/article/55256> (25/07/2017)

24. النموذج الثوري التونسي، المسار، التحديات، رهانات الانتقال، الرياض، مركز

نماء للبحوث والدراسات، 17 سبتمبر 2016، في:

<http://nama-center.com> (12/04/2017)

25. تونس بعد الثورة. 14 جانفي 2016 في:

<http://arabi21.com>

مراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

1. KHADER Bichara, le grand Maghreb et l'Europe enjeux et perceptives. Paris published 1992
2. (___, ___), le partenariat, euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone, Paris l'harmattan 1997

Thèses Universitaires :

1. Mechichi Hichem, l'Association entre la Tunisie et l'Union Européenne dix ans après Mastère administration publique, école nationale d'Administration 2007.

Articles :

1. Alban Digmil, "Révolution tunisienne 14 Janvier 2011" mise en ligne le (01/11/2016). Sur le site : <http://www.herodote.net/14janvier2011-evenement-20110114.php>
2. Causes et objectifs de la Révolution Tunisienne, sur le site : www.assabah.com.tn (18/05/2017)
3. Collier De Salies Bruno, "union européen-tunisie (1995-2005): Bilans de l'accord d'association" l'année du Maghreb, 2005-2006.pp.427-431 .sur le site : <http://www.annémaghreb.revues.org> (23/07/2017).



4. Commission of the European communities, general directorate for information, EEC Tunisia, cooperation Agreement, February 1982 sur le site: <http://www.aei.pitt.edu/7753/1/7753.pdf> (17/08/2017).
5. European commission, *European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiation*, Tunisia. Sur le site: <https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/neighbourhood/countries/tunisia> (18/08/2017).
6. European union, *Tunisia and the EU*, Brussels, Belgium sur le site: <http://eaas.eu/headquarters-homepage/24118/tunisia-and-euen> (10/08/2017)



فهرس الجداول

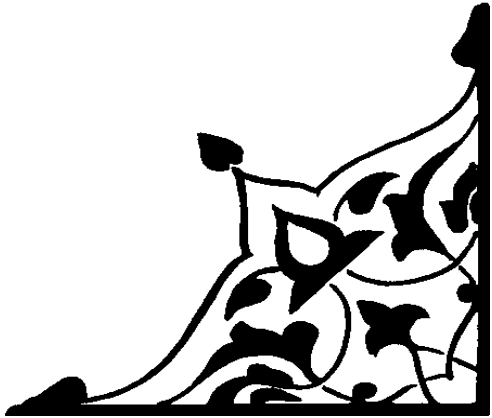


فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي	48
02	حكومات تونس خلال المرحلة الانتقالية	52
03	البروتوكولات المالية بين تونس و CEE	65
04	الصادرات التونسية	78
05	واردات السلع و الخدمات بين 2007-2009	86
06	الصادرات و الواردات 2010-2011	88
07	نسب الواردات لأهم المنتجات بين سنة 2007-2011	88
08	الصادرات بين 2008-2011	89
09	الصادرات التونسية مع أوروبا	95
10	المساعدات المالية الممنوحة لتونس	97



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

	شكر و تقدير
	الإهداء
02	مقدمة
28-07	الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة
07	تمهيد الفصل.....
08	المبحث الأول : الإطار النظري للثورة
08	المطلب الأول: مفهوم الثورة والرّبيع العربي.....
08	أولاً: مفهوم الثورة لغويًا.....
08	ثانياً: مفهوم الثورة اصطلاحاً.....
09	ثالثاً: مفهوم الرّبيع العربي.....
10	المطلب الثاني: الاتجاهات والنظريات المفسرة للثورة.....
10	أولاً: المدخل النفسي.....
10	ثانياً: الإحباط الجمعي.....
11	ثالثاً: مدخل الهوية.....
11	رابعاً: النظرية الليبرالية.....
12	المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالثورة.....
12	أولاً: الانقلاب السياسي.....
13	ثانياً: الانتفاضة.....
13	ثالثاً: الحراك الاجتماعي.....
14	رابعاً: التحوّل الديمقراطي.....
17	المبحث الثاني : ماهية الشراكة الأورو - مغربية
17	المطلب الأول : مفهوم الشراكة وأهدافها.....
17	أولاً: مفهوم الشراكة.....
18	ثانياً: مفهوم الشراكة الأورو - مغربية.....
19	ثالثاً: أهداف الشراكة الأورو - مغربية.....
20	المطلب الثاني : النظريات المفسرة للشراكة.....
20	أولاً: النظرية الواقعية.....
20	ثانياً: النظرية الوظيفية.....
21	ثالثاً: الوظيفية الجديدة.....

فهرس المحتويات

22	رابعا:نظرية التبعية.....
22	المطلب الثالث : المفاهيم المشابهة للشراكة
22	أولا:التكامل.....
24	ثانيا:الاعتماد المتبادل.....
25	ثالثا:التبعية.....
26	رابعا:مفهوم المشروطية السياسية.....
28	خلاصة الفصل.....
60-30	الفصل الثاني: بيئة الثورة التونسية
30	تمهيد الفصل.....
30	المبحث الأول: أسباب الثورة التونسية
31	المطلب الأول: الأسباب السياسية للثورة.....
34	المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للثورة.....
36	المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية للثورة.....
39	المبحث الثاني: القوى المحركة للثورة في تونس
39	المطلب الأول:الحركة الشبابية والإعلام.....
39	أولا:الحركة الشبابية.....
40	ثانيا:دور الإعلام في الثورة.....
42	المطلب الثاني: القوى العمالية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني.....
43	المطلب الثالث: الأحزاب والمؤسسة العسكرية.....
44	❖ المحركات الخارجية للثورة.....
45	المطلب الرابع: المرحلة الانتقالية في تونس وموقف الإتحاد الأوروبي.....
45	أولا:المرحلة الانتقالية في تونس.....
45	أ. مرحلة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي.....
46	ب. مرحلة انتخابات المجلس التأسيسي.....
49	ت. مرحلة ما بعد الانتخابات.....
49	ث. أزمات التوافق الوطني وإقامة دستور جديد.....
52	ج. عوامل تعزيز بناء التوافق الوطني في تونس مقارنة بدول الربيع العربي.....
53	ح. مرحلة التحول الديمقراطي أكتوبر 2014.....
54	ثانيا:موقف الإتحاد الأوروبي من الثورة.....

فهرس المحتويات

55	أ. الموقف الفرنسي من الثورة.....
58	ب. مواقف الدول الاوروبية الأخرى من الثورة.....
60	خلاصة الفصل.....
108-62	الفصل الثالث: الشراكة الأورو-تونسية
62	تمهيد الفصل.....
63	المبحث الأول: الشراكة الأورو-تونسية 1956-1998
63	المطلب الأول: انطلاقة الشراكة الأورو-تونسية.....
71	المطلب الثاني: مضمون عقد اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية.....
78	المبحث الثاني: الشراكة الأورو-تونسية 1998-2016
78	المطلب الأول: الشراكة التونسية قبل ثورة 2011.....
89	المطلب الثاني: الشراكة الأورو-تونسية بعد الثورة: 2011.....
98	المطلب الثالث: تأثيرات الثورة على الدولة التونسية.....
108	خلاصة الفصل.....
109	الخاتمة.....
113	قائمة المراجع.....
127	فهرس الجداول.....
129	فهرس المحتويات

Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou

Faculté de droit et des sciences politiques

Département de Sciences politiques



**Répercussion des révolutions arabes sur le
partenariat euromaghrébin
Etude de cas : Tunisie 2011-2016**

*Mémoire de fin d'études en vue de l'obtention du diplôme de Master en Sciences Politiques
et Relations Internationales*

Option : Etudes Méditerranéennes

Présenté par :

**ZAOUI Nadia
ABDELLI Safia**

Encadré par :

Mr. HADERBACHE Louahab

Membres du jury

Mr. Sid Ahmed KEBIR Président

Mr. Louahab HADERBACHE Promoteur

Mr. Mohamed AMROUNEExamineur

Année universitaire 2016 -2017